

## كتاب

رسالة الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي  
رحمه الله في أصول الفقه برواية الربيع  
ابن سليمان المرادي عنه تفعهما  
الله بالرحمة والرضوان  
وأسكنهما فسيح  
الجنان آمين

---

(طبع)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد  
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

---

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية  
سنة ١٢٢١ هجرية

ومن يتوكل على الله  
فهو حسب

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(١) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق سنة سبع وثلاثين وثلثمائة  
قال أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي قال أخبرنا الإمام محمد بن إدريس بن العباس  
ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن  
المطلب بن عبد مناف رضي الله تعالى عنه وأرضاه فقال

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون والحمد لله  
الذي لا يؤذي شكر نعمة من نعمه الابنة منه توجب على مؤذي ماضى نعمه بأدائها نعمة حادثة يجب  
عليه شكرها ولا يبلغ الواصفون كنه عظمتها الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه به خلقه  
﴿ أحده ﴾ جدا كثيرا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله واستعنيته استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به  
وأستهدي به هده الذي لا يضل من أنعم به عليه وأستغفره لما أزلت وأخرت استغفار من يقر بعبوديته  
ويعلم أنه لا يفر ذنبه ولا ينجي منه إلا هو وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن سيدنا محمدا  
عبده ورسوله بعنه والناس صنفان (أحدهما) أهل كتاب بدلو من أحكامه وكفروا بالله فافتعلوا  
كذبا صاغوه بالسنتهم فخطوه بحق الله الذي أنزل إليهم فذكروا بركه وتعالى عليه

(١) رأينا بعض نسخ الرسالة مشتملة على سند من روهها عن الحسن بن حبيب المذكور ونصه سمع الرسالة  
بكمالها على الشيخ أبي بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد بسماعه من أبي القاسم تمام بن محمد  
الرازي وعبد الرحمن بن عمر الشيباني بسماعه من أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك أخبرنا الربيع  
أخبرنا الشافعي أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني وطاهر بن بركات الخشوعي وعمر بن أبي الحسن  
الدهستاني بقراءته والسماع في الأصل بخطه في جمادى الأولى سنة ستين وأربعمائة اهـ كتيبه مصححه

وسلم من كفرهم فقال وإن منهم افر يقابلون السنهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ثم قال عز ذكره فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت بأيديهم وويل لهم مما يكسبون وقال تبارك وتعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا لعباد الله والهاوا احدا لاله الا هو سبحانه عما يشركون وقال تبارك وتعالى ألم ير الى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبث والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيرا (وصنف) كفروا بالله فابتدعوا ما لم يأذن به الله ونصبوا بأيديهم حجارة وخشبا وصورا استحسنوها ونبزوا أسماءا فتعلوها ودعوا آلهة عبودها فاذا استحسنوا غير ما عبدوا منها ألقوه ونصبوا بأيديهم غيره فعبدوه فأولئك العرب وسلكت طائفة من العجم سبيلهم في هذا وفي عبادة ما استحسنوا من حوت ودابة ونجم ونار وغيره فذكر الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم جوابا من جواب بعض من عبد غيره من هذا الصنف فحكي جل ثناؤه عنهم قولهم انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مقتدون وحكى تبارك وتعالى عنهم أنهم قالوا لا نذرن آلهتكم ولا نذرن وذا ولا سواها ولا يغوث ويعوق ونسرا وقد أضلوا كثيرا وقال تعالى واذ كرفى الكتاب ابراهيم انه كان صديقا نبيا اذ قال لابي له يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا وقال واتل عليهم نبأ ابراهيم اذ قال لابي له وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فنظلل لها عاكفين قال هل يسمعونكم اذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون وقال في جماعتهم يذكركم من نعمه ويخبرهم ضلالتهم عامة ومنته على من آمن منهم واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون (قال الشافعي) فكانوا قبل انقاده اياهم بحمد صلى الله تعالى عليه وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم لجمعهم أعظم الامور الكفر بالله وابتداع ما لم يأذن به الله تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا لا اله غيره سبحانه وبحمده رب كل شيء وخالقه من حتى منهم فكما وصف حاله حيا عاملا قائلا بسخط ربه فزاد من معصيته ومن مات فكما وصف قوله وعمله صار الى عذابه فلما بلغ الكتاب أجله ختم قضاء الله باظهار دينه الذي اصطفى بعد استعلاء معصيته التي لم يرض فتح أبواب سمواته برحمته كالم يزل يجري في سابق علمه عند نزول قضائه في القرون الخالية قضاؤه فانه تبارك وتعالى يقول كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيرته المصطفى لوحيه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رحمته وختم نبوته وأعم ما أرسل به مرسل قبله المرفوع ذكره في الاولى والشافع المشفع في الاخرى أفضل خلقه نفسا وأجمعهم لكل خلق رضى في دين ودنيا وخيرهم نسبا ودارا محمدا عبده ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ورحم وكرم وعز فذا خلقه نعمة للخاصة والعامة والنفع في الدين والدنيا به فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم وقال لتذروا القرى ومن حولها وأم القرى مكة وفيها قومهم وقال وأندر عشيرتك الاقربين وقال وانه لذكر لك ولقومك وسوف تسئلون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله وانه لذكر لك ولقومك قال يقال ممن الرجل فيقال من العرب فيقال من أى العرب فيقال من قر يش (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما قال مجاهد من هذا بين في الآية مستغنى فيه بالتزويل عن التفسير فخص الله جل ثناؤه قومه وعشيرته الاقربين في النذارة وعم الخلق بها بعدهم ورفع القرآن ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم

خص قومه بالنذارة اذ بعثه فقال وأندرعشيرتك الاقربين وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف إن الله بعثني أن أندرعشيرتي الاقربين وأنتم عشيرتي الاقربون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعنا لك ذكرك قال لا أذكر الا ذكرت معي أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه بعني والله تعالى أعلم ذكره عند الايمان بالله والاذان ويحتمل ذكره عند تلاوة الكتاب وعند العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية فصلى الله على نبينا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وصلى الله تعالى عليه في الأولين والآخرين أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحد من خلقه وزكنا وإياكم بالصلاة عليه أفضل ما ذكرى أحد من أمته بصلاته عليه والسلام عليه ورحمة الله وبركاته وجزاه الله تعالى عنا أفضل ما جرى مرسلنا عن أرسل اليه فأنه أنقذنا به من الهلكة وجعلنا من خير أمة أخرجت للناس دائنين بدينه الذي ارتضى واصطفى به ملائكته ومن أنعم به عليه من خلقه فلم تحس بنا نعمة ظهرت ولا بطننت نلتنا بها حظاً في دين ودنيا أو دفع بها عنا مكرهه فيها وفي واحد منها ما لا يحصى صلى الله تعالى عليه وسلم سبها القائل الى خيرها الهادي الى رشدها الذائد عن الهلكة وموارد السوء في خلاف الرشد المنبه للأسباب التي تورد الهلكة القائم بالنصيحة في الارشاد والانداز فيها فصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما صلى على إبراهيم وآل إبراهيم انه جبرئيل وأُنزل عليه كتابه فقال وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فنقلهم به من الكفر والعلم الى الضياء والهدى وبين فيه ما قد أحل (١) من باب التوسعة على خلقه وما حرم لما هو أعلم به من خطيئهم في الكفر عنه في الآخرة والاولى وابتلى طاعتهم بأن تعبدوهم بقول وعمل وامسكوا عن محارم حرامهموها وأنابهم على طاعته من الخلود في جنته والنجاة من نقمته ما عظمت به نعمته جل ثناؤه وأعلمهم ما أوجب على أهل معصيته من خلاف ما أوجب لأهل طاعته وعظهم بالخبايا عن كان قبلهم ممن كان أكثر منهم أموالاً وأولاداً وأطول أعماراً وأجساداً ثاروا فاستمتعوا بخلافهم في حياة دنياهم (٢) فأزفهم عند نزول قضائهم منابهم دون آمالهم وزلت بهم عقوبته عند انقضاء آجالهم ليعتبروا (٣) في أنف الاوان ويتفهموا بحيلة التبيان وينتهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين لا يعقب مذهب ولا تؤخذ فدية وتجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بيننا وبينه أمداً بعيداً فكل ما أنزل الله جل ثناؤه في كتابه رحمة ووجه علمه من علمه وجهه من جهله لا يعلم من جهله ولا يجهل من علمه والناس في العلم طبقات مواقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به فحق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه وإخلاص النية لله تعالى في استدراك علمه نضوا واستنباطا والرغبة الى الله تعالى في العون عليه فانه لا يدرك خير الا بعونه فان من أدرك علم أحكام الله عز وجل في كتابه نضوا واستدلالات ووفقه الله تعالى للقول والعمل بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه وانتفت عنه الريب ونور في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع الامامة فذال الله تعالى المستدلى لما بعثه قبل استحقاقها المديح اعليتنا مع تقصيرنا في الاتيان على ما أوجب به من شكرها الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس أن يرزقنا فهم ما في كتابه ثم في سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقولاً وعملاً يؤدى به عنا حقه ويوجب لنا نافله مزيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فليست تنزل باحد من أهل دين الله نازلة الا وفي كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيها قال الله تعالى كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد وقال وأنزلنا اليك الذكراتين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم يتفكرون وقال ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين وقال وكذلك أوحينا اليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب

(١) قوله مناهو مصدر  
من عين مفعول لاجله  
(٢) قوله فأزفهم أى  
أعلمتهم كافي كتب اللغة  
(٣) قوله في أنف  
الاوان الانف بضمين  
أى فيما يستقبل منه  
كتبه مصححه

ولا الايمان ولكن جعلناه نورا تهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الـآية

### (باب كيف البيان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى البيان اسم جامع لمعان مجتمعة الاصول متشعبة الفروع فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة أنها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشد تأكيدياً من بعض ومختلفة عنده من بجهل لسان العرب (قال الشافعي) فجامع ما أبان الله خلقه في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه فمنها ما أبانه لخلقه نصاً مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن وأنص الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصاً ومنها ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل عدد الصلاة والزكاة وقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنها ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه نص حكيم وقد فرض الله عز وجل في كتابه طاعة رسوله والانتفاء الى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بفرض الله جل ثناؤه قبل ومنها ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم فانه يقول جل ثناؤه ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم وقال تعالى وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الارض فينظر كيف تعملون (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام فقال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى ثقل وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها الآيات وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك الى قوله لئلا يكون للناس عليكم حجة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فدلهم الله جل ثناؤه اذا غابوا عن عين المسجد الحرام على صواب الاجتهاد مما فرض عليهم منه بالعقول التي ركب فيهم الميزة بين الاشياء وأضدادها والعلامات التي نصب لهم دون عين المسجد الحرام الذي أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت العلامات جبالاً وياً ولأوتها رافقها أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة المهابت وشمس وقمر ونجوم معروفة المطالع والمغارب والمواضع من الفلك ففرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه مما وصفت فكانوا ما كانوا اجتهدوا غير من ابلين أمره جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذا غابت عنهم عين المسجد الحرام أن يصلوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال أيجب الانسان أن ينزل سدى والسدى الذي لا يؤمر ولا ينهى (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وهذا يدل على أنه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول الا بالاستدلال بما وصفت في هذا وفي العدل وفي جزاء الصيد ولا يقول بما استحسنت فان القول بما استحسنت شيء يحدث له على مثال سبق (١) ومنه ما دل الله تبارك وتعالى خلقه على الحكم فيه ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون بها في التوجه اليه وأمرهم أن يشهدوا ذوي عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله عز وجل فكان لهم السبيل الى علم العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وصفت بجلالته رجوت أن تدل على ما وراءها مما في مثل معناها ان شاء الله تعالى

### (باب البيان الاول)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى في المتعفن من غنم بالعمرة الى الحج فما استيسر

(١) قوله ومنه ما دل الى قوله في التوجه اليه ساقط من بعض النسخ التي بيدنا كتبه معصمه

من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فكان بينا عنده من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبعة في المرجع عشرة أيام كاملة ثم قال الله تبارك وتعالى تلك عشرة كاملة فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة إذا جعت إلى سبعة كانت عشرة كاملة وقال وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فكان بينا عنده من خوطب بهذه الآية أن ثلاثين وعشراً أربعين ليلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقوله جل ثناؤه أربعين ليلة يحتمل ما أحتملت الآية قبلها من أن تكون إذا جعت ثلاثون إلى عشر كانت أربعين وأن تكون زيادة في التبيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله عز وجل كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر فافترض عليهم الصوم ثم بين أنه شهر والشهر عندهم ما بين الهلالين وقد يكون ثلاثين وتسعاً وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة تبيين جماع العدد (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وأشباه الأمور بزيادة تبيين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشراً أن تكون زيادة في التبيين لأنهم لم يروا يعرفون بهذا العدد وجماعه كما يروا يعرفون شهر رمضان

### (باب البيان الثاني)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا وقال ولا جنباً إلا عابري سبل حتى تغسلوا (قال الشافعي) رضي الله عنه فأتى كتاب الله عز وجل على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالمحاراة وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والأعضاء مرة واحدة واحتمل ما هو أكثر منها فمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثاً فدل على أن أقل غسل الأعضاء يجزى وأن أقل عدد الغسل واحدة وإذا أجزأت واحدة فالثلاث اختيار ودلت السنة على أنه يجزى في الاستنجاء ثلاثة أحجار ودل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على أن الكعبين والمرقين مما يغسل لأن الآية تحتمل أن يكونا حدين للغسل وأن يكونا داخلين في الغسل فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويل للأعقاب من النار دل على أنه غسل لأمسح (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وقال الله تبارك وتعالى ولا يؤكل به لكل واحد منهما السدس مما تركه إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث فإن كان له أخوة فلائمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الآية (قال الشافعي) رضي الله عنه فاستغنى بالتزويل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان الله جل ثناؤه فيه شرط أن يكون بعد الوصية والدين فدل الخبر على أن لا يجاوز بالوصية الثلث

### (باب البيان الثالث)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال الله تبارك وتعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال وأتموا الحج والعمرة لله ثم بين على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها وسننها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة وحيث يزول هذا ويثبت ويختلف سنه وتتفق ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة

### (باب البيان الرابع)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه كل ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محاليس فيه كتاب وفيما كتبنا في كتابنا هذا من ذكر ما من الله به على العباد من تعلم الكتاب والحكمة دليل على أن الحكمة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع ما ذكرنا مما افترض الله تعالى على خلقه من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين موضعه الذي وضعه الله به من دينه ﴿ الدليل على أن البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله عز وجل من أحد هذه الوجوه ﴾ منها ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يحتاج مع التنزيل فيه إلى غيره \* ومنها ما أتى على غاية البيان في فرضه فافترض الله طاعة رسوله فيين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى يزول فرضه ويثبت ويجب ومنها ما بينه من سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بلانص كتاب (قال الشافعي) رضى الله عنه ولكل شئ منها بيان في كتاب الله عز وجل فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة بفرض الله طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على خلقه وأن ينهوا إلى حكمه ومن قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعن الله قبل لما افترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القبول لكل واحد منهم ما عن الله وان تفرقت فروع الاسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم وفرض وحدث بأسباب متفرقة كما شاء جل ثناؤه لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون

### (باب البيان الخامس)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ففرض عليهم حينما كانوا أن يولوا وجوههم شطره وشطره جهته في كلام العرب اذا قلت اقصد شطر كذا معروفاً أنك تقول اقصد قصد عين كذا يعني قصد نفس كذا وكذلك تلقاء جهته أى استقبال تلقاء وجهته وان كلها بمعنى واحد وان كانت بألفاظ مختلفة قال خفاف بن ندبة ألامن مبلغ عمر ارسولا \* وما تغني الرسالة شطر عمرو وقال ساعدة بن جؤية أقول لام زبناع أقبى \* صدور العيس شطر بني غيم وقال الشاعر ان العسير بهاداء يخامرها \* فشطرها بصير العينين محسور وقال لقيط الياضى وقد أظلمكم من شطر نغركم \* هول له ظلم بغشاكم قطعاً

(قال الشافعي) رجه الله تعالى يريد تلقاءها بصير العينين ونحوها تلقاء جهتها وهذا كله مع غيره من أشعارهم يبين أن شطر الشئ قصد عين الشئ اذا كان معانيها بالصواب واذا كان مغيباً فالاجتهاد بالتوجه اليه وذلك أكثر ما يمكنه فيه وقال الله عز وجل جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون نخلق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وأمرهم أن يتوجهوا اليه وانما توجههم اليه بالعلامات التي خلق لهم والعقول التي ركبها فيهم التي استدلو بها على معرفة العلامات وكل هذا بيان وانه من عز وجل وقال تبارك وتعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من رضون من الشهداء وأبان أن العدل العامل بطاعته فمن رأوه عاملاً بها كان عدلاً ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل وقال عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدي بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب الأشياء شبهاً في العظم من البدن وانفقت مذاهب من تكلم في الصيد من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أقرب الأشياء شبهاً من البدن فنظرنا إلى ما قتل من ذوات الصيد أى شئ كان من النعم أقرب منه شبهاً فديناه به ولم يحتمل المثل من النعم القيمة فيما له مثل في البدن من النعم الامستبكرها باطنا فكان الظاهر الاعم

أولى المعنيين بها وهذا الاجتهاد الذي يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل وهذا الصنف من العلم داليل على ما وصفت قبل هذا على أن ليس لاحد أبدا أن يقول في شيء حل ولا حرم الا من جهة العلم وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس ومعنى هذا الباب معنى القياس لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهم اعلم الحق المفترض طلبه ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل وموافقته تكون من وجهين أحدهما أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصا أو أحله لمعنى فاذا وجدنا ما في مثل ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة أحلناه أو حرمانه لانه في معنى الحلال أو الحرام ونجد الشيء يشبه الشيء منه والشيء من غيره ولا نجد شيئا أقرب به شيها من أحدهما فلحقه بأولى الأشياء شها به كما قلنا في الصيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان في غير هذا الموضوع ومن جماع علم كتاب الله العلم بأن جميع كتاب الله انما نزل بلسان العرب والمعرفة بناسخ كتاب الله ومنسوخه والغرض في تنزيله والادب والارشاد والاباحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نبيه من الابانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه وما أراد بجميع فرائضه ومن أراد كل خلقه أم بعضهم دون بعض وما افترض على الناس من طاعته والاتباع الى أمره ثم معرفة ما ضرب فيها من الامثال الدوال على طاعته المينة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الخط والازدياد من نوافل الفضل فالواجب على العالمين أن لا يقولوا الا من حيث علموا وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الامسك أولى به وأقرب الى السلامة له ان شاء الله تعالى فقال لي قائل منهم ان في القرآن عربيا وأعجميا (قال الشافعي) رضى الله عنه والقرآن يدل على أن ليس في كتاب الله شيء الا بلسان العرب ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليد له وترك المسئلة له عن حجة ومسئلة غيره ممن خالفه وبالتقليد أغفل من أغفل منهم والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب الى أن من القرآن خاصا يجهل بعضه بعض العرب ولسان العرب أوسع الالسنه مذهبها وأكثرها ألفاظا ولا تعلمه يحيط بجميع علمه انسان غير نبى ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه لانعلم رجال جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء فاذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن واذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم في العلم طبقات منهم الجامع لا كثره وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لا قل مما جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن لا يطلب علمه عند غير أهل طبقته من أهل العلم بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فينفرد بجله العلماء بجمعها وهم درجات فيما وعوامها وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء علمها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه الا من قبله عنها ولا يشر كهافيه الا من اتبعها في تعلمه منها ومن قبله منها فهو من أهل لسانها وانما صار غيرهم من غير أهل بتركه فاذا صار اليه صار من أهلها وعلم أكثر اللسان في أكثر العرب أعم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء فان قال قائل فقهه لا نجد من العجم من ينطق بالشيء من لسان العرب فذلك يحتمل ما وصفت من تعلمه منهم فان لم يكن ممن تعلمه منهم فلا يوجد ينطق الا بالقليل منه ومن نطق بقليل منه فهو تبع للعرب فيه ولا يذكر اذا كان اللفظ قبل تعلمه او نطق به موضوعا أن يوافق لسان العجم أو بعضها قليل من لسان العرب كما (١) ياتفق القليل من السنة العجم المتباينة في أكثر كلامها مع تنافى ديارها واختلاف لسانها وبعد (٢) الاواصر بينها وبين من وافقت بعض لسانه منها فان قال قائل ما الحاجة في أن كتاب الله محض بلسان العرب لا يخالطه فيه غير الناحية فيه كتاب الله قال الله تبارك وتعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان

(١) قوله ياتفق هو مضارع بمعنى يتفق لكن لم تدغم فيه فاء الافتعال بل قلبت حرفا لينا من جنس الحركة قبلها وهي لغة أهل الحجاز يقولون ياتفق ياتفق فهو موافق ولغة غيرهم الادغام

(٢) الاواصر جمع أصرة وهي الرحم والقرابة

كتبه محمد بن محمد



قومه ليسين لهم فان قال قائل فان الرسل قبل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يرسلون الى قومه خاصة وأن محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بعث الى الناس كافة قيل فقد يحتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة ويكون على الناس كافة أن يتعلموا لسانه أو ما أطاقوه منه ويحتمل أن يكون بعث بألسنتهم فان قال قائل فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة دون السنة العجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالدلالة على ذلك بينة في كتاب الله عز وجل في غير موضع فإذا كانت السنة مختلفة عما لا يفهم بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون بعضهم تبع البعض وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يجوز والله تعالى أعلم أن يكون أهل لسانه أتباعا لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد بل كل لسان تبع لسانه وكل أهل دين قبله فعليه اتباع دينه وقد بين الله تعالى ذلك في غير آية من كتابه قال الله عز ذكره وأنه لتزِيل رب العالمين نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال وكذلك أنزلناه حكما عربيا وقال وكذلك أوحينا اليك قرآننا عربيا بالتنذير أم القرى ومن حولها وقال تعالى حم والكتاب المبين إنا جعلناه قرآننا عربيا لعلكم تعقلون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأقام حجة بأن كتابه عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن نفي عنه جل وعز كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال تبارك وتعالى وإقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون اليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين وقال ولو جعلناه قرآننا أعجميا لقالوا لو لا فصلت آياته أأعجمي وعربي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعرفنا قدر نعمه بما خصنا به من مكانه فقال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه الآية وقال هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم الآية وكان مما عترف الله تعالى بنيه عليه السلام من إنعامه عليه أن قال وأنه لذكركم ولقومك نخص قومه بالذكر معه بكتابيه وقال وأندر عشرينك الاقربين وقال لتندرام القرى ومن حولها وأم القرى مكة وهي بلده وبلد قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن يندروا بلسانهم العربي لسان قومه منهم خاصة فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله تعالى وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له كما عليه أن يتعلم الصلاة والذكر فيها ويأتي البيت وما أمر باتيانها ويتوجه لما وجهه ويكون تبعا فيما افترض عليه ويندب اليه لامتبعوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيرهم لأنه لا يعلم من ابضاح جل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجاع معانيه وتفرقها ومن علمها انتفت عنه شبه التي دخلت على من جهل لسانها فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيحة للمسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه أو ادراك نافله خير لا يدعها الا من سفه نفسه وترك موضع خطه فكان يجمع مع النصيحة لهم قياما بايضاح حق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة لله وطاعة الله جامعة للخير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال سمعت جرير بن عبد الله يقول يا بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على النصيح لكل مسلم وأخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن عويم الداري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال الله ولكتابه وانبيه ولائمة المسلمين وعامتهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما خاطب الله بكتابيه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها وان فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر ويستغنى بأول هذا منه عن آخره وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاس فيستدل على هذا بعض

ما خوطب به فيه وعاما ظاهر ايراد به الخاص وظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره وكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره وتبدى الشيء من كلامه بين أول لفظها فيه عن آخره وتبدى الشيء من كلامه بين آخر لفظها فيه عن أوله وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الايضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها وتسمى الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وان اختلفت أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستكرة عند غيرها من جهل هذا من لسانها ولسانها نزل الكتاب وجاءت السنة فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه ومن تكلف ما يجهل ومالم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب وان وافقه من حيث لا يعرفه غير محمود والله تعالى أعلم وكان بخطه غير معذورا اذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطا والصواب فيه

### (باب بيان ما نزل من الكتاب عام ايراد به العام ويدخله الخصوص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل وقال تبارك وتعالى خلق السموات والارض وقال وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فهذا عام لخاص فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل شيء من سماء وأرض وذو روح وشجر وغير ذلك فإله تعالى خالقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها وقال تبارك وتعالى ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي قبلها وانما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال وليس لاحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي عليه الصلاة والسلام أطاق الجهاد أو لم يطقه ففي هذه الآية الخصوص والعموم وقال تبارك وتعالى والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا قول الله تعالى حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما وفي هذه الآية دلالة على أنه لم يستطعما كل أهل القرية فهي في معناها وفيها وفي القرية الظالم أهلها خصوص لان كل أهل القرية لم يكن ظالما وقد كان فيهم المسلم ولاكنهم كانوا فيها مكثورين وكانوا فيها أقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي القرآن نظائر لهذا يكتفي بهذا ان شاء الله تعالى منها وفي السنة نظائر موضوعة مواضعها

### (باب بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقال عز وجل كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيا ما معدودات الى قوله فعمة من أيام أخر وقال عز وجل ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيبين في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص فاما العام منها في قول الله تعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فكل نفس خوطبت بهذا في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقبله وبعده مخلوقة من ذكر وأنثى وكلها شعوب وقبائل والخاص منها في قول الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم لان التقوى انما تكون على من عقلها وكان من أهلها من البالغين من بني آدم دون المخلوقين من الدواب سواهم ودون المغلوبين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم فلا يجوز أن يوصف بالتقوى وخلافها الا من عقلها

عقلها وكان من أهلها وأخالفها فكان من غير أهلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والكتاب يدل على ما وصفت وفي السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق. (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهما كذا التزويل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن بلغ ممن غاب على عقله ودون الحيض في أيام حيضهن

### (باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر ويراد به كله الخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان من مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ناسا غير من جمع لهم من الناس وكان المخبرون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من معه ممن جمع عليه معه وكان الجامعون لهم ناسا فالدلالة في القرآن بينة بما وصفت من أنه انما جمع لهم بعض الناس دون بعض والعلم محيط أن لم يجمع لهم الناس كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يخبرهم الناس كلهم ولم يكونوا هم الناس كلهم ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة نفر وعلى جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان صحيحا في لسان العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وانما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر ان الناس قد جمعوا لكم يعنون المنصرفين عن أحد وانما هم جماعة غير كثير من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والمخبرون للمجموع لهم غير الطائفتين والاكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا المخبرين وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فخرج اللفظ عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم بلسان العرب منهم أنه انما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب بهذا الا من يدعو من دون الله الها آخر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ولان فيهم من المؤمنين والمغلوين على عقولهم وغير البالغين من لا يدعوه معه الها وهذه في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها أوضح عند غير أهل العلم لكثرة الدلالات فيها (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم أفوضا من حيث أفاض الناس والعلم محيط ان شاء الله أن الناس كلهم لم يحضر واعرفه في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المخاطب بهذا ومن معه ولكن صحيحا من كلام العرب أن يقال أفوضا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها وهي عند العرب سواء والآية الاولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية والثانية أوضح عند من الثالثة وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات معالان أقل البيان عندها كاف من أكثره انما يريد السامع فهم قول القائل فأقل ما يفهمه به كاف عنده وقال الله سبحانه وتعالى وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على أنه انما أراد وقودها بعض الناس دون بعض لقول الله عز وجل ان الذين سبق لهم منا الحسنی أولئك عنها مبعدون

### (باب الصنف الذي يبين سياقه معناه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اذ يعدون في السبت الى آخر الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فابتدأ جل وعلا ذكر الامر بعثتهم عن القرية الحاضرة البحر فلما قال اذ يعدون في السبت الآية دل على أنه انما أراد أهل القرية لان القرية

لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون وقال عز وجل وكم قصصنا من قرية كانت ظالمة إلى يركضون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فذكر قصص القرية فلماذا كرر أنها ظالمة بأن السامع أن الظالم إنما هو أهلها دون منازلها التي لا تظلم ولماذا كرر القوم المنشئين بعدها وذكر إحساسهم بالبأس عند القصص أحاط العلم بأنه إنما أحسن البأس من يعرف البأس من الآدميين

(باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره)

قال الله تبارك وتعالى وهو يحكي قول اخوة يوسف لا يهيم وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين إلى قوله وإننا لصادقون (قال الشافعي) رضى الله عنه فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان أنهم يخاطبون أباهم بمسئلة أهل القرية وأهل العير لأن القرية والعير لا يثبتان عن صدقهم

(باب ما نزل عاما فدلّت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص)

قال الله عز وجل ولا يؤت به لكل واحد منهما السدس إلى قوله فإن كان له اخوة فلائمه السدس وقال عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن فأبان أن للوالدين والأزواج ما سمي في الحالات وكان عام المخرج فدلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه إنما أريد به بعض الوالدين والمولودين والأزواج دون بعض وذلك أن يكون دين الوالدين والمولودين والزوجين واحدا ولا يكون الوارث منهم ما قاتلا ولا مملوكا وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فأبان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الوصايا مقتصر بها على الثلث لا يتعدى ولا لاهل الميراث الثلث وأبان أن الدين قبل الوصايا والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل الدين دينهم ولولا دلالة السنة ثم اجتمع الناس لم يكن ميراث الامن بعد وصية أو دين ولم تعد الوصية أن تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء وقال سبحانه وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى قوله إلى الكعبين فقصد جل ثناؤه قصد القدمين بالغسل كما قصد الوجه واليدين فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يجزى في القدمين إلا ما يجزى في الوجه من الغسل أو الرأس من المسح وكان يحتمل أن يكون أريد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض فلما مسح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة دلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه إنما أريد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكال من الله وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يقطع في ثمر (١) ولا أكثر فدل ذلك على أن لا يقطع الامن سرق من حرز وبين أن لا يقطع الامن بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على أنه إنما أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما رجم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثيب من الزناة ولم يجلده دلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن المراد بجلد المائة من الزناة الحران البكران وعلى أن المراد بالقطع في السرقة من سرق من حرز وبلغت سرقته ربع دينار دون غيرهما من لزمه اسم سرقة أو زنا وقال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله نحسه والارسل ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بني

(١) قوله ولا أكثر الكثر  
بفقتين جارا للخل  
كذا في اللسان كتبه  
مصحه

هاشم وبنى المطلب سهم ذى القربى دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن ذى القربى الذين جعل الله لهم سهماً من الخمس بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم وكل قريش ذو قرابة وبنو عبد شمس مساوية بنى المطلب فى القرابة وهم معا بنو أم وأب وان انفرد بعض بنى المطلب بولادة من بنى هاشم دونهم فلما لم يكن السهم لمن انفرد بولادة من بنى المطلب دون من لم تصبه ولادة بنى هاشم منهم دل ذلك على أنهم انما أعطوا خاصة دون غيرهم بقرابة (١) جذم النسب مع كينوتهم معا مجتمعين فى نصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالشعب وقبله وبعده وما أراد الله جل ثناؤه بهم خاصة ولقد ولدت بنو هاشم فى قريش فما أعطى منهم أحد بولادتهم من الخمس شيأ وبنو نوفل مساويتهم فى جذم النسب وان انفردوا بابانهم بنو أم دونهم قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول الآية (قال الشافعى) رضى الله عنه فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السلب القاتل فى الاقبال دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الغنمة الخموسة فى كتاب الله غير السلب اذ كان السلب مغنوما فى الاقبال دون الاسلاب المأخوذة فى غير الاقبال وأن الاسلاب المأخوذة فى غير الاقبال غنمة تخمس بالسنة مع مساوها من الغنمة ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا كل من لزمه اسم سرقة وضر بنا مائة كل من زنى من حريب وأعطينا سهم ذى القربى من بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة ثم خلاص ذلك الى طوائف من العرب لانه فيهم وشائج أرحام ونحسنا السلب لانه من المغنم مع مساواه من الغنمة

(باب بيان فرض الله تعالى فى كتابه اتباع سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم)

(قال الشافعى) رجه الله تعالى وضع الله نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذى أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته وحرم من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به فقال تبارك وتعالى فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم انما الله واحد سبحانه أن يكون له ولد وقال عز وجل انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا مع على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذوه فجعل كمال ابتداء الايمان الذى مساواه تبع له الايمان بالله ثم برسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن برسوله لم يقع عليه اسم كمال الايمان أبا حتى يؤمن برسوله معه وهكذا سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى كل من امتحنه للايمان \* أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم قال أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بحجارية فقلت يا رسول الله على رقية أفاعتها فقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أين الله فقالت فى السماء قال فمن أنا قالت أنت رسول الله قال أعفها (قال الشافعى) رضى الله عنه وهو معاوية بن الحكم كذلك رواه غير مالك وأظن مالك لم يحفظ اسمه (قال الشافعى) رضى الله عنه ففرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسول الله فقال فى كتابه ربنا وبعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم انك أنت العزيز الحكيم وقال لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل فى ضلال مبين وقال عز وجل كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلوا عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم مالم تكونوا تعلمون وقال عز وجل هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم الآية وقال واذا كروا نعمت الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به وقال وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك مالم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما وقال واذا كرن ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا (قال الشافعى) رضى الله عنه فذكر الله الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فسميت من أراضاه من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعى) رضى الله

(١) قوله جذم السلب  
الجذم بالكسر الاصل  
كفى اللسان كـ  
مصحه

عنه وهذا يشبه ما قال والله تعالى أعلم لان القرآن ذكر واتبعت الحكمة وذكر الله منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يحزوا الله تعالى أعلم أن يقال الحكمة ههنا لاسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله وأن الله افترض طاعة رسوله وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن يقال لقول انه فرض الكتاب الله ثم لسنة رسوله وذلك لما وصفنا من أن الله تعالى جعل الايمان برسوله مقرونا بالايمان به وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مبنية عن الله معنى ما أراد دليل على خاصه وعامه ثم قرن الحكمة بكتابه فأبعتها إياه ولم يجعل هذا الا حتم من خلقه غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(باب فرض الله طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم مقرونة بطاعة الله جل ذكره ومذكورة وحدها)

قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل لا مينا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعت في شيء فردوه الى الله والرسول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أهل العلم أولو الأمر أمراء سرايا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى أعلم وهكذا أخبرنا غير واحد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لان كل من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف إمارة وكانت تأنف أن يعطى بعضها بعضا بطاعة الامارة فلما دانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأمروا أن يطيعوا أولي الأمر الذين أمرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاطاعة مطلقة بل طاعة مستثناة فيما لهم وعليهم فقال عز وجل فان تنازعت في شيء فردوه الى الله والرسول يعني ان اختلفتم في شيء (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كقوله في أولي الأمر لأنه يقول فان تنازعت في شيء يعني والله تعالى أعلم هم وأمرؤهم الذين أمروا بطاعتهم فردوه الى الله والرسول يعني والله تعالى أعلم الى ما قال الله تعالى والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه سألتكم الرسول عنه اذا وصلتم اليه أو من وصل منكم اليه لان ذلك الفرض الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن تنازع بين بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ردا الأمر الى قضاء الله ثم قضاء رسوله فان لم يكن فيما يتنازعون فيه قضاء نصافيهما ولا في واحد منهما رده قياسا على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله عز وجل في غير آية مثل هذا المعنى وقال ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله

(باب ما أمر الله به من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم)

قال الله جل ثناؤه ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فاعما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجرا عظيما وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله فأعلمهم أن بيعتهم رسوله بيعته وكذلك أعلمهم أن طاعته طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما تجر بينهم الى ويسلموا تسليما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزلت هذه الآية فيما بلغنا والله تعالى أعلم في رجل خاص الزبير في أرض فقهني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم به الزبير وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاحكام منصوص في القرآن والقرآن يدل والله تعالى أعلم على ما وصفت لانه لو كان فقهني بالقرآن كان حكما منصوصا بكتاب الله وأشبه أن يكونوا اذا لم يلجوا لحكم كتاب الله نصا غير مشكل الامر أنهم لم يلبسوا بمؤمنين اذا ردوا احكام التنزيل فلم يسلموا وقال تبارك وتعالى لا تجعلوا دعاء الرسول

بينكم كدعاء بعضكم بعضا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال عز وجل واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية فأعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحكم بينهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا سلوا الحكم النبي عليه الصلاة والسلام فاناسلوا له بفرض الله وأنه أعلمهم أن حكمه حكمه على معنى اقتراضه حكمه وما سبق في علمه جل وعلا من اسعاده اياه بعصمته وتوفيقه وما شهد له به من هدايته واتباع أمره فأحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم باعلامهم أنها طاعته فجمع لهم أن أعلمهم أن الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم معا وأن طاعة رسوله طاعته ثم أعلمهم أنه فرض على رسوله اتباع أمره جل وعلا

(باب ما أبان الله لخلق من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى اليه وما شهد له به من اتباع ما أمر به ومن هداه وأنه هاد لمن اتبعه)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم يا أيها النبي اتق الله الى خيرا وقال عز وجل اتبع ما أوحى اليك من ربك لا اله الا هو وأعرض عن المشركين وقال ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون (قال الشافعي) رضى الله عنه فأعلم الله رسوله منه عليه بما سبق في علمه من عصمته اياه من خلقه فقال جل ثناؤه يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فسيبلغ رسالته والله يعصمك من الناس (قال الشافعي) رضى الله عنه وشهد له جل وعلا باستمساكه بما أمر به والهدى في نفسه وهداية من اتبعه فقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان الى قوله في الارض وقال جل وعلا ولولا فضل الله عليك ورحمته الآية (قال الشافعي) رضى الله عنه فأبأن الله عز وجل أن قد فرض على نبيه اتباع أمره وشهد له بالا بلوغه عنه وشهد به لنفسه ونحن نشهد له به تقربا الى الله تعالى بالايمان به وتوسلا اليه بتصديق كلماته أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه (قال الشافعي) رضى الله عنه وما أعلمنا الله مما سبق في علمه وحتم قضائه الذي لا يرتد من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يهواه أن يضاهيه وأعلم أنهم لا يضرونه من شيء وفي شهادته بأنه يهدى الى صراط مستقيم صراط الله والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكيده اياها في الآية التي ذكرت ما أقام الله عز وجل به الحجة على خلقه بالتسليم لحكم رسوله واتباع أمره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه حكم فبحكم الله سنه وكذلك أخبرنا الله عز وجل في قوله وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله (قال الشافعي) رضى الله عنه وقد سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل وبين فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد ألزمتنا الله تعالى اتباعه وجعل في اتباعه طاعته وفي العنود عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقا ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مخرجا لما وصفت وما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وحديثه محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرسلا (قال الشافعي) رضى الله عنه والاربيكة السرير (قال الشافعي) رضى الله عنه وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله

عز وجل وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما أنزل الله والآخر  
 جملة بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه عن الله سبحانه معنى ما أراد بالجملة وأوضح ليفرضها  
 أعاماً أم خاصاً وكيف أراد أن يأتي به العباد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ثلاثة وجوه فأجمعوا منها على  
 وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرعان أحدهما ما أنزل الله عز وجل فيه نص كتاب فسن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم مثل مانص الكتاب والآخر ما أنزل الله فيه جملة كتاب فينب عن الله معنى ما أراد  
 وهذا الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس  
 فيه نص كتاب فثم من قال جعل الله بهما اقتراض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن يسن فيما  
 ليس فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط الا ولها أصل في الكتاب كما كانت سنته لتبيين عدد الصلاة  
 وعملها على أصل جملة فرض الصلاة وكذلك ما سن في البيوع وغيرها من الشرائع لان الله تعالى ذكره قال  
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربا فما أحل وحرم انما بين فيه عن الله  
 تعالى كما بين الصلاة ومنهم من قال بل جاءه به رسالة الله عز وجل فأثبت سنته بفرض الله تعالى ومنهم من قال  
 ألقي في روعه كل ما سن وسنته الحكمة للذي ألقي في روعه عن الله تعالى فكان مما ألقي في روعه سنته أخبرنا  
 عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن حنطب قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ما تركت شيئاً مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله تعالى عنه الا وقد  
 نهيتكم عنه الا وإن الروح الأمين قد ألقي في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فأجلاو في  
 الطلب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان مما ألقي في روعه سنته وهي الحكمة التي ذكر الله تعالى  
 وما نزل به كتاب عليه فهو كتاب الله عز وجل وكل جاءه من نعم الله تبارك وتعالى كما أراد الله تعالى وكما  
 جاءته النعم تجمعها النعمة وتنفرد بانها في أمور بعضها غير بعض فنسأل الله العصمة والتوفيق (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى وأي هذا كان فقد بين الله عز وجل أنه فرض فيه طاعة رسوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ولم يجعل لاحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن  
 قد جعل الله تعالى بالناس كلهم الحاجة اليه في دينهم وأقام عليهم حجتهم بما دلهم عليه من تبين رسوله  
 معاني ما أراد الله تعالى بفرائضه في كتابه ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن سنته صلى الله تعالى عليه وسلم اذا  
 كانت سنة مبينة عن الله تعالى معنى ما أراد الله من مفروضه فيما فيه نص كتاب يتلونه وفيما ليس فيه  
 نص كتاب أخرى فهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله تعالى ثم حكم رسوله بل هو لازم بكل حال  
 وكذلك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث أبي رافع الذي كتبنا قبل هذا (قال الشافعي)  
 رجة الله عليه وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب بعض ما يدل  
 على جملة ما وصفنا منه ان شاء الله تعالى فأول ما نبداً به من ذكر سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 مع كتاب الله تعالى ذكر الاستدلال بسنته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل ثم ذكر الفرائض  
 المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها ثم ذكر الفرائض الجل التي أبان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف هي ومواقفها ثم ذكر العام من أمر الله تعالى الذي أراد به العام  
 والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب

### (ابتداء الناسخ والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله تعالى خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبهم لامعقب  
 لحكمه وهو سرير الحساب وأنزل عليهم الكتاب نبيا بالكل شيء وهدى ورجة وفرض فيه فرائض أثبتنا



وأخرى نسخها رجة خلقه بالتخفيف عنهم وبالتوسعة عليهم زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه وأناهم على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم جنته والنجاة من عذابه فعمتهم رجة فيما أثبت ونسخ فله الحمد على نعمه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأبان لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنة لا تكون ناسخة للكتاب وإنما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل به نصا ومفسرة معنى ما أنزل الله تعالى منه جلا قال الله عز وجل وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا لئن بقرا غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي أنى أخاف أن عصيت ربي عذاب يوم عظيم فأخبرنا الله تبارك وتعالى أنه فرض على نبيه اتباع ما يوحى إليه ولم يجعل له تديله من تلقاء نفسه وفي قوله ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من أنه لا ينسخ كتاب الله عز وجل إلا كتابه كما كان المبتدئ بفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لاحد من خلقه وكذلك قال الله تعالى عجم الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب وقال بعض أهل العلم في هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن الله عز وجل جعل لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول من تلقاء نفسه بتوقيفه فيما لم ينزل به كتابا والله تعالى أعلم وقيل في قول الله عز وجل عجم الله ما يشاء ويثبت عجم فرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء وهذا يشبه ما قيل والله تعالى أعلم وفي كتاب الله تعالى دلالة عليه قال الله تعالى ما نسخ من آية أو ناسخها نأت بخير منها أو مثلها فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير إزاله لا يكون إلا بقرآن مثله قال تعالى وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر وهكذا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينسخها إلا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو أحدث الله لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في أمر سن فيه غير ما سن فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لسن فيما أحدث الله إليه حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة لتي قبلها مما يخالفها وهذا مذكور في سنته صلى الله تعالى عليه وسلم فان قال قائل فقد وجدنا الدلالة على أن القرآن ينسخ القرآن لانه لا مثل للقرآن فأوجدنا ذلك في السنة (قال الشافعي) رجه الله تعالى فيما وصفت من فرض الله تعالى على الناس اتباع أمر رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم دليل على أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما قبلت عن الله تعالى فن اتبعها فكتاب الله تعالى يتبعها ولا نجد خبرا ألزمه الله عز وجل خلقه نصا بينا إلا كتابه ثم سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا كانت السنة كما وصفت لا شبه لها من قول خلق من خلق الله لم يجز أن ينسخها إلا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لان الله تعالى لم يجعل لآدمي بعده ما جعل له بل فرض على خلقه اتباعه وألزمهم أمره فالخلق كلهم له تبع ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض الله عز وجل عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن له خلافها ولم يقم مقام أن ينسخ شيئا منها (قال) فان قال أفيحة مل أن تكون له سنة مأثورة قد نسخت ولا تؤثر له السنة التي نسختها فلا يحتل هذا وكيف يحتمل أن يؤثر ما وضع فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس بان يقولوا العلم منسوخة وليس ينسخ فرض أبدا إلا أثبت مكانه فرض كما نسخت قبله بيت المقدس فأثبت مكانها الكعبة (قال) وكل منسوخ في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا (قال) فان قال قائل هل تنسخ السنة بالقرآن قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الأخرى حتى تقوم الحجة على الناس بان الشيء ينسخ بمثله فان قال ما الدليل على ما تقول فما وصفت من موضعه من الإبانة عن الله معنى ما أراد بقراءته خاصا وعاما بما وصفت في كتابي هذا وأنه لا يقول أبدا الشيء إلا بحكم الله تعالى ولو نسخ الله مما قال حكم السن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما نسخته سنة ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نسخ سنته بالقرآن ولا يؤثر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السنة

الناسخه لجاز أن يقال فيما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه أحل الله البيع وحرم الربا وفمن رجم من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخا لقول الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي المسح على الخفين نسخت آية الوضوء المسح وجاز أن يقال لا يدرأ القطع عن سارق سرق من غير حرز وسرقته أقل من ربع دينار لقول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن اسم السرقة يلزم من سرق قليلا وكثيرا ومن حرز وغير حرز ولجاز رد كل حديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بأن يقال لعلم لم يقله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا لم نجده مثل التنزيل ولجاز رد السنن بهذين الوجهين فترك كل سنة معها كتاب جلة لا تحتمل سنة أن توافقه نساوي لا تكون أبدا الاموافقة إذا احتل اللفظ فيما روى عنه خلاف اللفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في التنزيل بوجه وان كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على خلاف هذا القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله البيان الذي يشفي به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كتاب الله تعالى ودينه واتباعه له وقيامه بتبيينه عن الله عز وجل

### (الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله عز وجل أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال تعالى يا أيها المزملة قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ هذا في السورة معه فقال ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك إلى وآتوا الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما ذكر الله عز وجل بعده أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا والزيادة عليه فقال أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك خفف فقال علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فافروا ما تيسر منه كان بينا في كتاب الله عز وجل نسخ قيام الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله عز وجل فافروا ما تيسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم احتمل قول الله عز وجل فافروا ما تيسر منه معنيين أحدهما أن يكون فرضا ثابتا لأنه أزيل به فرض غيره والآخر أن يكون فرضا منسوخا أزيل به غيره كما أزيل به غيره وذلك لقول الله عز وجل ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا احتمل قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك أن يتجدد بغير الذي فرض عليه مما تيسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على أن الواجب من الصلاة الا الخمس ففسرنا إلى أن الواجب الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله عز وجل فتهجد به نافلة لك وأنها نافلة لقيام الليل ونصفه وثلثه وما تيسر وليسنا محبا لاحد ترك أن يتجدد بعبادة الله عليه من كتابه مصليا به وكيفما أكثر فهو أحب إلينا أخبرنا مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء أعرابي من أهل نجد نازرا الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا منه فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم خمس صلوات كتبهن الله تعالى في اليوم والليل فقل هل على غيرها قال لا الا أن تطوع (قال) وذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صيام شهر رمضان فقال هل على غيره قال لا الا أن تطوع فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفلم ان صدق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم انه قال خمس صلوات في اليوم والليلة كتبهن الله تعالى على خلقه فمن جاءهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة

(باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة على من يزول عنه بالعدر وعلى من لا تكتب صلاته بالمعصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اقترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء والغسل من الجنابة فلم تكن لغير طاهر صلاة ولما ذكر الله تعالى المحيض فأمر باعتزال النساء فيه حتى يطهرن فاذا تطهرن أتت استدلنا على أن يطهرن بالماء بعد زوال المحيض لان الماء موجود في الحالات كلها في الحضر فلا يكون للعائض طهارة الا بالماء بعد زوال المحيض اذا كان موجودا لان الله عز وجل انما ذكر التطهر بعد أن يطهرن ويطهرن زوال المحيض في كتاب الله عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها وذكرت احرامها مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدلنا بهذا على أن الله عز وجل انما أراد بفرض الصلاة من اذا وضأ أو اغتسل طهر فاما الحائض فلا تطهر بواحد منهما وكان الحيض شيئا خلق فيها لم يحتلبه على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها فرض الصلاة أيام حيضها فلم يكن عليها قضاء مما تركت منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلنا في المغمى عليه والمغلوب على عقله بالعارض من أمر الله تعالى الذي لا حيلة له فيه قياسا على الحائض ان الصلاة عنه مرفوعة لانه لا يعقلها ما دام في الحال التي لا يعقل فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان عاما في أهل العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة وعاما أنها أمرت بقضاء الصوم ففرقنا بين الفرضين استدلالا بما وصفت من نقل أهل العلم واجماعهم فكان الصوم مفارقا للصلاة في أن للمسافر تأخير عن شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان الصوم شهرا من اثني عشر شهرا وكان في أحد عشر شهرا خليا من فرض الصوم ولم يكن أحدهم من الرجال مطبقا بالعقل للصلاة خليا من الصلاة قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عارى سبيل حتى تغتسلوا الآية فقال بعض أهل العلم زلت هذه الآية قبل تحريم الخمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل القرآن والله تعالى أعلم على أن لا صلاة لسكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ نبيه عن الصلاة وذكروا عنه الجنب فلم يحتلف أهل العلم أن لا صلاة لجنب حتى يطهر وان كان نهي السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منهيا لانه عاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهي والاخر أن يشرب المحترم (قال) والصلاة قول وعمل وامسك فاذا لم يعقل القول والعمل والامسك ولم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزى عنه وعليه اذا أفاق القضاء ويفارق المغلوب على عقله بأمر الله تعالى الذي لا حيلة له فيه السكران لانه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران القضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يحتلبه على نفسه فيكون عاصيا باجتهابه (قال) ووجه الله رسوله للقبلة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل نسخها استقبال غيرها ثم نسخ الله تبارك وتعالى قبلة بيت المقدس ووجهه الى البيت فلا يحل لاحد استقبال بيت المقدس أبدا المكتوبة ولا يحل أن يستقبل غير البيت الحرام (قال) وكل كان حقا في وقته فكان التوجه الى بيت المقدس أيام وجهه الله تعالى اليه نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم حقا ثم نسخ فصار

الحق في التوجه الى البيت الحرام أبدا لا يحل استقبال غيره في مكتوبة الا في بعض الخوف أو نافلة في سفر استدلالا بالكتاب والسنة وهكذا كل ما نسخ الله تعالى ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقا في وقته وتركه حقا اذا نسخ الله تعالى فيكون من أدرك فرضه مطيعا به وتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعا باتباع الفرض الناسخ له قال الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (قال الشافعي) رضى الله عنه فان قال قائل فأن الدلالة على أنهم حولوا الى قبلة بعد قبلة ففي قوله عز وجل سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل الله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهم قال بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن أبيه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل بدر شهرين (قال الشافعي) رجه الله تعالى والاستدلال بالكتاب في صلاة الخوف قول الله عز وجل فان خفتم فرجالا أو ركبا وليصل للمكتوبة أن يصلوا ركبا الا في خوف ولم يذكر الله تعالى أن يتوجه للقبلة وروى ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فان كان خوافا شدم ذلك صلوا رجلا أو ركبا نامستقبلي القبلة وغير مستقبليها (قال الشافعي) رجه الله تعالى وصلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النافلة في السفر على راحلته أينما توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما وكان لا يصل للمكتوبة مسافرا الا بالارض متوجها الى القبلة أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصل على راحلته موجهة به قبل المشرق في غزوة بني النضير (قال الشافعي) رجه الله تعالى قال الله عز وجل يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال الى يفتقهم ثم أبان في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الرجل الواحد بقتال العشرة وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنين فقال الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا الآية أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لما نزلت هذه الآية ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين كتب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأنزل الله عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فكتب أن لا يفر المائة من المائتين وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى وقد بين الله عز وجل هذا في الآية وليست محتاج الى تفسير قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الى واللاتي يأتينها منكم فاذوهما ثم نسخ الله تعالى الحبس والاذى في كتابه فقال عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فدللت السنة على أن جلد المائة للزانيين البكرين أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا عني خذوا الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عباد عن حطان الرقاشي عن عبادة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رجه الله تعالى فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن جلد المائة ثابت على الحرين البكرين ومنسوخ عن الثيبين وأن الرجم ثابت على الثيبين الحرين (قال الشافعي) رضى الله عنه أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد ابن خالد الجهني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لرجل في ابنه وزني وعلى ابنك جلد مائة وتغريب

عام (قال الشافعي) رضى الله عنه لان قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أول ما نزل فتنسخ به الحبس والاذى عن الزانيين فلما رجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما عزا ولم يجلدوه وأمر أنيسا أن يغدو على امرأة الاسلمى فان اعترفت برجها دل على نسخ الجلد عن الزانيين الحرين الثيبين وثبت الرجم عليهما لأن كل شيء أبدى بعد أول فهو آخر ودل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الزانيين المملوكين خارجان من هذا المعنى قال الله عز وجل في المملوكات فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والنصف لا يكون الا من الجلد الذي يتبعض فأما الرجم الذي هو قتل فلا نصف له لان المرجوم قد عوت في أول حجر يرمى به فلا يزاد عليه ويرمى بألف وأكثر فيزاد عليه حتى يموت فلا يكون لهذا نصف محدود أبدا والحدود مؤقتة بلا اتلاف نفس والاتلاف غير مؤقت بعد ضرب أو تحديد قطع وكل هذا معروف ولا نصف للرجم معروف (قال الشافعي) رضى الله عنه أخبر مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضعير قال ابن شهاب لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة والضعير الحبيل (قال الشافعي) رضى الله عنه وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا زنت أمة أحدكم فتبسين زناها فليجلدها ولم يقل يبرجها ولم يختلف المسلمون في أن لا يبرجها على مملوك في الزنا (قال الشافعي) رجه الله تعالى واحصان الأمة اسلامها وانما قلنا هذا استدلالا بالسنة واجماع أكثر أهل العلم ولما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها ولم يقل محصنة كانت أو غير محصنة استدلالا على أن قول الله عز وجل في الاماء فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب اذا أسلمن لا اذا كن كن فأصبن بالنكاح ولا اذا أعتن وان لم يصبن فان قال قائل أراكم توقع الاحصان على معان مختلفة قيل نعم جماع الاحصان أن يكون دون التحصين مانع من تناول المحرم فلا سلام مانع وكذلك الحرية مانعة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيت مانع وكل مانع أحصن قال الله عز وجل وعلمناه صنعة لبوس لكم لم تحصنكم من بأسكم وقال الله تعالى لا يقاتلونكم جميعا الا في قرى محصنة أو من وراء جدر محصنة يعني ممنوعة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وآخر الكلام وأوله يدلان على أن معنى الاحصان المذكور عام في موضع دون غيره اذا احصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين بالحبس والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

### (باب الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع)

قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الآية وقال الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم الآية فأنزل الله عز وجل ميراث الوالدين ومن ورث بعدهما أو معهما من الاقربين وميراث الزوج من زوجته والزوجة من زوجها فكانت الآيتان محتملتين لان تنبتا الوصية للوالدين والاقربين والوصية للزوجة والميراث مع الوصايا يأخذون بالميراث والوصايا بمحملة لان تكون الموارث ناسخة للوصايا فلما احتملت الآيتان ما وصفتا كان على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله تعالى فلم يجدوه نصافي كتاب الله عز وجل طلبوه في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان وجدوه فاقبلوا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم فعن الله قبلوه بما افترض عليهم من طاعته ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم لم بالمغازي من قريرش وغيرهم لا يختلفون في ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ولا يقتل مؤمن بكافر ويأثرونه عن حفظوا عنه

ممن لقوا من أهل العلم بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد  
 عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين (قال) وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبت  
 أهل الحديث فيه أن بعض رجاله مجهولون فروينا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منقطعا وإنما قبلناه  
 بما وصفتنا من نقل أهل المغازي واجماع العامة عليه وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث  
 أهل المغازي عاما واجماع الناس أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال لا وصية لوارث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدل لنا بما وصفت من نقل  
 عامة أهل المغازي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا وصية لوارث على أن الموارث ناسخة للوصية  
 للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع العامة على القول به وكذلك  
 قال أكثر العامة أن الوصية للأقربين منسوخة زائل فرضها إذا كانوا وارثين فبالميراث وإذا كانوا غير  
 وارثين فليس يفرض أن يوصى لهم إلا أن طأوسا وقليل معه قالوا نسخت الوصية للوالدين وثبتت للقرابة  
 غير الوارثين فمن أوصى لغير قرابة لم يجز (قال) فلما احتملت الآية ما ذهب إليه طأوس من أن الوصية  
 للقرابة نابتة اذ لم يكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا وصية لوارث  
 وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طأوس في الآية أو موافقة فوجدنا رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم حكم في ستة مملوكين كانوا رجل لا مال له غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا بذلك عبد الوهاب الثقفي عن أيوب  
 السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن ٤- ران بن حصين أن رجلا من الانصار أوصى عند موته فأعتق  
 ستة مماليك وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة مماليك وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك إلى النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقال فيه قولاشديد أنهم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين  
 وأرق أربعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت دلالة السنة في حديث عمران بينة بأن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم أنزل عتقهم في المرض إذا مات المعتق في المرض وصية والذي أعتقهم رجل من  
 العرب والعربي إنما علك من لا قرابة بينه وبينه من العجم فأجاز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم الوصية  
 فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق  
 ودل ذلك على أن لا وصية لميت إلا في ثلث ماله ودل على أن يرتد ما جاوز الثلث في الوصية ودل على إبطال  
 الاستسعاء وإثبات القسم والقرعة فبطلت وصية الوالدين لأنهما وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له  
 الميت من قرابة وغيرهم جازت الوصية اذ لم يكن وارثا وأوجب إلى لو أوصى لقرابته (قال الشافعي)  
 رضي الله عنه وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غيرهما فذا مفرق في مواضعه في كتاب أحكام القرآن وإنما  
 وصفت منه جلا يستدل بها على ما كان في مثل معناها ورأيت أنها كافية في الأصل عما سكت عنه وأسأل  
 الله تعالى العصمة والتوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأتبع ما كتبت منها علم الفرائض التي  
 أنزلها الله تعالى مفسرات وجلاوسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها وفيها علم من علم هذا من  
 علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه من كتابه ودينه وأهل دينه ويعلمون أن اتباع أمره طاعة الله  
 تعالى وأن سنته تبع لكتاب الله تعالى فيما أنزل وأنها لا تخالف كتاب الله أبدا ويعلم من فهم هذا  
 الكتاب أن البيان يكون من وجوه لا من وجه واحد يجمعها أنها عند أهل العلم بينة غير مثبته البيان  
 وعند من يقصر علمه مختلفة البيان

(باب الفرائض التي أنزلها الله تعالى نصا)

قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (قال الشافعي)

رحمه الله تعالى المحصنات ههنا البوالغ الحرائر وهذا يدل على أن الاحصان اسم جامع لمعان مختلفة وقال  
 والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الأنفسهم الى والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من  
 الصادقين الايات فلما فرق الله عز وجل بين حكم الزوج والقاذف سواء فخذ القاذف سواء الا ان يأتي  
 بأربعة شهداء على ما قال وأخرج الزوج باللعان من الحد ذلك على أن قذفة المحصنات الذين أريدوا  
 بالجلد قذفة الحرائر البوالغ غير الأزواج وفيه - ذادليل على ما وصفت من أن القرآن عربي يكون منه  
 ظاهر عام وهو يراد به الخاص لأن واحدة من الايتين نسخت الاخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم  
 الله عز وجل به فيفرق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله تبارك وتعالى فاذا التعن الزوج  
 خرج من الحد كما يخرج الاجنيون منه بالشهود واذا لم يلتعن وزوجه حرة بالغة حد (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى وفي المجلاني وزوجه أنزلت آية اللعان ولا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما  
 فحكي اللعان بينهما سهل بن سعد الساعدي وحكاها ابن عباس وحكي ابن عمر حضور اللعان عند النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فاحكي منهم واحد كيف كان لفظ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أمرهما  
 باللعان وقد حكوا معاً أحكاما الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليست نصافي القرآن منها تفر يقه بين  
 المتلاعنين ونفيه الولد وقوله ان جاءت به كذا فهو للذي يتهمه بخافت به على تلك الصفة وقال ان أمره  
 لين لولا ما حكم الله وحكي ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عند الخامسة فقوه فانها  
 موجبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدل لنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج اليه من  
 الحديث ويدعون بعض ما يحتاج اليه منه « وأولاه أن يحكي من ذلك كيف لا عن رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم بينهما » الا علم بان أحد اقرأ كتاب الله تعالى يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما لا عن  
 كما أنزل الله عز وجل فاكتفوا بإبانة الله عز وجل اللعان بالعدد والشهادة لكل واحد منهما دون حكاية  
 لفظ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين لا عن بينهما (قال الشافعي) وفي كتاب الله تعالى غاية  
 الكفاية من اللعان وعدده ثم حكي بعضهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الفرقة بينهما كما وصفت  
 وقد وصفنا سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل قبل هذا قال الله عز وجل كتب  
 عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم الآية ثم بين أي شهر هو فقال شهر رمضان الآية (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى فاعلمت أحدا من أهل العلم بالحديث قبلنا تكلف أن يروي عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم أن الشهر المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال المعروفهم شهر رمضان  
 من الشهور واكتفاء منهم بان الله عز وجل فرضه وقد تكلفوا حفظ صومه في السفر وطره وتكفوا  
 كيف قضاؤه وما أشبه هذا مما ليس فيه نص كتاب ولا علمت أحدا من غير أهل العلم احتاج الى المسئلة عن  
 شهر رمضان أي شهر هو ولا هل هو واجب أم لا وهكذا ما أنزل الله عز وجل من جل فرائضه في أن عليهم  
 صلاة وزكاة وجماع على من أطاقه وتحريم الزنا والقتل وما أشبه هذا (قال) وقد كانت لرسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم في هذا سنن ليست نصافي القرآن أبان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله عز  
 وجل معنى ما أراد بها وتكلم المسلمون في أشياء من فروعها لم ين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها  
 سنة منصوصة فها قول الله عز وجل في الرجل يطلق امرأته التولية الثالثة فان طلقها فلا تحل له من  
 بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليه - ما أن يتراجعا فاحتمل قول الله عز وجل حتى تنكح  
 زوجا غيره أن يتزوجها زوج غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق الى من خوطب به أنها اذا عقدت عليها  
 عقدة النكاح فقد تنكحت واحتل حتى يصيبها زوج غيره لان اسم النكاح يقع بالاصابة ويقع بالعقد  
 فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا امرأة طلقها زوجها ثلاثا ونكحها بعده رجل لا تحل له حتى  
 تدور في عسيلة ويدور عسيلة يعني يصيب زوج غيره والاصابة النكاح فان قال قائل فاذا كرا الخبر عن

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما ذكرت قبل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن امرأة رفاعة جاءت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت إني كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاقاً وإن عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل هذبة الثوب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أتريد أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن إحلال الله تعالى إياها للزوج المطلق ثلاثاً بعد زوج بالنكاح إذا كان مع النكاح أصابة من الزوج

### (باب الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها)

قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى فاطهروا وقال ولا جنبوا إلا عابري سبيل الآية فأبان أن طهارة الجنب الغسل دون الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء كما أنزل الله تعالى فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجله إلى الكعبين أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه توضأ مرة أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد وهو جد عمرو بن يحيى هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله نعم فدعا بوضوء فافرج على يديه فغسل يديه مرتين مرتين ثم غضمض واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر بدأ بقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان ظاهر قول الله تعالى فاغسلوا وجوهكم أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحتمل أكثر فسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل (قال) وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرتين وثلاثاً فلما سئله مرة استدللنا على أنه لو كانت مرة لا تجزئ منه لم يتوضأ مرة ويصلي وانما جاوز مرة اختياراً لا فرضاً في الوضوء لا يجزئ أقل منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل ما ذكرنا من الفرائض قبله ولورثنا الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب وحين حكى الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى (قال) ولعلمهم انما حكوا الحديث فيه لأن أكثر ما توضأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثاً فأرادوا أن الوضوء ثلاثاً اختياراً لأنه واجب لا يجزئ أقل منه ولما ذكر فيه أن من توضأ وضوءه هذا وكان ثلاثاً ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء وكانت الزيادة فيه نافلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن يكونا مغسولين أو لا يكونا مغسولين ولعلمهم حكوا الحديث أمانة لهذا أيضاً وأشبهه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين فهذا بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما قبله ومستغنى فيه بفرضه في القرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء كوضوء الصلاة ثم الغسل وكذلك أحببنا أن نفعل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً حفظت عنه من أهل العلم في أنه كيفما جاء بغسل وأتى على الأسبغ أجزاء وإن اختاروا غيره لأن الفرض الغسل فيه ولم يحدد تحديد الوضوء وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما يجب منه الوضوء والجنابة التي يجب بها الغسل اذ لم يكن بعض ذلك منصوصاً في الكتاب

### (ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه انما أريد به الخاص)

قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان



والاقربون والنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون الى قوله مفروضا وقال عز وجل ولا يوبى له كل واحد منهما السدس الاية وقال ولم يكن نصف ما ترك أزواجكم الاية وقال ولهن الربع الاية مع آي المواريث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت السنة على أن الله عز وجل انما أراد من سمي له المواريث من الاخوة والاخوات والولد والاقارب والوالدين والازواج وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصا من سمي وذلك أن يجتمع دين الوارث والموروث فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو من له عقد من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيتوارثان بالشرك أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث حربي مع الاسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فإله للبائع الآن يشترطه المبتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان بيننا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن العبد لا يملك ما لا وان مملك العبد فإنا يملكه لسيده وان اسم المالك له انما هو اضافة اليه لانه في يده لانه ماله ولا يكون ماله له وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل انما نقل ملك الموتى الى الاحياء فلكوا منها ما كان الموتى مالكيين وان كان العبد أباً وغيره من سميت له فريضة وكان لو أعطيت مملكتها سيده عليه لم يكن السيد أباً الميت ولا وارثاً سميت له فريضة فكنالوا أعطينا العبد بأنه أب انما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فوزنا غير من ورثه الله تعالى فلم نورث عبد الما وصفت ولا أحد الم يجتمع فيه الحرية والاسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلاً وذلك انه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بلغنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم نورث قاتلاً من قتل وكان أخف حال القاتل عدا أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض سخط الله تعالى أن يمنع ميراث من عصى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم الا مسلم حر غير قاتل عدا عما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا في غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي اجتماعهم على ما وصفتنا من هذا حجة تلزمهم أن لا يتفرقوا في شيء من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لان سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قامت هذا المقام فيما الله تعالى فيه فرض منصوص فدللت على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ليس الله فيه حكم منصوص هكذا وأولى أن لا يشك عالم في لزومها وأن يعلم أن أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تختلف وانها تجري على مثال واحد قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال عز وجل ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع ع راضى بها المتبايعان فحرمت مثل بيع الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ومثل الذهب بالورق أحدهما نقد والاخر نسيئة وما كان في هذا المعنى مما ليس في التبايع فيه مخاطرة ولا أمر يجهله البائع ولا المشتري فدللت السنة على أن الله عز وجل أراد باحلال البيع ما لم يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع ع سوى هذا سنن منها العبد يباع وقد دلس البائع للمشتري بعيب فلم يشتري رده وله الخراج يضمه ومنها أن من باع عبدا له مال فإله للبائع الآن يشترطه المبتاع ومنها أن من باع بخلقه أبرت فميرتها للبائع الآن يشترطها المبتاع فلزم الناس الاخذ بها عما ألزمهم الله عز وجل من الانتهاء الى أمره

(جل الفرائض التي أحكم الله تعالى فرضها بكتابها وبين كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فأحكم الله تعالى فرضه وبين كيف فرضه في كتابه في الصلاة والزكاة والحج وبين كيف فرضه على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن عدد الصلوات المفروضات خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضر أربع أربع وأربع وعدد المغرب ثلاث وثلاثين وعدد الصبح ركعتان وست فيهما كلهما قراءة وست أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وأن المخافة بالقراءة في الظهر والعصر وست أن الفرض في الدخول في كل صلاة بتكبير وأن الخروج منها بتسليم وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم سجدتين بعد الركوع وما سوى هذا من حدودها وست في صلاة السفر قصر كل ما كان أربعين من الصلوات إن شاء المسافر وأثبت المغرب والصبح على حالهما في الحضر وفي السفر وأنها كلها إلى القبلة مسافرا كان أو مقبلا في حال من الخوف واحدة وست أن التوافل في مثل حالها لا تحل إلا بطهور ولا تجوز إلا بقراءة وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة في الحضر وفي الأرض في السفر وأن للراكب أن يصلي النافلة حيث توجهت به دابته أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراق عن جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم في غزوة بني النضير كان يصلي على راحلته متوجها قبل المشرق أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه لا أدري أسمى بني النضير أو قال صلى في سفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وست رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الأعمى والاستسقاء سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود وست في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على ركوع الصلوات فجعل في كل ركعة ركعتين أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وأخبرناه مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله فذكر عن عائشة وابن عباس في هذه الأحاديث صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ مختلف واجتماع في حديثهما معا على أنه صلى صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين وقال تعالى في الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى تلك المواقيت وصى الصلوات لوقتها فحضر يوم الأحزاب فلم يقدر على الصلاة في وقتها فأخبرها للعدو حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء في مقام واحد أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن أبيه قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيما وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله فوينا عزيزا فدعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها فحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الخوف فان خفتم فرجلا أو ركبا (قال الشافعي) رضي الله عنه فبين أبو سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الآية التي ذكرت فيها صلاة الخوف والآية التي ذكر فيها صلاة الخوف قول الله عز وجل

وجلس واذا ضربتم في الارض الآية وقال واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك الآية أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلى مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت مكانه جالساً فأتموا لانفسهم ثم سلم بهم وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه خوات بن جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل حديث يزيد بن رومان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سن سنة فأحدث الله تعالى في تلك السنة نسخها أو مخرجا إلى سعة منها سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة تقوم الحجة على الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنته إلى سنته التي بعدها قد خرج الله تبارك وتعالى تأخير الصلاة عنها في الخوف إلى أن يصلوها كما أنزل الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها ونسخ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنته في تأخيرها بفرض الله تعالى في كتابه ثم بسنته صلاها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها كما وصفت أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر صلاة الخوف فقال فان كان خوفاً شديداً صلاها رجالاً وركبنا مستقبل القبلة وغير مستقبلها أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه ولم ينسأ أنه عن أبيه وأنه مرفوع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما وصفت من أن القبلة في المكتوبة على فرضها أبداً في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة اليها وذلك عند المسابقة والهروب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة اليها وبينت السنة في هذا أن لا تترك الصلاة في وقتها كيف أمكنت المصلي

### (باب في الزكاة)

قال الله تبارك وتعالى في الزكاة وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة وقال فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون فقال بعض أهل العلم هي الزكاة المفروضة قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان مخرج الآية عاماً على الأموال وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون بعض فدللت السنة على أن الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أصنافاً من الماشية فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الابل والغنم وأمر فيما بلغنا بالآخذ من البقر خاصة دون الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كما قضى الله على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان للناس ماشية من خيل وحير وبغال وغيرها فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها شيئاً أو سن أن ليس في الخيل صدقة استدللنا على أن الصدقة فيما أخذ منه وأمرنا بالآخذ منه دون غيره وكان للناس زرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من النخل والعنب الزكاة بخبر غير مختلف مما أخذ منهما وأخذ منها ما العشر إذا سقاها باسماء أو عين ونصف العشر إذا سقاها بغرب وقد أخذ بعض أهل العلم من الزيتون قياساً على النخل والعنب ولم يزل للناس غراس غير النخل والعنب والزيتون كثير من الجوز واللوز والتين وغيره فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منه شيئاً ولم يأمرنا بالآخذ منه استدللنا على أن فرض الله الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة وأصنافاً سواها فحفظنا عن رسول الله صلى الله تعالى

(١) قوله ينبت هو  
بضم حرف المضارعة  
وتشديد الباء وهو من  
نبت الرجل الحب بذره  
وفي المحكم نبت الزرع  
والشجر اذا غرسه  
وزرعه كتبه صحيحه

عليه وسلم الاخذ من الخنطة والشعر والذرة واخذ من كان قبلنا من الدخن والست والعدس والارز وكل ما (١) ينبت الناس وجعلوه قونا خيرا او عسيدة او سويقا او داما مثل الحص والقطاني وهي تصلح أن تكون خيرا او سويقا وادما اتباعا لمن مضى وقياسا على ما ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخذ منه الصدقة وكان في معنى ما أخذ منه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الناس ينبتوه ليققاتوه وكان للناس نبات غيره فلم يأخذ منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا من بعده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما علمنا ولم يكن في معنى ما أخذ منه وذلك مثل الثفاء والاسفيوش والكسبرة وحب العصفور وحب الرشاد وما أشبهه فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة إما يخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبلغنا وإما قياسا على أن الذهب والورق نقد الناس الذي اكتزوه وأجازوه أثمانا على ما تباعوا به في البلدان قبل الاسلام وبعده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وللناس تبرع غيره من نحاس وحديد وورصاص فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد بعده زكاة تركناه اتباعا لتركه وأنه لا يجوز أن يقاس بالذهب والورق اللذين هما الثمن عاما في البلدان على غيرهما لانه في غيرهما لازكاة فيه وقد يصلح أن يشتري بالذهب والورق غيرهما من التبر إلى أجل معلوم بوزن معلوم وكان الياقوت والزبرجد أكثر ثمن من الذهب والورق فلما لم يأخذ فيهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأمر بالأخذ ولا من بعده فيما علمنا وكانا مال الخاصة وما لا يقوم به على أحد في شيء استهلكه الناس لانه غير نقد لم يؤخذ منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم كان مما نقلت العامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في زكاة الماشية والنقد أنه أخذها في كل سنة مرة وقال الله عز وجل وآتوا حقه يوم حصاده فسئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه الزكاة من نبات الارض الغراس وغيره على حكم الله عز وجل يوم يحصد لا وقت له غيره وسئل في الركاز الخمس فدل على أنه يوم يوجد لا في وقت غيره أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وفي الركاز الخمس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الاموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها لا في بعضها دون بعض وفرض الله تعالى الحج على من يجد السبيل فذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن السبيل الزاد والمركب وأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه وما سئل وما يتقى المحرم من لبس الثياب والطيب وأعمال الحج سواها من عرقه والمزدلفة والرمي والحلاق والطواف وما سوى ذلك فلأن امرأ لم يعلم لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة مع كتاب الله عز وجل الاما وصفنا مما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه معنى ما أنزل الله عز وجل جملة وأنه انما استدرك مما وصفت من فرض الله تعالى الاعمال وما يحرم ويحل ويدخل به فيه ويخرج منه ومواقيته وما سكت عنه سوى ذلك من أعماله قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قامت هذا المقام مع فرض الله عز وجل في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدا واستدل أنه لا يخالفه سنة أبدا كتاب الله تعالى وأن سنته وان لم يكن فيها نص كتاب لازمة لما وصفت من هذا مع ما ذكرت - واه مما فرض الله تعالى من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يوجب عليه أن يعلم ان الله عز وجل لم يجعل هذا الخلق غير رسوله وأن يحل قول كل أحد وفعله أبدا اتباعا لكتاب الله تعالى في ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن يعلم أن عالما إن روى عنه قول لا يخالف فيه شيئا من فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لوعلم سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخالفها وانتقل عن قوله الى سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان شاء الله تعالى فان لم يفعل كان غير موسع له فكيف والحج في مثل هذا قائم لله تعالى على خلقه بما

افترض من طاعة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأبان من موضعه الذي وضعه به من وجهه ودينه وأهل دينه  
 قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال  
 المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يثن من الحيض من نساكنكم ان ارتبتم فعذتهن  
 ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فقال بعض أهل العلم قد أوجب  
 الله تعالى على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر أن أجل الحامل أن تضع حملها فإذا جفت  
 أن تكون حاملا متوفى عنها زوجها أتت بالعدتين معا كما أجدها في كل فرضين جعل عليها أنت بهما جميعا  
 (قال الشافعي) رضي الله عنه فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لسبعة ابنة الحرث ووضعت  
 بعد وفاة زوجها بأيام قد حلت فتزوجي دل هذا على أن العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالاقراء والشهور  
 إنما أريد به من لأجل به من النساء وأن الحمل اذا كان فالعدة سواء ساقطة قال الله عز وجل حرمت عليكم  
 أمهاتكم الآية وقال عز وجل والمحصات من النساء الا ما ملكت الآية فاحتملت الآية معنيين أحدهما  
 أن مسمى الله عز وجل من النساء محرم ما محترم وما سكنت عنه حلال بالسمت عنه وبقول الله عز وجل  
 وأحل لكم ما وراء ذلكم وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان ينسأ في الآية أن تحريم الجمع  
 لمعنى غير تحريم الأمهات فكان مسمى الله تعالى حلالا حلالا ومسمى الله تعالى حراما حراما ومأتهى  
 عن الجمع بينه من الاختين كأنهسى عنه وكان في نفيه عن الجمع بينهما دليل على أنه إنما حرم الجمع وان كان  
 كل واحدة منهما على الانفراد حلالا في الاصل وما سواهن من الأمهات والبنيات والأمهات والخالات  
 محرمات في الاصل وكان معنى قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم ما وراء من سمي تحريمه في الاصل  
 ومن هو في مثل حاله بالرضاع أن تنكحوهن بالوجه الذي أحله به النكاح فان قال قائل ما دل على هذا قيل  
 فان النساء المباحات لا يحل أن ينكح منهن أكثر من أربع ولو نكح نكحاً فسبح النكاح ولا تحل منهن واحدة  
 الا بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى قول الله عز وجل وأحل لكم  
 ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحله به النكاح وعلى الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة  
 لا يحترم عليه نكاح عمتها ولا خالتها بكل حال كما حرم الله تعالى أمهات النساء بكل حال فتكون العمة والخالة  
 داخلتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به كما يحل له نكاح امرأة اذا فارق رابعة وكانت العمة اذا  
 فوفرت ابنة أخيها حلت قال الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قل لأجد فيما أوحى الى  
 محترما على طاعم بطعمه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن  
 لا يحرم على طاعم أبدا الا ما استثنى الله تعالى وهذا المعنى الذي اذا واجهه رجل بخاطبائه كان الذي يسبق  
 اليه أنه لا يحرم عليه غير مسمى الله تعالى محترما وما كان هكذا فهو الذي يقال له أظهر المعاني وأعما وأغلبها  
 والذي لو احتملت الآية معاني سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به الآن تأتي سنة رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم « بأبي هو وأمي » تدل على معنى غيره مما احتمله الآية فنقول هذا معنى  
 ما أراد الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقال بخاص في كتاب الله عز وجل ولا سنة الابدالة  
 فيها أوفى واحد منهما ولا يقال بخاص حتى تكون الآية تحتل أن تكون أريد بها ذلك الخاص فأما  
 ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لا تحتل الآية ويحتل قول الله عز وجل قل لأجد فيما أوحى الى  
 محترما على طاعم بطعمه من شئ مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه دون غيره ويحتل مما كنتم  
 تأكلون وهذا أولى معانيه استدلالا بالسنة عليه دون غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان  
 عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن  
 أكل كل ذي ناب من السباع وأخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن  
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام

قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا تبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال فاذا بلغن أجلهن الآية فذكر الله أن على المتوفى عنهن عدة وأنهن إذا بلغن أجلهن فلهن أن يفعلن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكرش ما يجتنبه في العدة فكان ظاهر الآية أن تلك المعتبرة في العدة عن الأزواج فقط مع إقامتها في بيتها بالكتاب وكانت تحتل أن تسد عن الأزواج وأن يكون عليها في الأمساك عن الأزواج أمساك عن غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة فلما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على المعتبرة من الوفاة الأمساك عن الطيب وغيره كان عليها الأمساك عن الطيب وغيره بفرض السنة والأمساك عن الأزواج والسكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة واحتملت السنة في هذا الموضوع ما احتملت في غيره من أن تكون السنة بينت عن الله تعالى كيف أمساكها كما بينت الصلاة والزكاة والجمع واحتملت أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سن فيما ليس فيه نص حكم الله تعالى

### (باب العلل في الأحاديث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل فانا نجد من الأحاديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحاديث في القرآن مثلها نصا وأخرى في القرآن مثلها جملة وفي الأحاديث منها كثر مما في القرآن وأخرى ليس منها في القرآن شيء وأخرى متفقة وأخرى مختلفة وأخرى ناسخة ومنسوخة وأخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ وأخرى فيها من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيقولون ما نهى عنه حرام وأخرى ليس فيها الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى فيقولون نهيه وأمره على الاختيار لأعلى التحريم ثم نجد كم تذهبون إلى بعض المختلفة من الأحاديث دون بعض ونجد كم تقيسون على بعض حديثه ثم يختلف قياسكم عليها وتركون بعضها فلا تقيسون عليه فما جئكم في القياس وتركه ثم تفرقون بعد فتكم من تركه من حديثه الشيء يأخذ بمنثل الذي تركه أو أضعف اسنادا منه (قال الشافعي) رضي الله عنه فقلت له كل ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله تعالى من سنة فهو موافقة كتاب الله في النص بمنثله وفي الجملة بالتبيين عن الله عز وجل والتبيين يكون أكثر تفسيرا من الجملة وما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس فيه نص كتاب فيفرض الله طاعته عامة في أمره تبعاه وأما الناسخ والمنسوخ من حديثه فهو كما نسخ الله تعالى الحكم من كتابه بحكم غيره من كتابه عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تنسخ بسنته وذكرت له بعض ما كتبت في كتابي هذا من إضاح ما وصفت وأما المختلفة التي لا دلالة معها على أيها ناسخ ولا أيها منسوخ فكل أمره متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عربي اللسان والدار وقد يقول القول عاما يرديه العام وأما يرديه الخاص كما وصفت لك في كتاب الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل هذا وبمثل عن الشيء فيجيب على قدر المسئلة ويؤدى الخبر عنه الخبر متقضى والخبر مختصرا فيأتي ببعض معناه دون بعض ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسئلة فيدله على حقيقة الجواب بعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب ويسن في الشيء سنة وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما ويسن سنة في نص معنى فيحفظها حافظ ويسن في معنى يخالفه في معنى ويجمعه في معنى سنة غيرهما لاختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أدى كل ما حفظ رأي بعض السامعين اختلاف أو ليس منه شيء مختلف ويسن بلفظ مخرجه عام جملة بخرم شيء أو تحلله ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ولكل هذا نظير فيما كتبناه من جل أحكام كتاب الله تعالى ويسن السنة ثم ينسخها بسنة ولم يدع أن يبين صلى الله تعالى عليه وسلم كل ما نسخ من سنته بسنته ولكن رعا ذهاب على الذي سنع من رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ فيحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الآخر وليس يذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون فيهم موجودا إذا طلب وكل ما كان كما وصفت أمضى على ما سنده عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفرق بين ما فرق بينه منه وكانت طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم في تشعيبه على ما سنده واجبة ولم يقل ما فرق بين كذا وكذا لأن قول ما فرق بين كذا وكذا فيما فرق بينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعد وأن يكون جهلا ممن قاله أو أربابا من الجهل وليس فيه الاطاعة الله باتباعه وما لم يوجد فيه الا الاختلاف فلا يعد وأن يكون لم يحفظه نقصى كما وصفت قبل هـ هذا فيه مختلفا ويغيب عنان من سبب تبينه ما علمناه في غيره أو وهما من محذون ولم نجد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا مختلفا فكشفناه الأوجدها له وجهها يحتمل به أن لا يكون مختلفا وأن يكون داخل في الوجوه التي وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بشيئ الحديث فلا يكون الحديثان اللذان نسبنا إلى الاختلاف متكافئين فنصير إلى الأثبت من الحديثين أو يكون على الأثبت منهما دلالة من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير إلى الذي هو أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفنا اما موافقة كتاب الله تعالى أو غيره من سنة أو بعض الدلائل وما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على التحريم حتى تأتي دلالة على أنه أراد به غير التحريم (قال الشافعي) رضى الله عنه وأما القياس على سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأصله وجهان ثم ينفرع في أحدهما وجوه (قال) وماهما قلت أن الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بما سبق في قضائه أن يتعبد بهم به وكما شاء لامعقب لحكمه فماتعبد بهم به مما دلهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على المعنى الذي تعبد بهم به أو وجدوه في الخبر عنه لم يترك شيئا في مثل هذا المعنى الذي به تعبد خلقه ووجب على أهل العلم أن يسلكوه سبيل السنة إذا كان في معناها وهذا الذي يتفرع تفرعا كثيرا والوجه الثاني أن يكون أحل لهم شيئا بجله وحرّم منه شيئا بعينه فيجاولون الحلال بالجلّة ويجرمون الشيء بعينه ولا يقيسون عليه على الأقل الحرام لأن الأكثر منه حلال والقياس على الأكثر أولى أن يقاس عليه من الأقل وكذلك أن حرّم بجلّة واحدة وأحل بعضهم أو كذلك أن فرض شيئا وخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم التخفيف في بعضه وأما القياس فانما أخذناه استدلالا بالكتاب والسنة والآثار (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأما أن نخالف حديثا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نابتاعه فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله تعالى وليس ذلك لأحد ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها لأنه تعمد خلافها وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال لي قائل فقل لي كل صنف مما وصفت مثلا تجمع لي فيه الاتيان على ما سألت عنه بأمر لا تكسر على فأنساه وابدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واذكر منها شيئا مما كان معه القرآن وإن كررت بعض ما ذكرت فقلت له كان أول ما فرض الله تعالى على رسوله في القبلة أن يستقبل بيت المقدس للصلاة وكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي الا إليها في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجهه رسول الله والناس إلى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالمكتوبة في غير حال من الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبدا وكل كان حقا في وقته بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن حوّل عنه الحق في القبلة ثم البيت الحرام الحق في القبلة إلى يوم القيامة وهكذا كل منسوخ في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رضى الله عنه وهذا مع إبانته لك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وسلم اذا سن سنة حوله الله عنها الى غير هاسن أخرى بصير اليها الناس بعد التي حول عنها ثلاثا يذهب على  
عامتهم الناسخ فينبون على المنسوخ ولثلاثيته على أحد بأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بسن  
فيكون في الكتاب شيء يرى بعض من جهل اللسان أو العلم بموقع السنة مع الكتاب واثباتها معانيه أن الكتاب  
ينسخ السنة فقال أفيمكن أن يخالف السنة في هذا الكتاب (قلت) لا وذلك لانه عز وجل أقام الحجة على  
خلقه من وجهين أصلهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه بفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن يسن رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لازمة فتسسخ فلا يسن ما نسخها وانما يعرف الناس بالآخر من الامر  
وأكثر الناسخ في كتاب الله عز وجل انما يعرف بدلالة سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا كانت  
السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن أن تسسخ السنة بقراء الأحدث رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع القرآن سنة تسسخ سنته الاولى لتذهب الشبهة عن أقام الله تعالى عليه  
الحجة من خلقه (قال) أفرأيت لو قال قائل حيث وجدت في القرآن ظاهرا عاما وجدت سنة تحتل  
أن تبين عن القرآن وتحتل أن تكون خلاف ظاهره علمت أن السنة منسوخة بالقرآن (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى فقلت له لا يقول هذا عالم قال ولم قلت اذا كان الله عز وجل فرض على نبيه اتباع ما أنزل  
اليه وشهد له بالهدى وفرض على الناس طاعته وكان اللسان كما وصفت قبل هذا احتملا للعاني وأن  
يكون كتاب الله ينزل عاما يراد به الخاص وخصاير اراد به العام وفرض اجلة بينه رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم فقامت السنة مع كتاب الله تعالى هذا المقام لم تكن السنة لتخالف كتاب الله ولا تكون السنة الا  
تبع الكتاب الله تعالى بمثل تنزيله أو مينة معنى ما أراد الله تعالى وهي بكل حال متبعة كتاب الله تعالى (قال)  
أفتوجدني الحجة بما قلت في القرآن فذكرت له بعض ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من أن الله  
تعالى فرض الصلاة والزكاة والحج فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كيف الصلاة وعددها  
ومواقيتها وسننها وفي كم الزكاة من المال وما تسقط عنه من المال وثبت عليه ووقتها وكيف عمل  
الحج وما يجنب فيه وبياح (قال) وذكر له قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما  
الآية والزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لماسن القطع على من بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا والجلدة على الحرين البكرين دون الثيبين الحرين  
والمملوكين دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الله عز وجل أراد بها الخاص من الزناة  
والسراق وان كان مخرج الكلام عاما في الظاهر على السراق والزناة (قال) وهذا عندي كما وصفت  
أفتجد حجة على من روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله  
تعالى فاوافقوه فأناقلته وما خالفه فلم أقله فقلت له ما روى هذا أحد ثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير  
فيقال لنا كيف أثبت حديث من روى هذا في شيء وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن  
لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء فقال فهل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رواية بما قلتم فقلت له نعم  
أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني سالم أبو النضر أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أنه قال النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم لم قال لألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به  
أونهيته عنه فيقول لا أدري ما وجدناه في كتاب الله تعالى اتبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد  
ضيق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الناس أن يردوا الأمر بفرض الله تعالى عليهم اتباع أمره  
(قال الشافعي) رضى الله عنه فقال فأن لي جلا أجمع لأهل العلم أو أكثرهم عليها من سنة مع كتاب الله  
عز وجل يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلا على أن الكتاب خاص وان كان ظاهرا عاما فقلت له  
نعم بعض ما سمعته في كتابي هذا قال فأعدمه شيئا فقلت قال الله عز وجل حرمت عليكم  
أمهاتكم الآية وقال والمحصنات من النساء الا ما ملكا أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء



ذلكم أن تبغوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذ كراهته من حرم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وخالتها ولا بين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفاً اتباعه فكانت فيه دلالتان دلالة على أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله تعالى بحال ولكنها مينة عامه وخاصة ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد ولا أعلم أحدا رواه من وجه يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بأهريه (قال) فقال أفيجعل أن يكون هذا الحديث عندك خلافاً لشي من ظاهر الكتاب قلت لا ولا غيره (قال) فسامعني قول الله عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم فقد ذكر التحريم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم (قلت) ذكر تحريم من هو حرام بكل حال مثل الأم والبنت والاخت والعمة والخالة وبنات الاخ وبنات الاخت وذكر من حرم بكل حال من النسب والرضاع وذكر من حرم الجمع بينه وكان أصل كل واحدة منهم ما مباح على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم يعني في الحالة التي أحلها به ألا ترى أن قوله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم بمعنى ما أحل به لأن واحدة من النساء حلال بغير نكاح صحيح ولأنه يجوز نكاح خمسة على الأربع ولا جمع بين أختين ولا غير ذلك مما نهى عنه (قال الشافعي) رضي الله عنه وذكرته فرض الله تعالى في الوضوء ومسح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وما صار إليه أكثر أهل العلم من قبول المسح (قال) أي مخالف المسح شيأ من القرآن (قلت) لا تخالفه سنة بحال (قال) فأوجهه (قلت) له لما قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية دلت السنة على أن كل من كان على طهارة ما لم يحدث فقام إلى الصلاة لم يكن عليه هذا الفرض وكذلك دلت على أن فرض غسل القدمين إنما هو على المتوضئ لا على غيره لبسهما كامل الطهارة وذكرته تحريم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل ذي ناب من السباع وقد قال الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه الآية فسمي ما حرم (قال) فسامعني هذا (قلت) معناه قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً مما كنتم تأكلون الآن تكون ميتة وما ذكر بعدها فأما ما ذكرتم أنكم لم تعدوه من الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تسخولون إلا ما سمي الله عز وجل ودلت السنة على أنه إنما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون لقول الله عز وجل ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكرته قول الله عز وجل وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآية ثم حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيع ما منها الدنانير بالدرهم إلى أجل وغيرها فحرمها المسلمون بتحريم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وليس هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله تعالى (قال) فخذلي معنى هذا بأجمع منه وأخصر فقلت له لما كان في كتاب الله تعالى دلالة على أن الله عز وجل قد وضع رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم موضع الإبانة عنه وفرض على خلقه اتباع أمره فقال تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا فإني أعني أحل الله البيع إذا كان على غير ما نهى الله تعالى عنه في كتابه أو على لسان نبيه وكذلك قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم بما أحله به من النكاح وملك الميراث في كتابه لأنه أباحه بكل وجه وهذا كلام عربي (قال الشافعي) رضي الله عنه وقلت له لو جاز أن تترك سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السنن من الكتاب لجاز ترك ما وصفنا من المسح على الخفين وإباحة كل ما لزمه اسم البيع وأحل أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وإباحة كل ذي ناب من السباع وغير ذلك ولجاز أن يقال سن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأن لا يقطع من لم تبلغ سرقته ربع دينار فصاعداً قبل التنزيل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فمن لزمه اسم سرقه قطع ولجاز أن يقال إنما سن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الرجم على الثيب حتى نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الآية فجلد البكر والثيب ولا رجه وأن يقال في البيوع التي حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما حرمها قبل التنزيل فلما نزلت وأحل الله البيع وحرم

الربا كانت حلالة ۞ والربا أن يكون للرجل على الرجل الدين فيجعل فيقول أتقضى أم ترى فيؤخر عنه  
 ويزيد في ماله وأشباه هذا كثيرة (قال الشافعي) رضي الله عنه فن قال هذا القول كان معطلا لعامة سنن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا القول جهل من قاله (قال) أجل وسنة رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كما وصفت فن خالف ما قلت فيها فقد جمع الجهل بالسنة والخطأ في الكلام فيما يجهل  
 (قال) فاذ كرسته نسخت بسنة سوى هذا (فقلت له) السنن الناسخة والمنسوخة مفارقة في مواضعها  
 وان وردت طالت (قال) فيكفيني منها بعضهما فاذا كره مختصرا بيننا فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن  
 عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمره بنت  
 عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دف ناس من أهل البادية حضرة الاضحى في زمان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذخروا ثلاث وتصدقوا بما بقي قالت  
 فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون بضحاياهم يحملون منها الودك ويتخذون منها  
 الاسقية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وما ذاك أو كما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امسالك  
 لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت  
 حضرة الاضحى فكلوا وتصدقوا واذخروا أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزر  
 قال شهدت العبد مع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فسمعت يقول لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد  
 ثلاث وأخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد ثلاث أخبرنا ابن عينة عن ابراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك  
 يقول انالذبح ماشاء الله من ضحايانا ثم نترود بقيتها الى البصرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذه  
 الاحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في  
 النهي عن امسالك لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد متفقان عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وفيهما دلالة على أن عليا رضي الله تعالى عنه سمع النهي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأن  
 النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على أن الرخصة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا  
 عبد الله بن واقد ولو بلغت الرخصة ما حدنا بالنهي والنهي منسوخ وترك الرخصة والرخصة ناسخة  
 والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم مانسخه وقول أنس بن مالك كنا نهيض بلحوم الضحايا بالبصرة  
 يحتمل أن يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها فترد بالرخصة ولم يسمع نهيا أو سمع الرخصة  
 والنهي فكان النهي منسوخا فلم يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع  
 شيئا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول منه بما سمع حتى يعلم غيره (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى فلما حدثت عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالنهي عن امسالك  
 لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا انما  
 نهى عن امسالك لحوم الضحايا بعد ثلاث للدافة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم  
 والاحلال فيه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان علي من علمه أن  
 يصير اليه (قال الشافعي) رضي الله عنه وحديث عائشة رضي الله تعالى عنها من أبيها ما وجد في الناسخ  
 والمنسوخ من السنن وهذا يدل على ان بعض الحديث يختصم فيحفظ بعضه دون بعض فيحفظ منه شيء  
 كان أولا ولا يحفظ آخر أو يحفظ آخر ولا يحفظ أولا فيؤدى كل ما حفظ فالرخصة بعد هافي الامسالك  
 والاكل والصداقة من لحوم الضحايا انما هي لواحد من معنيين لاختلاف الحالين فاذا دفت الدافة ثبت  
 النهي عن امسالك لحوم الضحايا بعد ثلاث واذالم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالاكل والتزود والاذخار

قوله وان وردت كذا  
 في بعض النسخ وفي  
 بعضها رددت كتبه معصمه

والصدقة (قال) ويحتمل أن يكون النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخا بكل حال فيمسك  
الانسان من ضحيته ماشاء ويتصدق بما شاء

(وجه آخر من الناسخ والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن  
عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد الخدري قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد  
المغرب بهوي من الليل حتى كفينا فذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال الآية قال فدعا  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها وأحسن صلاتها كما كان يصليها في  
وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا (قال)  
وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف فرجالا أوركبانا (قال الشافعي) رضي الله عنه فلما حكي  
أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت عام الخندق قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالا  
أوركبانا استدلتنا على أنه لم يصل صلاة خوف إلا بعدها اذ حضرها أبو سعيد وحكي تأخير الصلوات حتى  
خرج وقت عامتها وحكي أن ذلك قبل زول صلاة الخوف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا تؤثر صلاة  
الخوف أبدا بحال عن الوقت ان كانت في حضرة أو عن وقت الجمع في السفر لخوف ولا غيره ولكن تصلى كما  
صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف أن مالكا أخبرنا عن يزيد بن  
رومان عن صالح بن خوات عن محمد بن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى  
أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا أنفسهم ثم انصرفوا  
فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتموا  
لأنفسهم ثم سلم بهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص يذكر عن  
أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى أن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم صلى صلاة الخوف على غير ما حكي مالك وإنما أخذنا بهذا لأنه كان أشبه بالقرآن وأقوى في  
مكابدة العدو وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين الحجة في كتاب الصلاة وتركنا ذكر من خالفنا فيه  
وفي غيره من الأحاديث لأن ما خولفنا فيه منها مفرق في كتبه

(وجه آخر من الناسخ والمنسوخ)

قال الله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الى قوله فأعرضوا عنهما (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى فكان حد الزانية بهذه الآية الحبس والأذى حتى أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم حد الزنا فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن  
فان أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ففسخ الحبس عن الزناة وأثبت عليهم الحدود  
ودل قول الله عز وجل في الاماء فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب على فرق الله بين حد المالك  
والاحرار في الزنا وعلى أن النصف لا يكون الا من جلد لان الجلد بعدد ولا يكون من رجم لان الرجم اثنان  
على النفس بالاعداد لانه قد يؤتى على نفس المرجوم بدرجة واحدة وبألف وبأكثر ولا نصف لما لا يعلم بعدد  
ولا نصف للنفس فيؤتى بالرجم على نصف النفس ويحتمل قول الله عز وجل في سورة النور الزانية والزاني  
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على جميع الزناة الاحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدلنا  
بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم «بأبي هو وأمي» على من أريد بالمائة جلدة أخبرنا

عبد الوهاب الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عبيدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا على أن هذا أول ما حذبه الزنا لأن الله تعالى يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم رجم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما عزا ولم يجلدوه وامرأة الاسلي ولم يجلدوها فدل سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الجلد منسوخ عن الزانين الثيبين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكن بين الاحرار فرق في الزنا الا بالاحصان بالنكاح وخلاف الاحصان به وإذا كان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ففي هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الجبس عن الزانين وحذا بعد الجبس وان كل حد حذ الزانين فلا يكون الا بعد هذا اذ كان هذا هو أول حد الزانين أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلا اختصما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وأذن لي في أن أتكلم فقال تكلم فقال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي ابني الرجم فافتدت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله تعالى أما غنمك وجاريتك فرد اليك وجلد ابنه مائة وغزبه عاما وامرأته الاسلي أن يأتي امرأة الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت فبرجها أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رجم يهوديين زنيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فثبت جلد مائة والنفي على البكر بن الزانين والرجم على الثيبين الزانين وان كانا من أريد بالجلد فقد نسخ عنهما الجلد مع الرجم وان لم يصبكونا أريد بالجلد وأريد به البكران فهما بخالفان الثيبين ورجم الثيبين بعد آية الجلد عاروي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى وهذا أشبه معانيه وأولاهه عندنا والله تعالى أعلم

(ووجه آخر من النسخ والمنسوخ) أخبرنا مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجلس شقه الايمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد وصلينا وراءه فقودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى فاقموا صفوفكم وادركوا فاركعوا واذا رفع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد واذا صلى جالس فاصلوا جلوسا أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيته وهو شاك فجلس جالس صلى خلفه قوم قياما فاشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فاركعوا واذا صلى جالس فاصلوا جلوسا وهذا مثل حديث أنس وان كان حديث أنس مفسرا أو وضع من تفسير هذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبابكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر رضي الله تعالى عنه فاشار اليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم أن كما أنت فجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر وبه ناخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر ابراهيم النخعي عن الاسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي بصلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم وراءه قيام (قال الشافعي)

(١) سقط هذا الحديث  
من بعض النسخ كنه  
مصححه

(١) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها مثل حديث مالك وبين فيه أن قال صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاعدا أو أبو بكر خلفه قائما والناس خلف أبي بكر قيام (قال الشافعي) رجه الله تعالى فلما كانت هذه صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما استدل للناس أن أمره للناس بالجلوس في سقطته عن الفرس قبل مرضه الذي مات فيه فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما ناسخة لأن يجلس الناس بجلوس الامام وكان في ذلك دليل لما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما إذا أطاها المصلي وقاعدا إذا لم يطق وأن ليس للأطيق القيام منفردا أن يصلي قاعدا فكانت سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن صلى في مرضه قاعدا ومن خلفه قيام مع أنهم ناسخة لسنة الاولى قبلها موافقة سنته في الصحيح والمريض واجماع الناس أن يصلي كل واحد منهم ما فرضه كما يصلي المريض خلف الامام الصحيح قاعدا والامام قائما وهكذا نقول يصلي الامم جالسا ومن خلفه من الاصحاء قياما فيصلي كل واحد فرضه ولو وكل الامام غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس فقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا واحتج بحديث رواه منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا تثبت بمثله حجة على أحد فيه لا يؤمن أحد بعدى جالسا ولهذا أشباه في السنة من النسخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ان شاء الله تعالى وكذلك له أشباه في كتاب الله عز وجل قد وصفنا بعضها في كتابنا هذا وما بقى مفرق في كتاب أحكام القرآن والسنة في موضعه قال فاذا كرم من الاحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والحجة فيما ذهبت اليه منها دون ما تركت فقلت له قد ذكرت قبل هذا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصفت طائفة وطائفة في غير صلاة بازاء العدو فصلى بالذين معه ركعة وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فوقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم وروى ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينه وبين العدو ثم انصرفت الطائفة التي وراءه وكانت بينه وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل معه فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته وسلم ثم انصرفوا فقفوا معا وروى أبو عبيد الله الزرقى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى يوم عسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة فصلى الناس معه ثم ركعوا معا ثم سجد فوجدت معه طائفة وحرسه طائفة فلما قام من السجود سجد الذين حرسوه ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر بن عبد الله هذا المعنى وقد روى ما لا يثبت مثله خلافها كلها قال لي قائل وكيف صرت الى الأخذ بصلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم ذات الرقاع دون غيرها قلت أما حديث أبي عبيد الله الزرقى وجابر في صلاة الخوف فكذلك أقول اذا كان مثل السبب الذي له صلى تلك الصلاة قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ألف وأربعمائة وكان خالد في مائتين وكان منه بعيد في صحراء واسعة لا يطعم فيه لقله من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الاغلب منه أنه مأمون على أن يحمل عليه ولو حمل من بين يديه رآه وقد حرس منه في السجود اذ كان لا يغيب عن طرفه فاذا كانت هذه الحال بقله العدو وبعده وأن لا حائل دونه يستريح كما وصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا (قال) فقال قد عرفت أن الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا لاختلاف الحالين فكيف خالفت حديث ابن عمر (قلت) رواء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خوات بن جبير وقال سهل بن أبي حنيفة بقرئ من معناه وحفظ عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهرير بكاء وري صالح وكان خوات متقدم الصحة والسن قال فهل من حجة أكثر من تقدم محبته قلت نعم ما وصفت فيه من الشبه بمعنى كتاب الله تعالى قال

فأين يوافق كتاب الله عز وجل قلت قال الله تعالى وإذا كنت فيهم إلى وخذوا حذرهم وقال فإذا  
اطمأنتم الآية يعني والله تعالى أعلم فأقبلوا الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف فلما فرق الله عز  
وجل بين الصلاة في الخوف وفي الأمن حياطة لاهل دينه أن ينال منهم عدوهم غرة فتعقبنا حديث خوات  
والحديث الذي يخالفه فوجدنا حديث خوات أولى بالحزم في الحذر منه وأخرى أن تتكافأ الطائفتان  
فيه وذلك أن الطائفة التي تصلي مع الامام أولا محروسة بطائفة في غير صلاة والحارس اذا كان في غير  
صلاة كان مفرغا من فرض الصلاة قائما وقاعدا ومنصرفا عينا وشمالا وحاملا ان جل عليه ومتكاما ان  
خاف عجله من عدوه ومقاتلا ان أمكنته فرصة غير محمول بينه وبين هذا في الصلاة ويخفف الامام عن  
معه الصلاة اذا خاف حيلة العدو بكلام الحارس (قال) وكان الحق للطائفتين معاسواء فكانت الطائفتان  
في حديث خوات سواء تحرس كل طائفة من الطائفتين الاخرى والحارس خارجة من الصلاة فتكون  
الطائفة الاولى قد أعطت الطائفة التي حرسها مثل الذي أخذت منها فحرسها خلية من الصلاة فكان  
هذا عدلا بين الطائفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات بن  
جبير على خلاف الحذر تحرس الطائفة الاولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة قبل أن تكمل الصلاة فتحرس  
ثم تصلي الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة ثم يقضيان جميعا لحارس اهمه الا انه لم يخرج من الصلاة  
الا الامام وهو وحده لا يفتي شيئا فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المكيمة وقد أخبرنا الله عز وجل  
أنه فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظرا لاهل دينه لثلاثين من عدوهم غرة ولم تأخذ الطائفة الاولى من  
الاخرى مثل ما أخذت منها ووجدت الله تعالى ذكر صلاة الامام والطائفتين معا ولم يذكر على الامام ولا  
على واحد من الطائفتين قضاء فدل ذلك على أن حال الامام ومن خلفه في أنهم يخرجون من الصلاة لا قضاء  
عليهم سواء وهكذا حديث خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فقال فهل للحديث الذي تركت وجهه غير ما وصفت قلت نعم يحتمل أن يكون لما جاز أن يصلي صلاة  
الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جازلهم أن يصلوها كيفما يسر لهم وبقدر حالهم وحالات  
العدو واذا أكلوا العدد فاختلفت صلاتهم وكلها مجزئة عنهم

### (وجه آخر من الاختلاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن فقال في مبتدئه ثلاث كلمات التحيات  
له فبأي التشهد أخذت (قلت) أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن  
عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول  
قولوا التحيات لله الزا كيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى فكان هذا الذي علمنا من سبقنا بالعلم من فقهاءنا صغارا ثم سمعناه باسناد  
وسمعنا ما خالفه فلم نسمع اسنادا في التشهد يخالفه ولا يوافقه أثبت عندنا منه وان كان غيره ثابتا فكان  
الذي نذهب اليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
الا ما علمهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما انتهى اليان من حديث أصحابنا حديث ثبتته عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم صرنا اليه وكان أولى بنا قال وما هو قلت أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن  
البيهقي بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال كان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات

المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله  
الصلحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فانا  
نرى الرواية اختلفت فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فروى ابن مسعود خلاف هذا وأبو موسى  
خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكلها قد يخالف بعضها بعضاً في شيء من لفظه ثم علم عمر خلاف هذا كله  
في بعض لفظه وكذلك تشهد عائشة رضي الله تعالى عنها وكذلك تشهد ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
ليس منها شيء الا وفي لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه وقد يزيد به ضمهم الشيء على بعض (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى فقلت له الامر في هذا بين قال فأبنيه لي قلت كل كلام أريد به تعظيم الله تعالى فعلهم وهو رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلعله جعل يعله الرجل فينسى والاخر فيحفظه وما أخذ حفظاً كثيراً  
ما يحترم فيه منه احالة المعنى فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف في شيء من كلامه بحيل المعنى فلا يوسع  
احالته فلعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أجاز لكل امرئ منهم كل ما حفظ اذ كان لا معنى فيه بحيل  
شيء عن حكمه ولعل من اختلفت روايته واختلف تشهده انما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى  
ما حضروهم وأجيز لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفتجد شيئاً يدل على اجازته ما وصفت قلت له  
نعم قال وما هو قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال  
سمعت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن خزام يقرأ سورة الفرقان على غير  
ما أقرؤها وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأها فكذلك أن أعجل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم  
لبسته بردائه فثبت به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان  
على غير ما أقرأتنيها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن  
أنزل على سبعة أحرف فافروا ما تيسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان الله تبارك وتعالى  
لأفقه ورحمته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بان الحفظ قد يزل لتحمل لهم قراءته وان اختلف  
لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم احالة معني كان ما سوى كتاب الله تعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ  
ما لم يحل معناه وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه وقد قال بعض التابعين لقيت  
أبا سمن أحماب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاجتمعوا لي في المعني واختلفوا على في اللفظ فقلت  
لبعضهم ذلك فقال لا بأس به ما لم يحل معني (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال ما في التشهد الا تعظيم  
الله تعالى واني لا رجوا أن يكون كل هذا فيه واسعا وأن لا يكون الاختلاف فيه الا من حيث ذكرت ومثل  
هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف فيكون اذا جاء بكل الصلاة على أي الوجه وروى عن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم أجزاءه اذ خالف الله سبحانه بين ما وبين ما سواها من الصلوات (قال) ولكن كيف صرت  
الى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التشهد دون غيره (قلت) لما رأيته  
واسعا وسمعت عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أن أجمع وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ  
بغيره مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

### (باب اختلاف الرواية على وجه غير الوجه الذي قبله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضكم على بعض ولا تبعوا الورق  
بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضكم على بعض ولا تبعوا من شيء غائباً بآنجر أخبرنا مالك بن أنس عن  
موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما أخبرنا مالك بن أنس عن جريد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما هذا عهد نبينا النيا وعهدنا اليكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عثمان بن عفان وعبادة بن الصامت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النهي عن الزيادة في الذهب بالذهب يدا بيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا بهذه الأحاديث وقال بمنل معناها إلا كبار من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأكثر المفتين في البلدان أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يقول أخبرني أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إنما الربا في النسبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ بهذا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ونفرد من أصحابه المكين وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل إن هذا الحديث مخالف للأحاديث قبله قلت قد يحتمل خلافها وموافقتها قال فبأي شيء يحتمل موافقتها قلت قد يكون أسامة سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالحنطة أو ما اختلف جنه متفاضلا يدا بيد فقال إنما الربا في النسبة أو تكون المسئلة تسبقته بهذا فأدرك الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسئلة أو شئت فيها لأنه ليس في حديثه ما ينفي هذا عن حديث أسامة فاحتمل موافقتها لهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فلم قلت يحتمل خلافها قلت لأن ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير هذا المذهب فيقول لاربا في بيع يدا بيد إنما الربا في النسبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فما الحجة إن كانت الأحاديث قبله مخالفة له في تركه إلى غيره فقلت له كل واحد من روى خلاف أسامة وإن لم يكن أشهر بالحفظ للحديث من أسامة رضي الله تعالى عنه فليس به تقصير عن حفظه وعثمان بن عفان وعبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهما أشد تقدما بالسن والصحبة من أسامة وأبو هريرة أسن وأحفظ من روى الحديث في دهره ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ وبأن ينفي عنه الغلط من حديث واحد كان حديث الأكبر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه وكان حديث خمسة أولى أن يصار إليه عندنا من حديث واحد

### (باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أسفروا بصلاة الفجر فإن ذلك أعظم لأجر أو أعظم لأجوركم أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الصبح ثم ينصرفن وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفهن أحد من القلس وذكر تغليس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شبيهة بمعنى حديث عائشة رضي الله تعالى عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل نحن نرى أن نسفر بالفجر اعتمادا على حديث رافع بن خديج ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جاز لنا إذا اختلف الحديثان أن نأخذ بأحدهما ونحن نعد هذا مخالف الحديث عائشة رضي الله تعالى عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن كان مخالف الحديث عائشة رضي الله تعالى عنها فكان الذي يلزمنا وإياك أن نصير إلى حديث عائشة رضي الله تعالى عنها دونه لأن أصل ما نبني نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركناه (قال) وما ذلك السبب قلت أن يكون أحدا الحديثين أشبه بكتاب الله تعالى فإذا كان أشبه بكتاب الله كانت فيه الحجة قال هكذا نقول



فلما كان لم يكن فيه نص كتاب كان أولاهما بنا الأثبت منهما وذلك أن يكون من رواه أعرف اسنادا وأشهر بالعلم وأحفظ أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر والذي تركنا من وجهه فيكون الأكثر أولى بالحفظ من الأقل أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل أو أشبه بما سواه من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم أو أوضح في القياس والذي عليه الأكثر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) وهكذا نقول ويقول أهل العلم (قلت) حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أشبه بكتاب الله تعالى لأن الله تعالى يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فإذا دخل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم للصلوة وهو أيضا أشهر رجالا بالهـمة وأحفظ ومع حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ثلاثة كلهم يروون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معنى حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد وغيرهما والعدد لاكثر أولى بالحفظ والنقل وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال) وأي سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله وهو لا يؤثر على رضوان الله تعالى شيئا والعفو لا يحتمل الامعنيين عفو عن تقصير أو توسعة والتوسعة شبه أن يكون الفضل في غيرها اذ لم يؤمر بترك ذلك الغير الذي وسع في (١) خلافها (قال) وما يزيد بهذا (قلت) اذ لم يؤمر بترك الوقت الأول وكان جائزا أن يصلى فيه وفي غيره قبله فالفضل في التقديم والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مثل ما قلنا وسئل أي الأعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل ولا يأمر الناس الا به وهو الذي لا يجمله عالم أن تقديم الصلاة في أول الوقت أولى بالفضل لما يعرض للآدميين من الاشغال والنسيان والعلل وهذا أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل (قال) وأين هو من الكتاب (قلت) قال الله تبارك وتعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول الوقت كان أولى بالمحافظة عليهم من آخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتجمله اذا أمكن لما يعرض للآدميين من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجملها العقول وأن تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم مثبت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال ان أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم دخلوا في الصلاة مغلبين وخرجوا منها مسفرين باطالة القراءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد أطالوا القراءة وأجزوا والوقت في الدخول لافي الخروج من الصلاة وكلهم دخل مغلبا وخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم مغلبا خالف الذي هو أولى بل أن تصير اليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وخالفهم فقلت يدخل الداخل فيها مسفرا ويخرج منها مسفرا ويؤجز القراءة فخالفهم في الدخول وما احتجبت به من طول القراءة وفي الأحاديث عن بعضهم أنه خرج منها مغلبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفتعذر خبر رافع يخالف خبر عائشة رضي الله تعالى عنها فقلت له لا فقال فبأي وجه توافقه قلت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الاخر فقال أسفر وبالفجر يعني حتى يتبين الفجر الاخر معترضا (قال) أفيحتمل معنى غير ذلك (قلت) نعم يحتمل ما قلت وبين ما قلنا وقلت معنى يقع عليه اسم الاسفار (قال) فما جعل معناكم أولى من معنانا (قلت) بما وصفت لك من الدلائل وبأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال هما فجران فأما الذي كانه ذنب السرحان فلا يحل شيئا ولا يحرمه وأما الفجر المعترض فيجوز الصلاة ويحرم الطعام يعني على من أراد الصيام

(وجه آخر مما يعد مختلفا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن

(١) قوله خلافها  
هكذا في التسخ ولعله  
من تحريف النسخ  
ووجه الكلام والله أعلم  
خلافه بالتذكير فامل  
كتبه معجمه

الزهرى عن عطاء بن يزيد اللبني عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها الغائط أو بول أو كفن شرعوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد منّا الشأم فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر الله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن عمار بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ان أناسا كانوا يقولون اذا وقعت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا يبت المقدس فقال عبد الله لقد ارتفعت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أذب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغتسلات لهم أولا كثرهم في منازلهم فاحتل أدبه لهم معنيين أحدهما أنهم انما كانوا يذهبون لحوائجهم في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها السعة الصحراء وخفة المؤنة عليهم - لم يسعة مذاهبهم عن أن تستقبل القبلة أو تستدبر الحاجة الانسان من غائط أو بول ولم يكن لها مرافق في استقبال القبلة ولا استدبارها وأوسع عليهم من توفى ذلك وكثيرا ما يكون الذهابون في تلك الحال في غير ستر عورة عن مصل يرى عوراتهم مقبلين أو مدبرين اذا استقبلوا القبلة فأمره وأبان بكرموا قبلة الله عز وجل ويستروا العورات من مصل ان صلى حيث يراههم وهذا المعنى أشبه بمعانيه والله تعالى أعلم وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا ما جعل قبلة في الصحراء لغائط أو بول ثلاثا يتعوط ويبال في القبلة فتكون قدرة بذلك أو يكون من ورائها أذى للصليين اليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمع أبو أيوب مقالة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حلة فقال به على المذهب في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي للناس مرافق في أن يضعوها في بعض الحالات مستقبلي القبلة أو مستدبريها والتي يكون فيها الذهاب لحاجته مستترافقال بالحديث جلة كما معه جلة وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عومه وجلته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه ولما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مستقبلا بيت المقدس لحاجته وهو إحدى القبلتين واذا استقبله استدبر الكعبة أنكر على من يقول لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها الحاجة ورأى أن لا ينبغي لاحد أن ينتهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمع فيما يرى ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحراء فيفرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهي في الصحراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى اقتراق حال الصحراء والمنازل (قال الشافعي) وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا قبله عنه وقال به وان لم يعرف حيث يفرق لم يفرق بين ما لا يعرف الا بدلالة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الفرق بينه ولهذا أشباه كثيرة في الحديث اكتفينا بما ذكرنا من أممنا نذكره

(وجه آخر من الاختلاف) أخبرنا سفيان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال اخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهرى هم من آبائهم أخبرنا سفيان عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما بعث الى ابن أبي الحقيق نهي عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان سفيان يذهب الى أن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم اباحة لقتلهم وان حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له (قاله) وقد كان الزهرى اذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه بحديث ابن كعب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان كان في عمرته الاولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقيل في

سنتها وان كان في عمرته الاخيرة فهي بعد امر ابن أبي الحقيق من غير شك والله تعالى أعلم (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى ولم نعلمه صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه وانما معنى  
 نهيه عندنا والله تعالى أعلم عن قتل النساء والولدان أن يقصد قتلهم بقتلهم وهم يعرفون متميزين من أمر  
 بقتلهم منهم ومعنى قوله هم منهم أنهم يجمعون خصلتين أن ليس لهم حكم الايمان الذي يمنع به الدم بكل حال  
 ولا حكم دار الايمان الذي يمنع به الغارة على الدار فاذا أباح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم البيات  
 والغارة على الدار فأغار على بنى المصطلق غارين فالعلم يحيط أن البيات والغارة اذا احلها باحلال رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم لم يمنع أحد بيت أو أغار من أن يصيب النساء والولدان فيسقط المأثم فيهم والكفارة  
 والعقل والقود عن أصابهم اذا أبيع له أن يبيت ويغير وليست لهم حرمة بالاسلام ولا يكون له قتلهم عامدا  
 لهم متميزين عارفابهم وانما نهى عن قتل الولدان لانهم لم يبلغوا كفا رافعوا به وعن قتل النساء لانه  
 لامعنى فيهن لقتال وأنهن والولدان يتخولون فيكونون قوة لاهل دين الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى فان قال قائل ابن هذا بغيره قيل فيه ما كنى العالم به من غيره فان قال أفجد ما تشد به غيره وبشبهه  
 من كتاب الله عز وجل قلت نعم قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل  
 مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 فأوجب الله عز وجل بقتل المؤمن خطأ الدية وتحرير رقبته وفي قتل ذى الميثاق الدية وتحرير رقبته اذا  
 كانا معاً ممنوعى الدم بالايمان والعهد والدار معا وكان المؤمن في الدار غير المنوعة وهو ممنوع بالايمان  
 فجعلت فيه الكفارة بتلافيه ولم تجعل فيه الدية وهو ممنوع الدم بالايمان فلما كان الولدان والنساء من  
 المشركين لا ممنوعين بايمان ولا دار لم يكن فيهم عقل ولا قود ولا دية ولا مأثم ان شاء الله تعالى ولا كفارة  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فاذا كروا جوهرا من الاحاديث المختلفة عند بعض الناس أيضا فقلت  
 أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى فكان قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في غسل يوم الجمعة واجب وأمره بالغسل يحتمل معنيين  
 الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزى الطهارة للصلاة الجمعة الا بالغسل كما لا يجزى في طهارة الجنب غير الغسل  
 ويحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن  
 عمر قال دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب  
 فقال عمر أبة ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلبت من السوق فسمعت النداء فازدت على أن توضأت  
 فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمر بالغسل أخبرنا الثقة  
 عن معمر بن راشد عن الزهري عن سالم عن أبيه عن معمر بن راشد عن أبيه عن حديث مالك وسمى الداخل يوم الجمعة بغير  
 غسل عثمان بن عفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما حفظ عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم أنه كان يأمر بالغسل يوم الجمعة وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بالغسل ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل وعلم عثمان ذلك فلماذا ذهب على  
 من توهم أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيانه فلما لم يترك عثمان الصلاة لترك الغسل ولم  
 يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهم ما قد علموا أن أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل  
 على الاختيار لا على أن لا يجزى غيره لان عمر لم يكن له بدع أمره بالغسل ولا عثمان اذ علم أنه اذا كر لترك  
 الغسل وأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل الا والغسل كما وصفنا على الاختيار (قال الشافعي)  
 رضى الله عنه وروى البصريون أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت

ومن اغتسل فالغسل أفضل وأخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يروحون بهياتهم فقبل لهم وَاغْتَسَلُوا

(النهى عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلولم يأت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دلالة على أن نهيه عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى كان الظاهر أن حراما أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يبتدئ الخطبة إلى أن يدعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه يحتمل أن يكون جوابا منه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حدثه السبب الذي له قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا فاذ يا بعضه دون بعض أو شكافي بعضه وسككاهما شكافي منه فليكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن رجل خطب امرأة فرفضته وأذنت في انكاحه فخطبها أرحم عندها منه فرجعت عن الأول الذي أذنت في انكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه الحال وقد يكون أن ترجع عن أذنت في انكاحه فلا ينكحها من رجعت إليه فيكون هذا الفسادا عليها وعلى خطبها الذي أذنت له في انكاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل لم صرت إلى أن تقول إن نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخطب الرجل على خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت فبالدلالة عنه فان قال قائل فأي هي قيل له ان شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فأمرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال لها إذا حلت فأذني قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكحى أسامة بن زيد فكرهته فقال انكحى أسامة فتكلمته فجعل الله فيه خيرا كثيرا واغتبطت به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا قلنا ودلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في خطبة فاطمة على أسامة بعد إعلامها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن معاوية وأباجهم خطبها على أمرين أحدهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم أنهما لا يخطبانهما الا وخطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلما لم ينههما ولم يقل لهما ما كان لواحد منهما أن يخطب حتى يترك الآخر خطبته وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما استدلالنا على أنها لم ترض ولو رضيت واحد منهما أمرها أن تزوج من رضيت وأن أخبرها إياها بمن خطبها انما كان اخبارا عما تأذن فيه ولعالمها استشارته ولا يكون لها أن تستشير وقد أذنت لاحدهما فلما خطبها على أسامة استدلالنا على أن الحال التي خطبها فيها غير الحال التي نهى عن خطبتها فيها ولم يكن حال يفرق بين خطبتهما حتى يحل بعضهما ويحرم بعضهما الا اذا أذنت للولي أن يزوجه فكان لزوجهما أن تزوجهما الولي أن يلزمها التزوج وكان عليه أن يلزمه وحلت له فأما قبل ذلك فالحال واحدة وليس لوليها أن يزوجهما حتى تأذن فركونها وغير ركونها سواء فان قال قائل انها ركنة مخالفة للحال غير ركنة فكذلك هي لو خطبت فشتت الخطاب وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تستمه ولم تظهر ترغبا عنه ولم تترك فكانت حالها التي تركت فيها شتمه مخالفة لحالها التي شتمه فيها وكانت في هذه الحال أقرب إلى الرضا ثم تنتقل حالها قبل الركون إلى منازل بعضها أقرب إلى الركون من بعض فلا يصلح فيه معنى بحال والله تعالى أعلم

الاما وصفت من أنه نهى عن الخطبة من بعد اذ نهى بالولي بالتزويج حتى يصير أمر الولي جائزا فاما ما لم يحجز أمر الولي فأول حالها وأخرها سواء والله تعالى أعلم

(باب النهى عن معنى أو وضع من معنى قبله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا يبيع الخيار أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا معنى بين أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وأن نهيه عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه إنما هو إذا تابعا قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تابعا فيه وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقد البيع معا فلو كان البيع إذا عقدها لزم كل واحد منهما ما ضار البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاء آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير أشبه أن يفسخ البيع إذا كان له الخيار قبل أن يفارقه وأعله بفسخه ثم لا يتم البيع بينهما وبين بيعه الآخر فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا وجه النهى عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه لا وجه له غير ذلك ألا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فلزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما ذلك ثم باعه آخر خيرا منه بدينار لم يضر البائع الأول لأنه قد لزمه له عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه فإن كان تابعا ولست أحفظه تابعا فهو مثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن بأن يباع قبل البيع حتى لو لم يبيع لزمه فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم باع من يزيد وبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة

(باب النهى عن معنى يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن جبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينه عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يتجزأ أحدكم بصلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعه قرن شيطان فإذا ارتفعت فارقها ثم إذا استوت فارتفعها فإذا زالت فارقها ثم إذا أدنت للغروب فارتفعها فإذا غربت فارقها ونهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتمل النهى من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصلاة في هذه الساعات معنيين أحدهما وهو أنهما أن تكون الصلاة كلها واجبا الذي نسي ونيم عنه وما لزم بوجه من الوجوه منها تجزئ في هذه الساعات لا يكون لأحد أن يصلي فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم الصلاة قبل دخول وقتها لم تجز عنه ويحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض فوجدنا الصلاة تنفرد بوجهين أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ولو تركه كان عليه قضاؤه والاخر ما تقرب إلى الله تعالى بالتفضل فيه وقد كان للتفضل تركه فلا قضاء له عليه ووجدنا الواجب منها يفارق التطوع في السجدة فإذا كان

المرور كما يفصل المكتوبة بالأرض لا يجزيه غيرها والنافلة را كما متوجها حيث توجه ويتفرقان في  
الحضر والسفر فلا يكون لمن أطاق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدا ويكون ذلك له في النافلة (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى فلما احتمل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يحكموا على خاص دون عام إلا  
بدلالة من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين الذين لا يمكن أن يجمعوا على  
خلاف سنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا غير هذا من حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت أو بإجماع المسلمين على أنه باطن دون ظاهر  
وخاص دون عام فيجعلونه بما جاءت عليه الدلالة عنه ويطيعونه في الأمرين معا أخبرنا مالك عن زيد بن  
أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج بخبره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر  
ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالعلم يحيط أن المصلي من  
الصبح ركعة قبل طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس قد صليا معا في وقتين يجمعان  
تحرير وقتين وذلك أنهما صليا بعد الصبح والعصر ومع بزوغ الشمس وغروبها فهذه أربعة أوقات منهي  
عن الصلاة فيها فلما جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المصلين في هذه الاوقات مدركين لصلاة  
الصبح والعصر استدلتنا على أن نهيه عن الصلاة في هذه الاوقات عن التوافل التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون  
أن يجعل المرء مدركا للصلاة في وقت نهى فيه عن الصلاة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب  
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول وأقم  
الصلاة لذكرى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث أنس وعمران بن الحصين مثل معنى حديث  
سعيد بن المسيب وزاد أحدهما أو نام عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها فجعل ذلك وقتا لها وأخبر بذلك عن الله عز وجل ولم يستثن وقتا من الاوقات  
يدعها فيه بعد ذكرها أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم أن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحد اطاف به هذا  
البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عطاء بن  
يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عثل معناه وزاد فيه يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم ساق  
الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أمر باباحة  
الطواف بالبيت والصلاة في أي ساعة كانت ما شاء الطائف والمصلي وهذا بين أنه انما نهى عن  
المواقيت التي نهى عنها الصلاة التي لا تلزم بوجه من الوجوه فأما ما لم يفته عنه بل أباحه عليه الصلاة  
والسلام وصلى المسلمون على جنازهم عامة بعد الصبح والعصر لانها لازمة وقد ذهب بعض الناس الى  
أن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس  
فأناخ فصلى فنهى عن الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كما نهى عما لا يلزم من الصلاة فإذا كان  
لعمري أن يؤخر الصلاة للطواف فاعلم أن كمال ذلك له ولأنه لو أراد من لا بدى طوى الحاجة الانسان كان  
واسعاه ان شاء الله تعالى ولكنه سمع النهي جلة عن الصلوات وضرب المنكدر عليها بالمدينة بعد العصر  
ولم يسمع ما يدل على أنه انما نهى عن المعنى الذي وصفنا فكان يجب عليه ما فعل ويجب على من علم المعنى  
الذي نهى عنه والمعنى الذي أبحاث فيه أن اباحتها بالمعنى الذي أباحها فيه خلاف المعنى الذي نهى فيه  
عنها كما وصفت عماري على رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من النهي عن امسالة  
لحوم الضحايا بعد ثلاث اذ سمع النهي ولم يسمع سبب النهي فان قال قائل فقد صنع أبو سعيد الخدري كما  
صنع عمر قلنا والجواب عنه كالجواب في غيره فان قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعنا قيل نعم

(١) في بعض النسخ  
عن أبي سعيد بدل عن  
أبي شعبة كنه مصححه

ابن عمرو بن عباس وعائشة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر النهي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أنا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طافا بعد الصبح وصلى ركعتين قبل أن تطلع الشمس أخبرنا سفيان عن عمار الدهني عن (١) أبي شعبة أن الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا وأخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال رأيت ابن عباس طافا بعد العصر وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما ذكرنا تفرق أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا ليستدل من علمه على أن تفرقهم فيما لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة لا يكون الا على هذا المعنى أو على أن لا تبلغ السنة من قال خلافتهم أو تأويل تحتله السنة أو ما أشبه ذلك مما قد يرى قائله له فيه عذرا ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه امر يخالف أمره

(وجه آخر يشبه الباب قبله) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا وأخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن شراء الثمر بالرطب فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن ينقص الرطب اذا بيع فقالوا نعم فنهى عن ذلك وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها وأخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في بيع العرايا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان بيع الرطب بالتمر منها عنه لنهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه انما نهى عنه لأنه ينقص اذا بيع وقد نهى عن بيع الثمر بالتمر الامتلا بعل فلما نظرنا في المتعقب من نقصان الرطب اذا بيع كان لا يكون أبدا متلا بعل اذا كان النقصان مغبيا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التفاضل في المكيلة والآخر المزابنة وهي بيع ما يعرف كبله بما يجهل كبله من جنسه فكان منها عنه لمعنيين فلما رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر كيلا لم تعد العرايا أن تكون رخصة من شيء قد نهى عنه اذ لم يكن النهي عنه عن المزابنة والرطب بالتمر الا مقصودا بهما الى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص

(وجه يشبه المعنى قبله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صيفي عن حكيم بن حزام أنه قال قال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ألم أنبأ أو ألم يبلغني أو كما شاء الله تعالى من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشتره وتستوفيه وأخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بذلك أيضا عن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا الثقة عن أيوب بن أبي تميمة عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع ما لبس عندى يعني بيع ما لبس عندك وليس بضمون عليك وأخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمر السنة والسنتين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم من سلف قبل سلف في كيل معلوم ووزن معلوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظي وأجل معلوم (وقال) غيري قد قال ما قلت وقال أوالى أجل معلوم فكان نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يبيع المرء ما لبس عنده يحتمل أن يبيع ما لبس بحضرته

يراه المشتري كإبراه البائع عند تباعهم ما فيه ويحتمل أن يبيعه ما ليس عنده مما ليس عليه بعبئته فلا  
 يكون موصوفا ولا مضمونا على البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه إليه بعبئته وغيرهذين المعنيين  
 فلما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سلف أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم  
 أو إلى أجل معلوم دخل في هذا بيع ما ليس عند المرء حاضر أو لاملو كالحين باعه فلما كان هذا مضمونا على  
 البائع بصفة يؤخذ بها عند محل الاجل دل على أنه انما نهى عن بيع عين الشيء الذي ليس في ملك البائع  
 والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يحتمل أن يكون النهي عن بيع الاعيان الغائبة  
 كانت في ملك الرجل أو في غيره ملكه لانها قد تملك وتنقص قبل أن يراها المشتري (قال الشافعي) رحمه  
 الله تعالى فكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على عمومته وظهوره  
 حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « بأبي هو وأمي » يدل على أنه انما أريد  
 بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض كما وصفت في هذا وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم  
 أن يعضوا الخبرين على عمومهما ووجوههما ما وجدوا الامضاءهما ووجهها ولا يعدونهما مختلفين وهما يحتملان  
 أن يعضيا وذلك اذا أمكن فيهما أن يعضيا معا ووجدنا السبيل إلى امضاءهما ولم يكن واحدا منهما باأوجب من  
 الآخر فلا تنسب الحديثين إلى الاختلاف ما كان لهما وجه يعضيان فيه معا انما المختلف ما لم يعض  
 احدهما الا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحمله وهذا يحرمه (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى فقال فصلى جماع نهى الله عز وجل ثم نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عاملا لا ينق  
 منه شيئا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له يجمع نهيه معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي  
 نهى عنه محرما لا يحل الا بوجه دل الله عليه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا نهى  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الشيء من هذا قال نهى محرم لا وجه له غير التحريم الا أن يكون على  
 معنى كما وصفت (قال) فصلى هذا الوجه الذي بدأت بذكره من النهي بمنال يدل على ما كان في مثل معناه  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له كل النساء محرمات الفروج الا الواحدة من المعنيين النكاح  
 أو الوطء تلك البين وهما المعنيان اللذان أذن الله عز وجل فيهما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 كيف النكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فسن فيه ولها وشهودا ورضا من المنكوحة الثيب وسنته في  
 رضاها دليل على أن ذلك يكون برضا المتزوج لا فرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا جاع  
 النكاح أربع أركان الزوجة الثيب والزوج وأن يزوج المرأة ولها بشه ودحل النكاح الا في حالات  
 ساذكرها ان شاء الله تعالى فاذا نقص واحد من هذا كان النكاح فاسدا لانه لم يثبت به كما سن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سمي صداقا كان أحب إلى ولا يفسد النكاح  
 بترك تسمية الصداق لان الله تعالى أثبت النكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء في هذا المرأة الشريفة والدينثة لان كل واحدة منهما فيما تحل به  
 وتحرم ويحبها وعليها من الحلال والحرام والحد وسواء (قال) والحالات التي لو أتى بالنكاح فيها على  
 ما وصفت أنه يجوز النكاح فيما لم ينه الله عنه من النكاح فاما اذا عقد بغير هذه الاشياء كان النكاح  
 مفسوخا نهى الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن النكاح بحالات نهى  
 عنها فذلك مفسوخ وذلك أن ينكح الرجل أخت امرأته وقد نهى الله عز وجل عن الجمع بينهما أو ينكح  
 الخامسة وقد انتهى الله به إلى أربع وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان انتهاء الله عز وجل به إلى  
 أربع خطر عليه أن يجمع بين أكثر منهن أو ينكح المرأة على عتقها وحالتها وقد نهى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم عن ذلك أو ينكح المرأة في عتقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل نكاح كان من هذا  
 لم يصح وذلك لانه قد نهى عن عقده وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم (قال الشافعي) رحمه الله



تعالى ومثله والله تعالى أعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الشغار وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى المحرم أن ينكح أو ينكح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فنحن نفسخ هذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها بمثل ما فسختنا به ما نهى عنه مما ذكرنا قبله وقد يخالفنا في هذا المعنى غيرنا وهو مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومثله أن ينكح الرجل المرأة بغير إذنهما فتخير بعد فلا يجوز لأن العقد وقع منها عنه ومثل هذا ما نهى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بيع الغرر وبيع الرطب بالتمر إلا في العرايا وغير ذلك مما نهى عنه وذلك أن أصل مال كل امرئ محترم على غيره إلا بما أحل به وما أحل به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع محلاً ما كان أصله محرماً من مال الرجل لآخيه ولا تكون المعصية بالبيع المنيه عنه تحل محرماً ولا يحل إلا بما لا يكون معصية وهذا يدخل في عامة العلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل ما الوجه المباح الذي نهى المرء فيه عن شيء وهو يخالف المنيه الذي ذكرته قبله فهو أن شاء الله تعالى مثل نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يشتم الرجل الصماء وأن يحتجب بثوب واحد مفضياً بفرجه إلى السماء وأنه أمر غلاماً أن يأكل مما بين يديه ونهاه أن يأكل من أعلى الصحفة وبروى عنه وليس كتب ما قبله مما ذكرنا أنه نهى عن أن يقرن الرجل إذا أكل كل بين التمرتين وأن يكشف التمرة عما في جوفها وأن يعرس على ظهر الطريق فلما كان الثوب مباحاً لا لبسه والطعام مباحاً لا كلاً حتى يأتي عليه كلاً أن شاء الله تعالى أرض مباحة له إذا كانت لله لا لأدعي وكان الناس فيها (١) شرعاً فهو منيه فيها عن شيء أن يفعله وأمر فيها بأن يفعل شيئاً غير الذي نهى عنه والنهي يدل على أنه انما نهى عن اشتغال الصماء والاحتباء مفضياً بفرجه غير مستتر أن في ذلك كشف عورته قيل له ان يسترها بثوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس ثوبه فيحرم عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يستعورته ولم يكن أمره أن يأكل من بين يديه ولا يأكل من رأس الثريد إذا كان مباحاً له أن يأكل مما بين يديه وجميع الطعام الأدبافي إلا كل من بين يديه لأنه أجل به عنده وأكله وأبعد له من قبح الطعمة والنهم وأمره أن لا يأكل من رأس الطعام لأن البركة تنزل فيه على النظر له في أن يبارك له بركة دائمة تدوم بدوام زولها وهو يبيع له إذا أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه وإذا أباح له الممر على ظهر الطريق فله التعريس عليه إذا كان مباحاً لأنه لا مال له يمنع الممر عليه فيحرم عنه فأنما نهاه له أن يشتم نظره فإنه قال فأنها ما وى الهوام وطرق الحيات على وجه النظر له لأعلى أن التعريس محترم وقد نهى عنه إذا كان الطريق متضايقاً مملو كالأه إذا عرس عليه في ذلك الوقت يمنع غيره حقه في الممر فإن قال قائل فما الفرق بين هذا والاول قيل له من قامت عليه الحجة يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عما وصفت ومن فعل ما نهى عنه وهو عالم بنهيه فهو عاص بفعله ما نهى عنه فليس تغفر الله تعالى ولا بعد فإن قال قائل فهذه أعاص والذي ذكرت في الكتاب قبله في النكاح والبيوع عاص فكيف فرقت بين حالهما فقلت أما في المعصية فلم أفرق بينهما إلا في قد جعلتهما عاصين وبعض المعاصي أعظم من بعض فإن قال فكيف لم تحرم على هذا البسه وأكله وممره على الأرض عاصيته وحرمت على الآخر نكاحه وبيعه معصيته قيل هذا أمر بأمر في مباح حلال له فأحلت له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما حرم عليه غير ما أحل له ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ولكن تحرم عليه أن يفعل فيه المعصية (قال الشافعي) رضي الله عنه فإن قيل فأمثل هذا قيل له الرجل له الزوجة والجارية وقد نهى أن يطأهما حائضين وصائتين ولو فعل لم يحل ذلك الوطء له في حاله تلك ولم تحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال إذا كان أصلهما مباحاً حلالاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصل مال الرجل محترم على غيره إلا بما أباح له به مما يحل وفروج النساء محرمات إلا بما أباحت

(١) قوله شرعاً بفتح  
السين والراء أى سواء  
كافي كتب اللغة كتبه  
مصحه

به من النكاح والمكث فاذا عقد عقدة البيع أو النكاح منها عمنها على محرم لا يحل إلا بما أحل به لم يحل المحرم بمحرم وكان على أصل تحريره حتى يأتي بالوجه الذي أحله الله تعالى في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم أو إجماع الناس أو ما هو في مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد مثلت قبل هذا النهي الذي أرببه غير التحريم بالدلائل فاكتفيت من ترديده وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق

### (باب العلم)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم فقلت له العلم علمان علم عامة لا يبع بالغا غير مغلوب على عقله جهله قال ومثل ماذا قلت مثل أن الصلوات خمس وأن الله على الناس صوم شهر رمضان وحج البيت إن استطاعوا إليه سبيلا وزكاة في أموالهم وأنه حرم عليهم القتل والربا والزنا والسرقه والخمر وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يعقلوه ويملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه مما حرم الله عليهم منه وهذا الصنف كله من العلم موجود نصافي كتاب الله تعالى وموجود عام عند أهل الاسلام ينقله كله عوامهم عن مضي من عوامهم يحكونه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر والتأويل ولا يجوز فيه التنازع قال فما الوجه الثاني فقلت له ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يخص به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وإن كانت في شيء منه سنة فأنما هي من أخبار الخاصة لا من أخبار العامة وما كان منه يحتمل التأويل ويستدرج قياسا (قال) فيعد وهذا أن يكون واجبا وجوب العلم الذي قبله أو موضوعا عن الناس علمه حتى يكون من علمه متفلا ومن ترك علمه غير آثم بتركه أو من وجه ثالث فتوجدناه خبرا أو قياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصفه لي واذكر الحجة فيه وما يلزم منه ومن يلزم وعن يسقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يكلفها كل الخاصة ومن احتل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كافة أن يعطلوها وإذا قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها إن شاء الله تعالى والفضل فيها لمن قام بها على من عطلها (قال) فأوجدني في هذا خبرا أو شيئا في معناه ليكون هذا قياسا عليه فقلت له فرض الله الجهاد في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أكد النفي من الجهاد فقال إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وقال الله عز وجل وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وقال فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم وقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هافق قد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقال الله عز وجل ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أنافلتم إلى الأرض أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة الآية وقال عز وجل انفروا خفا وثقلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتملت الآيات أن يكون الجهاد كله والنفي خاصة منه على كل مطبق له لا يسع أحدا منهم التخلف عنه كما كانت الصلوات والحج والزكاة فلم يخرج أحد منهم وجب عليه فرض منها أن يؤدي غيره الفرض عن نفسه لأن عمل كل أحد في هذا لا يكتب لغيره واحتملت أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات وذلك أن يكون قصد بالفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في جهاد من جوهد من المشركين مدركا تادية الفرض ونافله الفضل ومخرجا من تخلف من المأثم ولم يسو الله

بينهما قال الله عز وجل لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال أما الظاهر في الآيات فالفرض على العامة فأين الدلالة بأنه إذا قام بعض العامة بالكفاية أخرج المتخلفين من المأثم (قال الشافعي) رضى الله عنه فقلت له في هذه الآية قال وأين هو منها قلت قال الله تعالى وكلا وعد الله الحسنى فوعد الله المتخلفين عن الجهاد بالحسنى على الإيمان وأبان فضيلة المجاهدين على القاعدین ولو كانوا آئمين بالتخلف إذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالمأثم إن لم يعف الله عنهم أولى بهم من الحسنى قال فهل تجب في هذا غير هذا قلت نعم قال الله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون وغزا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وغزاه معه من أصحابه جماعة وخلف آخرين حتى خلف على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه في غزوة تبوك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر الله أن المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر أن النفير على بعضهم دون بعض وإن التفقه إنما هو على بعضهم دون بعض وكذلك ما عدا الفرض في عظم الفرائض التي لا يسع جهلها والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما كان الفرض فيه مقصودا به قصد الكفاية فيما ينوب فإذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضيعوه معا خفت أن لا يخرج واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لأشك أن شاء الله تعالى لقوله لا تنفروا بعذبكم عذاباً أليماً (قال) فامعناها (قلت) الدلالة عليها أن تخلفهم عن النفير كافة لا يسعهم ونفير بعضهم إذا كان في نفيه كفاية يخرج من تخلف عنهم من المأثم إن شاء الله تعالى لأنه إذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم النفير (قال) ومثل ما إذا سوى الجهاد (قلت) الصلاة على الجنائز ودفعها لا يحل تركها (١) ولا يجب على كل من يحضرتها كلهم حضورها ويخرج من تخلف من المأثم من قام بكفائتها وهكذا رد السلام قال الله عز وجل وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسلم القائم على القاعد وإذا سلم من القوم واحداً جزأ عنهم وانما يريد بهذا الرد قدر القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لأن يكون الرد معطلا ولم يزل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله عز وجل نبيهم فيما بلغنا إلى اليوم يتفقه أقلهم ويشهد الجنائز بعضهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعرفون الفضل لمن قام بالتفقه والجهاد وحضور الجنائز ورد السلام ولا يؤثعون من قصر عن ذلك إذا كان لهذا قوم قاعون بكفايته

### (باب خبر الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل أحد دلني أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليهم خبر الخاصة فقلت خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإلى من انتهى به إليه دونه ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفا بالصدق في حديثه عاقل لما يحدث به عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عال بما يحيل معناه لم يدركه بحيل الحلال إلى الحرام والحرام إلى الحلال وإذا دام بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه حالة الحديث حافظا أن حدث به من حفظه حافظا الكتاب أن حدث به من كتابه إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم برياً من أن يكون مدلساً يحدث عن لقي مالم يسمع منه فحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويكون هكذا ممن فوّه عن حديثه حتى

(١) ولا يجب الخ هكذا  
في جميع النسخ بتكرار  
لفظ كل والظاهر أنه  
من النسخ كتبه  
مصحه

ينتهي بالحديث موصولا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى من انتهى به اليه دونه لان كل واحد منهم مثبت بان حدته ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت (قال) فأوضح لي هذا بشي لعلني أن أكون به أعرف مني بهذا الخبر في به وقلة خبرتي بما وصفت في الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أريد أن أخبرك بشي يكون هذا قياسا عليه قال نعم فقلت هذا أصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لان القياس أضعف من الاصل (قال) فلست أريد أن تجعله قياسا ولكن مثله على شئ من الشهادات التي العلم بها عام (قلت) له قد يخالف الشهادات في أشياء ويجمعها في غيرها (قال) وأين يخالفها (قلت) أقبل في الحديث الرجل الواحد والمرأة ولا أقبل واحدا منهما وحده في الشهادة وأقبل في الحديث حدثني فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا ولا أقبل في الشهادة الاسمعت أو رأيت أو أشهدني وتختلف الاحاديث فآخذ ببعضها استدلالا بكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به في الشهادات هكذا ولا يوجد فيها مجال ثم يكون بشرك كثير كلهم تجوز شهادتهم ولا أقبل حديثهم من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الاحالة وازالة بعض ألفاظ المعاني ثم هو يجمع الشهادات في أشياء غير ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أما ما قلت من أن لا تقبل الحديث الا عن ثقة حافظ عالم بما يحيل معنى الحديث فكما قلت فلم تقبل هكذا في الشهادات فقلت له ان احالة معنى الحديث أخفى من احالة معنى الشهادات وهذا احتطت في الحديث بأكثر مما احتطت به في الشهادة (قال) وهذا كما وصفت ولكن أنكرت اذا كان (١) من يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقته امتناعك من أن تقلد الثقة بحسن الظن به فلا تتركه بروي الا عن ثقة وان لم تعرفه أنت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له رأيت أربعة نفر عدول فقهاء شهدوا لك على شهادة شاهدين بحق لرجل على رجل أكنت قاضيا به ولم تقل لك الا أربعة ان الشاهدين عدلان قال لا ولا أقطع بشهادتهما شيأ حتى أعرف عدلهما اما بتعديل الأربعة لهما وإمابة تعديل غيرهم أو معرفة مني بعدلهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ولم تقبل لهما على المعنى الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول لم يكونوا يشهدوا الا على من هو عدل عندهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد يشهدون على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله فلما كان هذا موجودا في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى يعدلوه أو أعرف عدله وعدل من شهد عندي على عدل غيره فلا أقبل تعديل شاهد على شاهد عدل الشاهد غيره ولم أعرف عدله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فالخجة لك في هذا الخجة عليك في أن لا تقبل خبر الصادق عن جهلنا صدقه والناس من أن يشهدوا الا على شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظا منهم من أن يقبلوا الا حديث من عرفوا صحة حديثه وذلك أن الرجل يلقى الرجل يرى عليه سيما الخير فيحسن به الظن فيقبل حديثه وينقله وهو لا يعرف حاله فيذكر أن رجلا يقال له فلان حدثني كذا الإمام على وجه يرجو أن يحدد علم ذلك الحديث عند ثقة فيقبله عن الثقة وإما على أن يحدث به على انكاره والتعجب منه وإما يقبله في الحديث عنه ولا أعلم اني لقيت أحدا برأى من أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه ففعلت في هذا ما يجب على ولم يكن طلبي الدلائل على معرفة صدق من حدثني بأوجب على من طلبي ذلك على معرفة صدق من فوّه لاني أحتاج في كلهم الى ما أحتاج اليه فيمن لقيت منهم لم أقبّل حديثهم لان كلهم مثبت خبرا عن فوّه ولين دونه (فقال) فما بالك قبلت ممن لا تعرفه بالتدليس أن يقول عن وقد يمكن فيه أن يكون لم يسمعه فقلت له المسلمون العدول عدول أمهات الامر في أنفسهم وحالهم في أنفسهم غير حالهم في غيرهم ألا ترى اني اذا عرفتهم بالعدل في أنفسهم قبلت شهادتهم واذا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبّل شهادة غيرهم حتى أعرف حاله ولم تكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على شهادته وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم على الصحة حتى يستدل من فعلهم بما يخالف ذلك فيجتزئ منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم

(١) قوله من يحدث عنه هكذا في جميع التسميع بيباء الغائب والمعنى عليها غير ظاهر ففعل المناسب تاء المخاطب كتبه مصححه

ولم نعرف بالتدليس بلادنا فمن مضى ولا من أدر كنا من أمهاتنا الا حديثا فان منهم من قبله عن لوتركه عليه  
كان خيرا له وكان قول الرجل سمعت فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حدثني فلان عن فلان سواء عندهم  
لا يحدث أحد منهم عن لقي الامام سمع منه فن عرفناه منهم بهذه الطريق قبلنا منه حديثي فلان عن فلان  
اذ لم يكن مدلسا ومن عرفناه مدلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته وليست تلك العورة بكذب فترد بها  
حديثه ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق فقلنا لا نقبل من مدلس  
حديثا حتى يقول فيه حديثي أو سمعت (فقال) قد أرا لا نقبل شهادة من لا نقبل حديثه فقلت له لكبر  
أمر الحديث وموقعه من المسلمين ولمعني بين (قال) وما هو قلت تكون اللفظة تترك من الحديث فتحيل  
معناه أو ينطق بها غير لفظ الحديث والناطق بها غير عامل للاحالة الحديث فيحيل معناه فاذا كان الذي  
يحمل الحديث يجهل هذا المعنى وكان غير عاقل للحديث فلم نقبل حديثه اذا كان يحمل ما لا يعقل ان كان  
من لا يؤدى الحديث بحججه وكان يلتمس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى بحال (قال) أف يكون  
عدلا غير مقبول الحديث قلت نعم اذا كان كما وصفت كان هذا موضع ظنة بينه يرد بها حديثه وقد يكون  
الرجل عدلا على غيره ظنينا في نفسه وبعض أقربيه ولعله أن يجتر من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل  
ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته فالظنة في لا يؤدى الحديث بحججه ولا يعقل معانيه أبين  
منها في الشاهد لمن ترد شهادته له فيما هو ظنين فيه بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يعبر على  
الشهود فيما يشهدون فيه (١) فان استدلالنا على ميل نستبينه أو حياطة بمجاوزة قصد الشهود للشهود له  
لم نقبل شهادتهم وان شهدوا في شئ مما يدق ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم نقبل شهادتهم  
لانهم لا يعقلون عندنا معنى ما شهدوا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كثر غلطه من الحديثين  
ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه كما يكون من أكر الغلط في الشهادة لم يقبل شهادته (قال)  
وأهل الحديث متباينون فهم المعروف بعلم الحديث يطلبه بالدين وسماعه من الاب والعم وذو الرحم  
والصديق وطول مجالسة أهل العلم والتنازع فيه ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث ان خالفه من  
يقصر عنه فيه كان أولى أن يقبل حديثه من خالفه من أهل التقصير عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
ويعبر على أهل الحديث اذا اشتركا في الحديث عن الرجل بأن يمدل على حفظ أحدهم عوافقة أهل  
الحفظ له وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له واذا اختلفت الرواية استدلالنا على المحفوظ  
منها والغلط بهذا وجهه سواء تدل على الصدق والحفظ والغلط قد بيناها في غير هذا الموضع وأسأل الله  
العصمة والتوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فما الحجة في قبول خبر الواحد أنت لا تحجز شهادة  
واحد وحده وما محتج في أن قسته بالشهادة في أكثر أمره وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره  
فقلت له أنت تعيد على ما قد ظننتك فرغت منه ولم أقسه بالشهادة انما سألت أن أمثله لك بشئ تعرفه أنت  
بدأ خبر منك بالحديث فقلت لك بذلك الشئ لا أني احتجت الى أن يكون قياسا عليه وثبت خبر الواحد  
أقوى من أن احتج الى أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه (قال) فكيف يكون الحديث كالشهادة  
في شئ ثم يفارق بعض معانيه في غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له هو مخالف للشهادة كما  
وصفت لك في بعض أمره ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الحجة في فيه بينة ان شاء الله  
تعالى قال وكيف ذلك وسبيل الشهادات سبيل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أتعني  
في بعض أمرها دون بعض أم في كل أمرها قال بل في كل أمرها قلت فكيف أقبل ما تقبل على الزنا قال  
أربعة قلت فاذا نعتوا واحدا جلدتهم قال نعم قلت فكيف تقبل على القتل والكفر وقطع الطريق الذي  
يقض به كله قال شاهدين قلت له كم تقبل على المال قال شاهد أو امرأتين قلت فكيف تقبل في عيوب  
النساء قال امرأة قلت فلو لم يتواشاهدين وشاهد أو امرأتين لم تجلدتهم كما جلدت شهود الزنا قال نعم

(١) في بعض النسخ  
قبل هذا زيادة نصها  
فان استدلالك عليه  
واجب فان استدلالنا  
الحج كنبه مصححه

(١) قوله متفرقة هو  
منصوب بمحذوف  
مستفاد من المقام أي  
وأراها متفرقة الخ  
كتبه معصمه

(٢) قوله من أي وجهها  
هكذا في جميع النسخ  
بالجمع بين أي وما لعل  
ما زائدة كتبه معصمه

فقلت له أقترها مجتمعاً قال نعم في أن أقبلها (١) متفرقة في عددها وفي أن لا يجلد الا شاهد الزنا فقلت فلو  
قلت لك هذا في خبر الواحد هو مجامع للشهادة في أن أقبله ومفارق لها في عدده هل كانت لك حجة الا كهى  
عليك (قال) فانما قلت بالخلاف بين عدد الشهادات خبراً واستدللاً (فقلت) وكذلك قلت في قبول الواحد  
خبراً واستدللاً وقلت أرايت شهادة النساء في الولادة لم أجزتها ولا تجيزها في درهم قال اتباعاً قلت فان  
قبل لك لم يذكرك في القرآن أقل من شاهد وامرأتين قال ولم يحظر أن يجوز أقل من ذلك فأجزئنا ما أجاز  
المسلمون ولم يكن هذا خلافاً للقرآن قلنا فهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدللاً بأشياء كلها أقوى  
من اجازة شهادة النساء (قال) فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع (قلت) نعم ما لا أعلم من  
أهل العلم فيه مخالفاً (قال) وما هو (قلت) العدل يكون جائزاً للشهادة في أمور مردودها في أمور (قال)  
فأين هو مردودها قلت اذا شهد في موضع يجزبه الى نفسه زيادة (٢) من أي وجه ما كان الجراً ويدفع بها  
عن نفسه غراماً أو الى ولده أو والده أو يدفع بها عنهم ومواضع الظن سواء هم فيه وفي الشهادة أن الشاهد  
انما يشهد بما على واحد ليلزمه غراماً أو عقوبة وللرجل ليؤخذ له غرم أو عقوبة وهو خلى مما يلزم غيره من  
غرم غير داخل في غرمه ولا عقوبة ولا العار الذي يلزمه ولعله يجز ذلك الى من لعله أن يكون أشد تحاملاً له  
منه ولده أو والده فتقبل شهادته لانه لا ظنة ظاهرة كظنته في نفسه وولده والده وغير ذلك مما يبين فيه  
من مواضع الظن والمحدث بما يحل ويجرم لا يجز الى نفسه ولا الى غيره ولا يدفع عنها ولا عن غير هاشياً مما  
يقول الناس ولا مما فيه عقوبة عليهم ولا لهم وهو من حديثه بذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان  
بأمر يحل أو يجرم فهو شريك العامة فيه لا تختلف حاله فيه فيكون ظننا مرة مردود الخبر وغير ظن  
أخرى مقبول الخبر كما يختلف حال الشاهد لعوام المسلمين وخواصهم وللناس حالات تكون أخبارهم  
فيها أصح وأخرى أن تحضرها التقوى منها في أخرى ونيات ذوى النيات فيها أصح وفكرهم فيها أدرم  
وغفلتهم فيها أقل وذلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذكره وغير تلك الحالات من الحالات  
المنبهة عن الغفلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد يكون غير ذى الصدق من المسلمين صادقاً في  
هذه الحالات وفي أن يؤتمن على خبر فيرى أنه يعتمد على خبره فيه فيصدق فيه غاية الصدق ان لم يكن تقوى  
لحياء من أن ينصب لامانة في خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجز إليها ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض  
الصدق فيه فاذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب الحالات التي يصدقون فيها الصدق الذي  
تطيب به أنفس المحدثين كان أهل التقوى والصدق في كل حالهم أولى أن يتحفظوا عند أولى الأمور  
بهم أن يتحفظوا عند ما في أنهم وضعوا مواضع الأمانة ونصبوا أعلاماً للدين وكانوا عابدين بما ألزمهم الله  
تعالى من الصدق في كل أمر وان الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعد ما من أن يكون فيه  
موضع ظنة وقد قدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بشئ لم يتقدم اليهم في غيره  
فوعده على الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا  
عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن العجلان عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد البصري  
عن واثله بن الأسقع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان أفرى الغرى من قولنى ما لم أقل ومن أرى  
عيني في المنام ما لم تريا ومن ادعى الى غير أبيه وأخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده  
من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر بن سالم عن  
سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الذى يكذب على يبنى له بيت في النار أخبرنا  
عمر بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبي قتادة مالك لا نتحدث  
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم كما يحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله

تعالى عليه وسلم يقول من كذب على فلنتمس لجنبه مضجعا من النار فجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ذلك ويمسح الأرض بيده أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أشد حديث روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا وعليه اعتمادنا مع غيره في أن لا نقبل حديثا إلا من ثقة ويعرف صدق من حل الحديث من حين ابتداء إلى أن يبلغ به متناه فان قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت قبل له قد أحاط العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يأمر أحدًا بحال أن يكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم فاذا أباح الحديث عن بني إسرائيل فليس أن يقبلوا الكذب على بني إسرائيل أباح وإنما أباح قبول ذلك عن حديثه ممن يجهل صدقه وكذبه ولم يجهل صدقه وكذبه ولم يجهل صدقه وكذبه لانه يروى عنه أنه قال من حدث بحديث وهو يراه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب لانه يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولانه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث بما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه وإذا فرق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي فالعلم يحيط أن شاء الله تعالى أن الكذب الذي نهى عنهم هو الكذب الخفي وذلك الحديث عن لا يعرف صدقه لأن الكذب إذا كان منهيا عنه على كل حال فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

### (الحجة في تثبيت خبر الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبراً ودلالة فيه أو إجماع فقلت له حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نضر الله عبد الله عبد الله سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله تعالى والنصيحة للمسلمين وازم جاعتهم فان دعوتهم تحيط من ورائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما ندب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأداها أمر أيؤديها والامرء واحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم الحجة به على من أدى إليه لانه إنما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام يحجب وحذيقام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه يكون له حافظا ولا يكون فيه فقيها وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج به في أن إجماع المسلمين أن شاء الله تعالى لازم أخبرنا سفيان قال أخبرني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمثله مرسل وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأعلامهم أنه لازم لهم وإن لم يجدوا له نص حكيم في كتاب الله تعالى وهو موضوع في غير هذا الموضع وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل أمر أنه وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا ف أرسل امرأته تسأل عن ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل وهو

صائم فرجعت المرأة الى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة الى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندها فقال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بال هذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرتها أني أفعل ذلك  
فقال أم سلمة قد أخبرتهم فذهبوا الى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال والله إنني لأتقاكم  
الله وأعلمكم بحدوده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد سمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرني ذكر  
من وصله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لام سلمة ألا أخبرتها  
أنني أفعل ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله لأنه لا يأمرها بأن تخبر عنه الا وفي خبرها ما تكون  
به الحجة لمن أخبرته وهكذا أخبر امرأته ان كانت من أهل الصدق عنده أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار  
عن ابن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذا أتاهم آت فقال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام  
فاستداروا الى الكعبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأهل قباء أهل سابقة من الانصار ورفقه وقد  
كانوا على قبله فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله تعالى في القبلة الا بما تقوم عليهم  
به حجة ولم يلقوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمعوها ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة فيكونوا  
مستقبلين بكباب الله أو سنة نبيه سماعا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يخبر عامة وانقلوا الخبر  
واحدا كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه الى ما أخبرهم عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكونوا يقبلوه ان شاء  
الله تعالى بخبر واحد الا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله اذا كان من أهل الصدق ولا يجحدوا أيضا مثل هذا  
الحديث العظيم في دينهم الا عن علم بان لهم احدا أنه لا يدعوا أن يخبروا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
بما صنعوا منه ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في تحويل القبلة  
وهو فرض مما لا يجوز لهم لقال لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان شاء الله تعالى قد كنتم على قبله ولم  
يكن لكم تركها الا بعد علم يقوم به عليكم حجة من سماعكم مني أو خبر عامة أو أكثر من خبر واحد عن  
(قال) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح  
وأبا طلحة وأبي بن كعب شرا من فضيخ وعمر فجاءهم آت فقال ان الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة قم يا أنس الى  
هذه الجرار فاكسرها فقممت الى مهراس لنا فصر بها باسفله حتى تكسرت (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وهؤلاء في العلم والمكان من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم تقدم بحجة بالموضع الذي لا يكره عالم  
وقد كان الشرا عندهم حلالا لا يشربونه فجاءهم آت واحد فأخبرهم بتحريم الخمر فأمر أبو طلحة وهو مالك  
الجرار بكسر الجرار ولم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم مع قربه منا أو يأتينا خبر عامة وذلك أنهم لم يأمروا بيقون حلالا اهرافه سرف وليسوا من أهله  
والحال في أنهم لا يدعون إخبار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فعلوا ولا يدع لو كان ما قبلوا من  
خبر الواحد ليس لهم أن ينهوا عن قبول مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم أنيس أن يغدو على امرأة رجل ذكر أم أرونت فان اعترفت فأرجها فاعترف فرجها  
أخبرنا بذلك مالك وسفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد  
الجهني وسأفاه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد شيئا أخبرنا  
عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقني عن أمه قال  
قالت بينما نحن غني اذا على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه على جمل يقول ان رسول الله صلى الله تعالى عليه



وسلم يقول ان هذه أيام طعام وشراب فلا يصومن أحد فاتبع الناس وهو على جله يصبرخ فيهم بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبعث بنبيه واحدا صادقا الا لزم خبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بصدقه عند المنهين عما أخبرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنه ومع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الحاج وقد كان قادرا أن يسير اليهم فيشافهم أو يبعث اليهم عددا فبعث واحدا يعرفونه بالصدق وهو لا يبعث بأمره الا والحجة للمبعوث اليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا كان هكذا مع ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على بعث جماعة اليهم كان ذلك ان شاء الله تعالى فيمن بعده ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم أولى أن يثبت به خبر الواحد الصادق أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خاله ان شاء الله تعالى يقال له يزيد بن شيان قال كنا في موقف لنا بعرفة ببعده عمرو بن موقف الامام جدا فأتانا ابن مربي الانصاري فقال لنا إلى رسول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليكم بأمركم أن تقفوا على مشاعركم هذه فانكم على إرث من إرث أبيكم ابراهيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبابكر رضى الله تعالى عنه واليا على الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعوب متفرقة فاقام لهم مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما لهم وما عليهم وبعث علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه في تلك السنة فقرأ عليهم في جمعهم يوم النحر آيات من سورة براءة وبذل إلى قوم على سواء وجعل لقوم مددا ونهاهم عن أمور وكان أبو بكر وعلي معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق وكان من جهلهم أو أحدهما من الحاج وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما ولم يكن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليعت واحد الا والحجة قائمة بخبره على من بعثه اليه ان شاء الله تعالى وقد فرق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عما لا على نواح عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها فبعث قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر وابن نيرة الى عشارهم لعلهم بصدقهم عندهم وقدم عليه وفد البحر بن فعر فوأم معه فبعث معهم ابن سعيد بن العاص وبعث معاذ بن جبل الى اليمن وأمره أن يقاتل عن أطاعه من عصاه ويعلمهم ما فرض الله عليهم ويأخذ منهم ما وجب عليهم لمعرفتهم بعباد ومكانه منهم وصدقه فيهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل من ولاه فقد أمره أن يأخذ ما وجب الله تعالى على من ولاه عليه ولم يكن لاحد عندنا في أحد من قدم عليه من أهل الصدق أن يقول أنت واحد فليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول انه علينا ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم اليها بالصدق الا ما وصفت من أن تقوم بعثهم الحج على من بعثه اليهم وفي شبه هذا المعنى أمراء سرايا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقد بعث بعث مؤتة فولاذ بن يزيد حارثة وقال فان أصيب فجعفر فان أصيب فابن رواحة وبعث ابن أنيس سرية وحده وبعث أمرا سراياه وكلهم حاكم فيما بعثه فيه لان عليهم أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة ويقا تلوا من حل قتاله وكذلك كل وال بعثه أو صاحب سرية ولم يزل يمكنه أن يبعث واليين وثلاثة وأربعة وأكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا الى اثني عشر ملكا يدعواهم الى الاسلام ولم يبعثهم الا الى من قد بلغته الدعوة وقامت عليه الحج ولا يكتب منه فيها دلالات لمن بعثهم اليه على أنها كتبه وقد تحترق فيهم ما تحترق في أمرائه من أن يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي الى الناحية التي هو فيها معروف ولو أن المبعوث اليه جهل الرسول كان عليه طلب علم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعثه ليستبرئ شكه في خبر الرسول وكان على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث اليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم تزل كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تنفذ الى ولاته بالامر والنهي ولم يكن لاحد من ولاته تزل إنفاذا أمره ولم يكن ليعت رسولا الا صادقا عند من بعثه اليه أو اذا طلب المبعوث اليه علم صدقه وجدته حيث هو ولو شئت

في كتابه بتغيير في الكتاب أو حال يدل على نهمته من غفلة رسول حمل الكتاب كان عليه أن يطلب علم ما مثل  
فيه حتى ينفذ ما ثبت عنده من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعما لهم وما أجمع المسلمون عليه من أن يكون الخليفة واحدا والقاضي  
واحدا والامام واحدا والامير واحدا فاستخلفوا أبا بكر ثم استخلف أبو بكر ثم استخلف عمر أهل  
الشورى ليختاروا واحدا فاختاروا عبد الرحمن بن عوف واختار عبد الرحمن عثمان بن عفان (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى والولاية من القضاة وغيرهم يقضون وتنفذ أحكامهم و يقيمون الحدود وينفذ  
من بعدهم أحكامهم وأحكامهم أخبار عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقبيلوا وصفت من سنة  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق بين الشهادة والخبر والحكم  
الآزرى أن قضاء القاضي على الرجل الرجل انما هو خبر يخبر به عن بينة ثبتت عنده أو اقرار من خصمه أقرب  
عنده فأنفذ الحكم فيه فلما كان يلزمه بخبره أن ينفذه بعلمه كان في معنى الخبر بحلال أو حرام قد لزمه أن  
يحله أو يحرمه بما شئد منه ولو كان القاضي المخبر عن شهود شهدوا عنده على رجل لم يحاكم اليه أو اقرار من  
خصم لا يلزمه أن يحكم به لمعنى أنه لم يخصم اليه أو أنه ممن يخصم اليه غيره فحكم بينه وبين خصمه بما يلزم  
شاهد اشهد على رجل أن يأخذ منه ما شهد به عليه لمن شهد به به كان في معنى شاهد عنده غيره فلم يقبل فأضاه  
كان أو غيره الا بشاهد معه كالمشهد عنده غيره لم يقبله الا بشاهد وطلب معه غيره ولم يكن لغيره اذا كان  
شاهدا أن ينفذ شهادته وحده أخبرنا الثقي وسفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب  
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى في الابهام بخمس عشرة من الابل وفي التي تليها عشر وفي  
الوسطى بعشر وفي التي تلي الخضر بست وفي الخضر بست (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما كان  
معروفا والله تعالى أعلم عند عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في اليد بخمسين وكانت اليد خن  
أطراف مختلفة الجمال والمنافع زلها منازلها فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف فهذا  
قياس على الخبر فلما وجد كتاب آل عمرو بن خرم فيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وفي كل  
اصبع مما هنالك عشر من الابل صاروا اليه ولم يقبلوا كتاب آل عمرو والله تعالى أعلم حتى ثبت لهم أنه  
كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا الحديث دلالة أن  
احداهما قبول الخبر والاخرى أن يقبل الخبر في الوقت الذي يثبت فيه وان لم يعض عمل من أحد من الأئمة  
بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة على أنه لو مضى أيضا عمل من أحد من الأئمة ثم وجد عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم خبر يخالف عمله ترك عمله لخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودلالة على أن حديث  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف  
هذا بين المهاجرين والانصار ولم تذكروا أنهم أن عندكم خلافة ولا غيركم بل صاروا الى ما وجب عليهم من  
قبول الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو بلغ عمر هذا صار اليه ان شاء  
الله كما صار الى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بتقواه الله وتأديته الواجب عليه في اتباع  
أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلمه بان ليس لاحد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر  
وأن طاعة الله تعالى في اتباع أمر رسوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال قائل فادللي على أن عمر  
عمل شيئا صار الى غيره بخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلت فان أوجدته (قال) في  
إبطال آي ذلك دليل على أمرين أحدهما أنه قد يعمل من جهة الرأي اذا لم يجد سنة والآخرة  
السنة اذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك كل عمل وجدت السنة بخلافه  
وإبطال أن السنة لا تثبت الا بخبر تقدمها وعلم أنه لا يوهنها شي خالفها (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول للذين

للعاقلة ولا تراث المرأة من دية زوجها شياً حتى أخبره الضحالك بن سفيان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجته فرجع إليه عمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد فسر هذا الحديث قبل هذا الموضع وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس أن عمر قال أذكرك الله امرأته مع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنين شيئاً فقام جل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جاريتين لي يعني ضربت أحدهما الأخرى بسطح فالتقت جنيناً ميتاً فقضى فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بغرة فقال عمر لولم نسمع هذا القضي فيه بغيره هذا وقال غيره إن كدنا إن نقضى في هذا برأينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد رجع عمر عما كان يقضى به للحديث الضحالك أن خالف فيه حكم نفسه وأخبر في الجنين أنه لولم نسمع هذا القضي فيه بغيره وقال إن كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخبر والله تعالى أعلم أن السنة إذا كانت موجودة بأن في النفس مائة من الأبل فلا يعد والجنين أن يكون حياً فيكون فيه مائة من الأبل أو ميتاً فلا شيء فيه فلما أخبر بقضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سلم له ولم يجعل لنفسه إلا اتباعه فيما مضى حكمه بخلافه وفيما كان رأياً منه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه شيء فلما بلغه خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره وكذلك يلزم الناس أن يكونوا أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أخرج الناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني حين خرج إلى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها وأخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ذكر المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لم سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذها من مجوس هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل حديث كتبه منقطاً فقد سمعته متصلاً أو مشهوراً عن روى عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ولكني كرهت وضع حديث لأتقنه حفظاً خوفاً طول الكتاب وغاب عن بعض كتي وتحتقت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت فاخترته خوفاً طول الكتاب فأثبت بعض ما فيه الكفاية دون نقض العلم في كل أمره (قال) فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في المجوس فأخذ منهم وهو يتلو القرآن «من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» وقرأ القرآن بقتال الكفار حتى يسلموا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاتبعه وحديث بحالة موصول قد أدرك عمر رجلاً وكان كاتباً لبعض ولاته فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر إلا على إحدى ثلاث معان إما أن يحتاط فيكون وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فخير اثنين أكثر وهو لا يزيد بها الاثبوتاً وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبراً ثانياً ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خمسة وجوه فيحدث بسادس فيكتبه لأن الأخبار كلها تواترت وتظاهرت كانت أثبت للحجة وأطيب لنفس السامع وقد رأيت من الحكماء من يثبت عنده الشاهدان العدلان والثلاثة فيقول للشهود له زدي شهوداً وانما يريد بذلك أن يكون أطيب لنفسه ولولم يزد الشهود له على شاهدين لحكم بهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحتمل أن يكون لم يعرف المخبر فيقف عن خبره حتى يأتي مخبر يعرفه وهكذا من أخبر عن لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر إلا عن معروف بالاستئصال لأن يقبل خبره ويحتمل أن يكون المخبر له غير مقبول القول عنده فيرد خبره حتى يجد غيره ممن يقبل قوله فان قال قائل فإلى أي المعاني ذهب عمر عندكم فلما

أما في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط لأن أبا موسى ثقة أمين عنده ان شاء الله تعالى فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا قد روى مالك عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم حديث أبي موسى وأن عمر قال لا نبي موسى أما إنني لم أتهمك ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان قال قائل هذا منقطع فالجواب فيه ثابتة لأنه لا يجوز على إمام في الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد مرة وقبوله له لا يكون إلا بما تقوم به الحجة عنده ثم رده مثله أخرى ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبدا ولا يجوز على حاكم أن يقضي بشاهدين مرة ويمنع به ما أخرى إلا من جهة جرحهما أو الجهالة بعد التهما وعمر غاية في العلم والعقل والأمانة والفضل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي كتاب الله تعالى دليل على ما وصفت قال الله جل ثناؤه أنا أرسلنا نوحا إلى قومه وقال عز وجل ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه وقال وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وقال وإلى عاد أخاهم هودا وقال وإلى عاد أخاهم صالحا وقال وإلى مدائن أخاهم شعيبا وقال تعالى كذبت قوم لوط المرسلين إلى قوله وأطيعون وقال لنبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أنا وأوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وقال تعالى وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأقام حجه على خلقه في أنبيائه بالأعلام التي باينوا بها خلقه سواهم فكانت الحجة ثابتة على من شاهد أمور الانبياء ودلائلهم التي باينوا بها غيرهم ومن بعدهم وكان الواحد في ذلك وأكبر منه سواء تقوم الحجة بالواحد منهم في قيامها بالأكثر قال الله تعالى واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون (قال) فظاهر الحجج عليهم بآتين ثم بالثالث وهذا أقام الحجة على الامم بواحد وليست الزيادة في التأكيده مانعة أن تقوم الحجة بالواحد إذا أعطاه الله تعالى ما يبين به الخلق غير النبيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عمة زينب بنت كعب ان الفريضة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدره فان زوجها خرج في طلب أعبد له حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم ففقتوه فسألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فان زوجها لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نعم فانصرف حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمرني فودعته فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجها فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل إلى فسألتني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضيه به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعثمان في امامته وعلمه وفضله يقضي بخبر امرأة بين المهاجرين والانصار أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت أتفتي أن تصدرا الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فقال له ابن عباس إما لا فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرجع زيد ابن ثابت يضحك ويقول ما أرا إلا القد صدقت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمع زيد النهي أن لا يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النهي فلما أفتاها ابن عباس بالصدرا إذ كانت قد زارت البيت بعد النحر أنكره عليه زيد فلما أخبره ابن عباس عن المرأة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرها بذلك فسألتها فأخبرته فصديق المرأة ورأى عمرو بن دينار عن سعد بن جبير قال قلت لابن عباس وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة أخبرنا شافعي عن موسى بن إسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بشئ يدل على أن موسى بن إسرائيل هو موسى صاحب الخضر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فابن عباس مع فقهه وورعه ثبت خبر أبي بن كعب وحده عن

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يكذب به امرأ من المسلمين اذ حدثه أبي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فيه دلالة على أن موسى بن اسرائيل صاحب الخضر أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عامر بن مصعب أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر فقهاهما قال طاوس فقلت ما أدعهما فقال ابن عباس وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوس بخبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودله بتلاوة كتاب الله عز وجل على أن فرضاً عليه أن لا يكون له الخيرة اذا قضى الله ورسوله أمراً وطاوس حينئذ انما يعلم قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدفعه طاوس بأن يقول هذا خبرك وحده فلا أثبتته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه قد يمكن فيه أن تنسى فان قال قائل كره أن يقول هذا ابن عباس فان عباس أفضل من أن يتوقى أحد أن يقول له حقاراه وقد نهاه عن الركعتين بعد العصر فأخبره أنه لا يدعهما قبل أن يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نختار ولا نرى بذلك بأساً حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنها فتركناها من أجل قول رافع ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان عمر كان ينتفع بالمخبرة ويرأها حلالاً ولم يتوسع اذا خبره واحد لا ينهمه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عنها أن يخبر بعد خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يقول ما عاب علينا هذا أحد ونحن نعمل به الى اليوم وفي هذا ما يبين أن العمل بالشئ بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا لم يكن بخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأساً فقال أبو الدرداء من يعذرنى من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويخبرنى عن رأيه لا بأساً كنك بارض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره فلما لم ير ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها اعظاماً لانه ترك خبر ثقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا أن أبا سعيد الخدرى لقي رجلاً فأخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً فذكر الرجل خبراً يخالفه فقال أبو سعيد الخدرى والله لا آوأنى وإياك سقف بيت أبداً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يرى أن ضيقاً على المخبر أن لا يقبل خبره وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن في خبره وجهان أحدهما يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد الخدرى والآخراً لا يحتمل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنى من لا أتتهم عن ابن أبي ذئب قال أخبرنى محمد بن خفاف قال ابتعت غلاماً فاستغلاته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه الى عمر بن عبد العزيز فقضى لى برده وقضى على برد غلته فأتيت عروة بن الزبير فأخبرته فقال أروح اليه العشي فأكبره أن عائشة رضى الله عنها أخبرتنى أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج بالضممان فجعلت الى عمر فأخبرته بما أخبرتنى عروة عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عمر فما أسرع على من قضاء قضيته والله يعلم أنى لم أرد فيه الا الحق قبلتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأرد قضاء عمر وأنفذ سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فراح اليه عروة فقضى لى أن آخذ الخراج من الذى قضى به على له وأخبرنى من لا أتتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد بن ابراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن فأخبرته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لبيعة هذا ابن أبي ذئب وهو عندى ثقة يخبرنى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال له ربيعة قد اجتهدت ومضى

حكمت فقال سعد واعيأ أنفذ قضاء سعد بن أم سعد وأرد قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بل أرد  
قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدعا سعد بكباب القضية فشقه وقضى  
للقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني أبو حنيفة سمع ابن الفضل (١) الشهابي قال حدثني  
ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفتح من  
قتله قتل فهو بخير النظرين أن أحب أخذ العقل وإن أحب فله القود قال أبو حنيفة فقلت لابن أبي  
ذئب أنا أخذتهم هذا يا أبا الحرث فضرب صدرى وصاح على صياحا كثيرا وناول منى وقال أحدهما عن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتقول أنا أخذته نعم أخذته وذلك الفرض على وعلى من سمعه أن الله  
تعالى اختار محمد صلى الله تعالى عليه وسلم من الناس فهذا هم به وعلى يديه واختار لهم ما اختاره وعلى  
لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو دأخرين لا يخرج لمسلم من ذلك قال وما سككت حتى غميت أن يسكت  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث يكتفى ببعض هذا منها ولم يرل سبيل لفظنا  
والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبل وكذلك حكى لنا عن حكى لنا عن من أهل العلم بالبلدان (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا بالمدينة سعيدا يقول أخبرني أبو سعيد الخدرى عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة ويقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت  
حديثه سنة وروى عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة ووجدنا عروة يقول حدثني عائشة رضي الله  
تعالى عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى أن الخراج بالضممان فيثبته سنة وروى عنها عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا كثيرا فيثبته سننا يحل بها ويحرم وكذلك وجدناه يقول حدثني أسامة  
ابن زيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم وغيرهما فيثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ثم وجدناه أيضا يصير إلى أن يقول حدثني  
عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر ويقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر  
ويثبت كل واحد من هذا خبرا عن عمر ووجدنا القاسم بن محمد يقول حدثني عائشة رضي الله تعالى عنها  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم ويثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة ويقول حدثني عبد الرحمن بن مجمع ابن زيد بن جارية  
عن خنساء بنت خدام عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت خبرها سنة وهو خبر امرأة واحدة ووجدنا  
على بن الحسين يقول أخبرني عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يثبت  
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فيثبتها سنة ويثبتها الناس بخبر سنة ووجدنا كذلك محمد بن علي بن الحسين  
يخبر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت كل ذلك سنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا محمد بن جابر  
ابن مطعم ونافع بن جبير بن مطعم ويزيد بن طلحة بن ركانة ومحمد بن طلحة بن ركانة ونافع بن جبير بن عبد  
وأسامة بن عبد الرحمن بن عوف ومحمد بن عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبد الله بن عوف ومصعب بن  
سعد بن أبي وقاص وأبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن كعب  
ابن مالك وعبد الله بن أبي قتادة وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كلهم  
يقول حدثني فلان لرجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن النبي عليه الصلاة والسلام أو من  
التابعين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويثبت ذلك سنة (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ووجدنا عطاء وطاوسا ومجاهدا وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي زيد  
وعبد الله بن باباه وابن أبي عمارة ومحمد بن المنكدر ومحمد بن المكيين ووجدنا وهب بن منبه باليمن هكذا  
ومكة ولا بالشام وعبد الرحمن بن غنم والحسن ومحمد بن سيرين بالبصرة والاسود وعلمة والشعبي بالكوفة

(١) الشهابي في جميع  
السمع التي بدناورأينا  
في الخلاصة أنه الشهابي  
ولعله الصواب وما هنا  
تحريف عنه كته

معه

ومحمد بن النّاس وأعلامهم بالأصاير كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والانتفاء اليه والافتاء به ويقبله كل واحد منهم عن فوقه ويقبله عنه من تحته ولو جاز لا حدى من الناس أن يقول في علم الخاصة أجمع المسلمون قد عاينوا وحديثا على تثبيت خبر الواحد والانتفاء اليه بأنه لم يعلم أحد من فقهاء المسلمين الا وقد ثبت جازلي ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد لما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان شبه على رجل بأن يقول قدر روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث كذا وكذا وكان فلان يقول قولا يخالف ذلك الحديث فلا يجوز عندي على عالم أن يثبت خبر واحد في كثير فيجلب به ويحترم ويرد مثله الا من جهة أن يكون عنده حديث يخالفه فيكون ما سمع ومن سمع منه أو وثق عنده ممن حدثه بخلافه أو يكون من حدثه ليس يحافظ أو يكون متهم عنده أو يسم من فوقه ممن حدثه أو يكون الحديث محتملا معنيين فيتأول فيذهب الى أحد هما دون الآخر فأما أن يتوهم متوهم أن فقيها عاقلا يثبت سنة بخبر واحد مرة ومرارا ثم يدعي بخبر مثله أو وثق بلا واحد من هذه الوجوه التي يشبه بالتأويل فيها كما يشبه على المتأولين في القرآن أو تنهية المخبر أو علم بخبر بخلافه فلا يجوز أن شاء الله تعالى فان قال قائل قل فقيه في بلد الا وقد روى كثير ايا خذبه وقيل لا يتركه فلا يجوز عليه الا من الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن رجل من التابعين أو من دونهم قولا لا يلزمه الا خذبه فيكون انما رواه لمعرفة قوله لانه حجة عليه ووافقه أو خالفه فان لم يسلك واحدا من هذه السبل فيعذر ببعضها فقد أخطأ خطأ عظيما لا عذر له فيه عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل هل يفترق معنى قولك حجة قيل له ان شاء الله تعالى نعم فان قال فأن ذلك قلنا أما ما كان فيه نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيه مقطوع ولا يبع الشك في واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتيب فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملا للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوصا منه كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لأن ذلك احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو شك في هذا شك لم نقل له تب وقلنا ليس لك ان كنت عالما أن تشك كما ليس لك الا أن تقضى بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم الغلط ولكن تقضى بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم (قال) فقال فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه وهل يختلف المنقطع أو هو وغيره سواء (قال) فقلت له المنقطع مختلف فن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من التابعين فحدث حديثا منقطعاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها أن ينظر الى ما أرسل من الحديث فان شركه فيه الحفاظ المأمونون فاسندوه الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسند قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافقه مرسل غيره من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من الاولى فان لم يوجد ذلك نظر الى ما روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاه فان وجد يوافق ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله الا عن أصل يسمع والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك ان وجد دعوا من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكون اذا شرك أحد من الحفاظ في حديث لم يخالفه فان خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب بحديثه حتى لا يبع أحد منهم

قبول مرسله واذا وجدت الدلائل بصلحة حديثه بما وصفت أحيينا أن نقبل مرسله ولا نستطيع أن نزع  
 أن الحجة تنبت به نبوتها بالمتصل وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون محل عن يرغب عن الرواية  
 عنه اذا سمى وان بعض المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجهما واحدا من  
 حيث لو سمى لم يقبل وان قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال برأيه لو وافقه لم يدل  
 على صحة مخرج الحديث دلالة قوية اذا نظرت فيها ويمكن أن يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فلا أعلم منهم واحدا يقبل مرسله لأمور أحدها أنهم أشد تحجورا فيمن يروون عنه والآخر  
 أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه والآخر كثرة الاحالة في الاخبار واذا كثرت الاحالة  
 في الاخبار كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خبرت بعض من  
 خبرت من أهل العلم فرأيتهم أنوا من خصلة وضدها رأيت الرجل يقنع بيسير العلم أو يريد أن لا يكون  
 مستفيد الا من جهة قديتر كه من مثلها أو أراج فيكون من أهل التقصير في العلم ورأيت ممن عاب هذا  
 السبيل ورغب في التوسع في العلم من دعاه ذلك الى القبول عن لو أمسك عن القبول عنه كان خيرا له ورأيت  
 الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن رد مثله وخيرا منه وتدخل عليه فيقبل عن يعرف ضعفه اذا وافق  
 قول لا يقوله ويرد حديث الثقة اذا خالف قول لا يقوله وتدخل على بعضهم من جهات ومن نظرت في العلم بخبرة  
 وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها (قال) فلم فرقت بين كبار  
 التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون  
 بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لبعدها حالة من لم يشاهد أكثرهم (قال) فلم لا تقبل المرسل  
 منهم ومن كل فقيه دونهم (فقلت) لما وصفت (قال) فهل تجد حديثا تبلغ به رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم مرسل عن ثقة لم يقل أحد من أهل الفقه به (قلت) نعم أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن  
 رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا وعيالا وان لا بي مالا وعيالا وانه يريد  
 أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنت ومالك لابيك (فقال) أما نحن  
 فلا نأخذ بهدا ولكن من أصحابك من يأخذ به (قلت) لا لأن من أخذ به هذا جعل للاب الموسر أن يأخذ  
 مال ابنه (قال) أجل وما يقول بهذا أحد فلم خالفه الناس (قلت) لانه لا يثبت عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وأن الله تعالى لما فرض للاب ميراثه من ابنه فجعله كوارث غيره وقد يكون أقل حظا من كثير من  
 الورثة دل ذلك على أن ابنه مالك للمال دونه (قال) فمحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة (قلت) أجل  
 والفضل في الدين والورع ولكنك الاندري عن قبل هذا الحديث وقد وصفت لك الشاهدين العدلين يشهدان  
 على الرجلين فلا تقبل شهادتهما حتى يعدلاهما أو يعدل لهما غيرهما (قال) فتذكر من حديثكم مثل هذا  
 (قلت) نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر رجلا  
 شحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لانه مرسل ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب  
 عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يهذه الحديث وابن شهاب عندنا امام في  
 الحديث والتخبير وثقة الرجال وانما يسمى بعض أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ثم كبار التابعين ولا  
 نعلم محمدا يسمى أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب (قال) فانا اراه أتى في قبوله عن سليمان بن أرقم  
 (قلت) رآه رجلا من أهل المروءة والعلم والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه لما لانه أصغر  
 منه وإلا ما غيب ذلك وسأله معمر عن حديثه عنه فأستدله فلما أمكن في ابن شهاب أن يكون يروي عن  
 سليمان بن أرقم مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل هذا على غيره (قال) فهل تجد لرسول الله صلى الله



تعالى عليه وسلم سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم (قلت) لا ولكن قد أجد الناس مختلفين فيها منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فأما سنة ثابتة يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم أحدها قط كما وجدت المرسل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أنت تسأل عن الخصة في رد المرسل وترده ثم تجاوزت رد المسند الذي يلزمك عندنا لا أخذه

### (باب الإجماع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل قد فهمت مذهبي في أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن من قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعن الله قبل بأن الله افترض طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وقامت الخجة بما قلت بأن لا يحمل لمسلم علم كتابا ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منهما وقد علمت أن هذا فرض الله عز وجل فما جئت في أن تتبع ما اجتمع الناس عليه مما ليس فيه نص حكم الله عز وجل ولم يحكوه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنزعم ما يقول غيرك أن إجماعهم لا يكون أبدا الأعلى سنة ثابتة وان لم يحكوها (فقلت) له أما ما أجعوا عليه فذكروا أنه حكاية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف قالوا ان شاء الله تعالى وأما ما لم يحكوه فاحتمل أن يكونوا قالوه حكاية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز أن نعدله حكاية لانه لا يجوز أن يحكي الاسموعا (١) ان حكى أحدا شيئا بتوهم يمكن فيه غير ما قال فكنا نقول بما قالوا به اتباعا لهم ونعلم أنهم (٢) اذا كانت سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم ونعلم أن عامتهم لا تجمع على خلاف لسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا على خطأ ان شاء الله تعالى (قال) فهل من شيء يدل على ذلك ويشده (فقلت) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نضر الله عبد الله عبد الله سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأذاها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم خلاص العمل لله تعالى ونصيحة المسلمين ولزوم جماعة المسلمين فان دعوتهم تحيط من ورائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي ليث عن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قام بالجانبية خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قام فينا كقباني فيكم فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب حتى إن الرجل ليحلف ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد ألافن سره أن يسكن بمجوحة الجنة فليلزم الجماعة فان الشيطان مع الفذ وهو من الاثنين أبعد ولا يخلون رجل بامرأة فان الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) فامعنى أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يلزم جماعتهم (قلت) لا معنى له الا واحد (قال) وكيف لا يحتل الا واحدا (قلت) اذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار فلم يكن في لزوم الأبدان معنى لانه لا يمكن ولان اجتماع الأبدان لا يصنع شيئا فلم يكن للزوم جماعتهم معنى الا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحريم والطاعة فيها ومن قال بما نقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ومن خالف ما نقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها وانما تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا يكون فيها كافة غفلة عن معنى كتاب الله تعالى ولا سنة ولا قياس ان شاء الله تعالى

### (باب اثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب القياس ولا يجب ومن له أن يقيس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (فقال) فن أين قلت يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع

قوله ان حكى أحد الخ  
هكذا في بعض النسخ  
وفي أخرى ولا يجوز أن  
يحكي أحد الخ اه  
(٢) قوله اذا كانت الخ  
كذا في جميع النسخ  
وانظر ابن جواب اذا  
كتبه صحيحه

وانما القياس نص خبر لازم (قلت) لو كان القياس نص كتاب أو سنة قيل في كل ما كان فيه نص كتاب  
 هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم  
 يقل له قياس (قال) فما القياس أهو الاجتهاد أم هما مفترقان (قلت) هما اسمان لمعنى واحد (قال)  
 وما جماعهما (قلت) كل ما نزل بعلم فقيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة وعليه اذا كان  
 فيه بعينه حكم اتباعه واذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد القياس  
 (قال) أفرأيت العالمين اذا قاسوا على احاطة منهم من أنهم أصابوا الحق عند الله تعالى (قلت) وهل  
 يسعهم أن يختلفوا في القياس وهل كفوا كل أمر من سبيل واحد أو من سبيل متفرقة وما الحجة في أن لهم  
 أن يقيسوا على الظاهر دون الباطن وأنه يسعهم أن يتفرقوا وهل يختلف ما كفوا في أنفسهم وما كفوا  
 في غيرهم ومن الذي له أن يجتهد في قياس في نفسه دون غيره والذي له أن يقيس في نفسه وغيره (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له العلم من وجوه منه احاطة في الظاهر والباطن ومنه حق في الظاهر  
 فالاحاطة منه ما كان نص حكم الله تعالى أو سنة لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم نقلتها العامة عن العامة  
 فهذا السبيلان اللذان يشهد بهما فيما أحل أنه حلال وفيما حرم أنه حرام وهذا الذي لا يسع أحدا عندنا  
 جهله ولا الشك فيه وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة تعرفها العلماء ولا تكلفها غيرهم وهي موجودة فيهم  
 أو في بعضهم بصدق الخاص المخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بها وهذا لازم لاهل العلم أن  
 يصبروا اليه وهو الحق في الظاهر كما تقبل بشاهدين وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهدين الغلط  
 وعلم اجماع وعلم اجتهاد بقياس على طلب اصابة الحق فذلك حق في الظاهر عند قائله لا عند العامة من  
 العلماء ولا يعلم الغيب فيه الا الله تعالى واذا طلب العلم فيه بالقياس فقيس بهمة اتفق القائلون في أكثره  
 وقد نجدهم يختلفون ۞ والقياس من وجهين (أحدهما) أن يكون الشيء في معنى الاصل فلا يختلف  
 القياس فيه وأن يكون الشيء في الاصول أشباه فذلك يلحق بأولاهيه وأكثرها شبهة فيه وقد يختلف  
 القائلون في هذا (قال) فأوجدني ما أعرف به العلم من وجهين أحدهما احاطة بالحق في الظاهر  
 والباطن والاخر احاطة بحق في الظاهر دون الباطن مما أعرف (قلت) له أرايت اذا كنا في المسجد  
 الحرام نرى الكعبة أكلفنا أن نستقبلها باحاطة قال نعم قلت وحين فرضت علينا الصلوات والزكاة والحج  
 وغير ذلك أكلفنا الاحاطة في أن تأتي بما علينا باحاطة قال نعم قلت وحين فرض علينا أن نجلد الزاني مائة  
 ونجلد القاذف ثمانين ونقتل من كفر بعد اسلامه ونقطع من سرق أكلفنا أن نفعل هذا بن ثبت عليه  
 باحاطة حتى نعلم اننا قد أخذنا منه قال نعم قلت واستوى ما كلفنا في أنفسنا وغيرنا اذا كنا ندرکه من أنفسنا  
 بأننا نعلم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدرکه علمنا عيانا كادرا كنا العلم في أنفسنا قال نعم قلت وكلفنا في  
 أنفسنا أن نأكل ما كنا نتوجه الى البيت بالقبلة قال نعم قلت أفوجدنا على احاطة من أننا قد أصبنا البيت  
 بتوجهنا قال أما كما وجدتم حين كنتم ترون البيت فلا وأما أنتم فقد أدبتم ما كلفتم قلت والذي  
 كلفنا في طلب العين المغيبة غير الذي كلفنا في طلب العين المشاهدة قال نعم قلت وكذلك كلفنا أن نقبل  
 عدل الرجل على ما يظهر لنا منه ونناكحه ونوارثه على ما يظهر من اسلامه قال نعم قلت وقد يكون غير عدل  
 في الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن لم يكفوا فيه الا الظاهر قلت وحلال لنا أن نساكبه ونوارثه ونجيز  
 شهادته ومحترم علينا دمه بالظاهر وحرام على غيرنا ان علم منه أنه كافر الا قتله ومنعه المناكحة والموارثة وما  
 أعطينا قال نعم قلت ونجد الفرض علينا في الرجل الواحد مختلفا على مبلغ علمنا وعلم غيرنا قال نعم وكلكم  
 يؤذى ما عليه على قدر علمه قلت فهكذا قلنا لك فيما ليس فيه نص حكم لازم وانما نطلب بالاجتهاد وقياس وانما  
 كلفنا فيه الحق عندنا قال أفتمدك تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة قلت نعم اذا اختلفت أسبابه  
 (قال) فاذا كرمه شيا (قلت) قد يقر الرجل عندى على نفسه بالحق لله أو بأبعض الأدميين فأخذه باقراره

ولا يفر فأخذه بيته تقوم عليه ولا تقوم عليه بيته فيدعي عليه فأمره بأن يحلف ويرأفمتنع فأمر خصمه بأن يحلف وأخذه بما حلف عليه خصمه إذا أباي اليمين التي تبرئه ونحن نعلم أن إقراره على نفسه اشحه على ماله وأنه يخاف ظلمه بالشح عليه أصدق عليه من شهادة غيره لأن غيره قد يغلط ويكذب عليه وشهادة العدول عليه أقرب من الصدق من امتناعه عن اليمين ويمين خصمه وهو غير عدل فأعطى منه بأسباب بعضها أقوى من بعض (قال) هذا كله هكذا غير أنا إذا انكل عن اليمين أعطينا منه بالنكول (قلت) فقد أعطيت منه بأضعف مما أعطينا منه (قال) أجل ولكني أخالفك في الأصل (قلت) وأقوى ما أعطيت به منه إقراره قال وقد يمكن أن يقرب بحق لمسلم ناسياً أو غلطاً فأخذه به (قال) أجل ولكنك لم تكلف إلا هذا قلت أفلمست ترى كلفت الحق من وجهين أحدهما حق باحاطة في الظاهر والباطن والآخر حق بالظاهر دون الباطن (قال) بلى ولكن هل تجد في هذا قوة بكتاب أو سنة (قلت) نعم ما وصفت لك مما كلفت في القبلة وفي نفسي وفي غيري قال الله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء فأناهم من علمه ما شاء وكما شاء لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب وقال عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام يسألونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من ذكرها إلى ربك منتهاها أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة قال لم ير لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى أنزل الله عز وجل فيم أنت من ذكرها فانتهى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله عز وجل قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقال تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث الى آخر السورة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالناس متعبدون بأن يقولوا أو يفعلوا ما أمروا به وينتھوا اليه لا يجاوزونه لانهم لم يعطوا أنفسهم شيئاً إنما هو عطاء الله تعالى فنسأل الله تعالى عطاء مؤدياً لحقه موجبا للمزيد

### (باب الاجتهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) أفتجد تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فتذكره (قلت) نعم استدل لا يقول الله عز وجل ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (قال) فاشطره (قلت) تلتقاه قال الشاعر

ان العسير بهاء مخامرهما \* فشطرها بصرا العينين محسور

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالعلم يحيط أن من توجه لتقاء المسجد الحرام من نأت داره عنه على صواب بالاجتهاد للتوجه الى البيت بالدلائل عليه لان الذي كف العباد التوجه اليه وهو لا يدري أصاب بتوجهه فصد المسجد الحرام وأخطأ وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجه بقدر ما يعرف ويعرف غيره دلائل غيرها فيتوجه بقدر ما يعرف وان اختلف توجههما (قال) فان أجزت لك هذا أجزت لك في بعض الحالات الاختلاف (قلت) فقل فيه ما شئت (قال) أقول فيه لا يجوز (قلت) فهو أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان قلت هذه القبلة وزعت خلافاً على أيها يتبع صاحبه (قال) ما على واحد منا أن يتبع صاحبه (قلت) فما يجب عليهم ما (قال) ان قلت لا يجب عليهم أن يصلحوا حتى يعلموا باحاطة فهم لا يعلمان أبداً الغيب باحاطة وهما إذا يدعان الصلاة أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شاءا ولا أقول واحداً من هذين وما أجديداً من أن أقول يصلي كل واحد منهما كما يرى ولم يكلفا غير هذا وأقول كلفا الصواب في الظاهر والباطن ووضع عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر (قلت) فأبهم ما قلت فهو حجة عليك لاندك فرقت بين حكم الظاهر والباطن وذلك الذي أنكرت علينا وأنت تقول اذا اختلفتم قلت ولا بد أن يكون أحدهما مخطئاً (قال) أجل (قلت) فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أن أحدهما مخطئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يمكن أن يكونا معاً مخطئين وقلت له وهذا يلزمك في الشهادات وفي القياس (قال) وما

قوله ان العسير الخ أورده  
الجوهرى في الصحاح  
وصاحب اللسان بلفظ  
العسير بالراء ومحسور  
بالحاء المهملة قبل السين  
وفسر في اللسان العسير  
بالناقة التي ركبت قبل  
أن تراض والمحسور  
الكليل للخبير وبهذا  
تعلم أن ما وقع في نسخ  
الرسالة من العيب  
بالموحدة ومصحور أو  
مسجور كل هذا من  
تخريف النساخ كتبه

أحدم من هذا بداوليكني أقول هو خطأ موضوع (فقلت) له وقال الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم  
 الى قوله هديا بالغ الكعبة فأمرهم بالمثل وجعل المثل الى عدلين يحكمان فيه فلما حرم ما كول الصيد عما  
 كانت لذوات الصيد أمثال على الأبدان فحكم من حكم من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على  
 ذلك فقفى في الضبع بكش وفي الغزال بعز وفي الارنب بعناق وفي اليربوع بجفرة والعلم يحيط انهم  
 أرادوا في مثل هذا المثل بالبدن لا بالقيم ولو حكموا على القيم اختلفت أحكامهم لاختلاف أثمان الصيد في  
 البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن اليربوع ليس بمثل الجفرة في البدن ولكنها  
 كانت أقرب الاشياء منه شبهة جعلت مثله وهذا من القياس يتقارب تقارب العز من الطي ويبعد قليلا  
 بعد الجفرة من اليربوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما كان المثل في الأبدان في الدواب من الصيد  
 دون الطائر لم يجز فيه الا ما قاله عمر والله تعالى أعلم من أن ينظر الى المقتول من الصيد فيجزى بأقرب الاشياء  
 شبهة في البدن فاذا فات منها شيء رفع الى أقرب الاشياء شبهة كما فاتت الضبع العز فرفعت الى الكبش  
 وصغر اليربوع عن العناق فقفى الى الجفرة وكان طائر الصيد لا مثل له في النعم لاختلاف خلقته فيجزى  
 القيمة جبرا وقياسا على ما كان ممنوعا لانسان فاتفقه انسان فعليه قيمته لما الحكم بالحكم بالقيمة مجتمعة في أنه  
 يقوم بقيمة يومه وبلده ويختلف في الأزمان والبلدان حتى يكون الطائر ببلد ثمن درهم وفي البلد الآخر ثمن  
 بعض درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمرنا بأجازة شهادة العدل واذا شرط علينا أن نقبل العدل  
 ففيه دلالة على أن زرد ما خالفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه وانما علامة  
 صدقه بما يجتهد من حاله في نفسه فاذا كان الاغلب من أمره ظاهرا خير قبل وان كان فيه تصغير عن بعض  
 أمره لانه لا يعزى أحدا رآه من الذنوب فاذا خلط الذنوب والعمل الصالح فليس فيه الا الاجتهاد على الاغلب  
 من أمره بالتمييز بين حسنه وقيسه واذا كان هكذا فلا بد من أن يختلف المجتهدون فيه واذا ظهر حسنه  
 فقبلنا شهادته بخاءكم غير نافع علم منه ظهور سيئة كان عليه رده وقد حكم الحاكم في أمر واحد برّد وقبول  
 وهذا الاختلاف وليس هذا اختلافا وليكن كل قد فعل ما عليه (قال) أفند كر حديثا في تجويز الاجتهاد  
 (قلت) نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن سمر بن  
 سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال وأخبرنا عبد العزيز  
 عن يزيد بن الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن  
 عبد الرحمن عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هذره رواية منفردة بردها على وعليك  
 غيري وغيرك ولغيري عليك فيها موضع مطالبة (قلت) نعم ونحن وأنت ممن يثبتها قال نعم (قلت) فالذين  
 يردونها بكمون بما وصفنا من تثبيت أو غيره وقلت فأين موضع المطالبة فيها فقال فقد سمى رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فيما روي عنه من الاجتهاد خطأ وصوابا فقلت فذلك الجحّة عليك قال وكيف  
 فقلت اذا ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر ولا يكون  
 الثواب فيما لا يدع ولا الثواب في الخطا الموضوع لانه لو كان اذا قبل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر  
 على الظاهر كان مخطئا خطأ مرفوعا كما قلت كانت العقوبة في الخطا فيما يرى والله تعالى أعلم وأولى به وكان  
 أكثر أمره أن يغفر له ولم يشبه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسعه وفي هذا دليل على ما قلنا انه انما كلف  
 في الحكم الاجتهاد على الظاهر دون الغيب والله تعالى أعلم (قال) ان هذا المحتمل أن يكون كما قلت  
 ولكن ما معنى صواب وخطا (قلت) له مثل معنى استقبال الكعبة يصيبها من رآها باحاطة ويعجزها من  
 غابت عنه بعدد أو قرب منها فيصيبها بعض ويخطئها بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وخطأ اذا قصدت  
 بالاخبار عن الصواب والخطا قصد أن يقول فلان أصاب قصد ما طلب ولم يخطئه وفلان أخطأ قصد ما طلب

وقد جهد في طلبه (فقال) هذا هكذا أفرايت الاجتهاد أيقال له صواب على غير هذا المعنى (قلت) نعم على انه انما كاف فيما غاب عنه الاجتهاد فاذا فعل فقد أصاب بالاتبان بما كلف وهو صواب عنده على الظاهر ولا يعلم الباطن الا الله تعالى ونحن نعلم أن المختلفين في القبلة وان أصابا بالاجتهاد اذا اختلفا يريدان عينا لم يكونا مصيبين للعين أبدا ومصيبان في الاجتهاد وهكذا ما وصفتنا في الشهود وغيرهم (قال) أفيجوز أن يقال صواب على معنى خطأ على الآخر (قلت) نعم في كل ما كان مغيبا (قال) أف توجد في مثل هذا (قلت) ما أحسب أن هذا يوضح بأقوى من هذا (قال) فاذا كرغيره (قلت) أحل الله لنا أن نتكلم من النساء مثنى وثلاث ورباع وما ملكت أيماننا وحرم الأمهات والبنات والاخوات (قال) نعم (قلت) فلو أن رجلا اشترى جارية فاستبرأها أحل له اصابها قال نعم قلت فأصابها وولدت له دهرًا ثم علم انها أخته كيف القول فيه (قال) قد كان ذلك حلالا له حتى علم بها فلا يحل له أن يعود اليها (قلت) فيقال لك هي امرأة واحدة حلال له حرام عليه بغير شيء أحدته هو ولا أحدته هي قال أما في المغيب فلم تزل أخسه أولا وآخرا وأما في الظاهر فكانت له حلالا لم يعلم وحراما عليه حين علم وقال ان غيرنا يقول لم يزل آثما باصابها ولكنه ما تم مرفوع عنه (فقلت) الله أعلم وأيهما كان فقد فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن وألغوا المأثم عن المجتهد على الظاهر وان أخطأ عندهم ولم يبلغوه عن العامد قال أجل فقلت له مثل هذا الرجل ينكح ذات محرم منه وهو لا يعلم وخامسة وقد بلغه وفاة رابعة كانت زوجته له وأشباه لهذا فقال نعم أشباه هذا كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال انه ليسين عندهم يثبت الرواية منكم أنه لا يكون الاجتهاد أبدا الاعلى طلب عين قائمة معينة بدلالة وأنه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد (قال) فكيف الاجتهاد (قلت) ان الله تعالى من على العباد يقول فدلهم بها على الفرق بين المختلف وهذا هم السبيل الى الحق نسا ودلالة (قال) فثل من ذلك شيئا (قلت) نصب الله لهم البيت الحرام وأمرهم بالتوجه اليه اذا رأوه وتأخيه اذا غابوا عنه وخلق لهم سماء وأرضا وشمسا وقرا ونجوما وبحارا ورياحا وجبالا فقال تعالى وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون فأخبر أنهم يهتدون بالنجوم والعلامات فكانوا يعرفون عنه جهة البيت بمعونته لهم وتوقيفه اياهم بان قد رآه من رآه منهم في مكانه وأخبر من رآه منهم من لم يره منهم وأبصر ما يهتدون به اليه من جبل يقصد قصده أو نجم يؤتم به وشمس وجنوب وشمس يعرف مطلعها ومغربها وأين تكون من المصلى بالعنى وبحور كذلك فكان عليهم تكلف الدلالات بما خلق لهم من العقول التي ركبها فيهم ليقتصدوا قصد التوجه للعين التي فرض عليهم استقبالها فاذا طلبوها اجتهدوا بعقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانة الله تعالى والرغبة اليه في توقيفه فقد أدوا ما عليهم وأبان لهم أن فرضه عليهم التوجه شطر المسجد الحرام والتوجه شطره لا اصابة البيت بعينه بكل حال

### (باب الاستحسان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكن لهم اذا كان لا يمكنهم الاحاطة في الصواب امكان من عاب البيت أن يقولوا توجه حيث رأينا بدلالة قال فهذا كما قلت والاجتهاد لا يكون الاعلى مطلوب والمطلوب أبدا لا يكون الاعلى عين قائمة تطلب بدلالة يقصد بها اليه أو تشبيه على عين قائمة وهذا يبين أن حراما على أحد أن يقول بالاستحسان اذا خالف الاستحسان الخبر والخبر من الكتاب والسنة عين يتوخى معناها المجتهد ليصيبه كما أن البيت يتوخاه من غاب عنه ليصيبه أو يقصد بالقياس وأن ليس لاحد أن يقول الامن جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب الحق (قال) فهل تجيز أن يقول الرجل استحسن بغير قياس (قلت) لا يجوز هذا عندي والله تعالى أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم أن يقولوا دون غيرهم لان يقولوا

في الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز لاهل العقول من غير  
 أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يخبرهم من الاستحسان وان القول بغير خبر ولا قياس لغير جاز  
 بما ذكر من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في القياس (فقال) أما الكتاب  
 والسنة فيدلان على ذلك لانه اذا أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاجتهاد فالاجتهاد ابدأ لا يكون الا  
 على طلب شيء فطلب الشيء لا يكون الا بدلائل والدلائل هي القياس (قال) فأبن القياس مع الدلائل على  
 ما وصفت (قلت) ألا ترى أن أهل العلم اذا أصاب الرجل لرجل عبد الم يقولوا للرجل اقم عبد اولامة الا  
 وهو خابر بالسوق ليقوم لمعينين أن يخبر بما يخبركم عن مثله في يومه ولا يكون ذلك الا بأن يعتبر عليه بغيره  
 فيقيسه عليه ولا يقال لصاحب سلعة اقم الا وهو خابر بالقيم ولا يجوز أن يقال لفقير عدل غير عالم بقيم الرقيق  
 اقم هذا العبد ولا هذه الامة ولا اجارة هذا العامل لانه اذا أقامه على غيره مثاله يدله على قيمته كان متعسفاً فاذا  
 كان هذا هكذا فيما نقلت قيمته من المال ويتيسر الخاء فيه على المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه  
 أولى أن لا يقال فيه بالتعسف ولا الاستحسان أبداً وانما الاستحسان تلذذ ولا يقول فيه الا عالم بالاخبار  
 عاقل بالتنبيه عليها واذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول الامن جهة العلم وجهة العلم الخبر  
 اللازم والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب العلم أبداً متبعاً خبراً وطالب الخبر بالقياس كما  
 يكون متبع البيت بالعيان وطالب القصد بالاستدلال بالاعلام مجتهداً ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس كان  
 أقرب من الاثم من الذي قال وهو غير عالم وان كان القول لغير أهل العلم جائزاً ولم يجعل الله عز وجل لاحد بعد  
 رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول الامن جهة علم مني قبله (١) وجهة العلم بعد الكتاب والسنة  
 والاجماع والآثار ما وصفت من القياس عليها ولا يقبس الامن جمع الآلة التي له القياس بها وهي  
 العلم بأحكام كتاب الله عز وجل فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه وارشاده ويستدل على  
 ما احتل التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واذا لم يجد سنة فباجماع المسلمين فان لم يكن  
 اجماع فبالقياس ولا يجوز لاحد أن يقبس حتى يكون عالم بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف  
 واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ولا يكون له أن يقبس حتى يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين  
 المشبه ولا يهمل بالقول بدون الثبوت ولا يمنع من الاستماع ممن خالفه لانه قد يتنبه بالاستماع وترك الغفلة  
 ويزداد به تثباً فيما اعتقد من الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والانصاف من نفسه حتى يعرف  
 من أين قال ما يقول وترك ما ترك ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير اليه على  
 ما ترك ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما من تم عقله ولم يكن عالم بما وصفت فلا  
 يحل له أن يقول بقياس وذلك لانه لا يعرف ما يقبس عليه كما لا يحل لفقير عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا  
 خبر له بسوقه ومن كان عالم بما وصفت بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول أيضاً بقياس لانه قد  
 يذهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان حافظاً قصير العقل أو مقصراً عن علم لسان العرب لم يكن له أن  
 يقبس من قبل تفصيل عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس ولا يقول بسع هذا والله تعالى أعلم أن يقول  
 أبداً الا اتباعاً لقياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فاذا كرم من الاخبار التي تقبس عليها  
 وكيف تقبس عليها قبل له ان شاء الله تعالى كل حكم لله تعالى أو لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وجدت  
 عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله تعالى أو رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه حكم بالمعنى من المعاني  
 فنزات نازلة ليس فيها نص حكم حكم فيها حكم النازلة المحكوم فيها اذا كانت في معناها ۞ والقياس وجوه  
 يجمعها اسم القياس ويتفرق بها ابتداء قياس كل واحد منهما مأ ومصدره أوهما وبعضهما أو وضع من بعض  
 فأقوى القياس أن يحترم الله في كتابه أو يحترم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم القليل من الشيء فيعلم أن  
 قليله اذا حرم كان كثيره مثل قبله في التحريم أو أكثر بفضل الكثرة على القلة وكذلك اذا جحد على يسير

قوله وجهة العلم مبتدأ  
 خبره الكتاب فالتطرف  
 قبله مبني على الضم كما  
 لا يخفى كتبه مصححه

من الطاعة كان ما هو أكثر منها أولى أن يحمد عليه وكذلك إذا باح كثير بشئ كان الأقل منه أولى أن يكون مباحا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فاذا كرم من كل واحد من هذين شيئين لنا ما في معناه قلت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله حرم من المؤمن دمه وماله وأن يظن به الا خيرا فاذا حرم أن يظن به ظنا مخالفا للخير يظهره كان ما هو أكثر من الظن المظهر (١) ظنا من التصريح له بقول غير الحق أولى أن يحرم ثم كيف يزيد في ذلك كان أحرم وقال الله عز وجل فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فكان ما هو أكبر من مثقال ذرة من الخير أجود وما هو أكبر من مثقال ذرة من الشر في المآثم أعظم وأباح لنادماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين وأباح أموالهم ولم يحظر علينا منها شيئا ذكره فكان ما لنا من أبدانهم دون الدماء ومن أموالهم دون كلها أولى أن يكون مباحا وقد يمنع بعض أهل العلم من أن يسمى هذا قياسا ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرمه ووجدوا له داخل في جلته فهو هو بعينه لاقياس على غيره ويقول مثل هذا القول في غيره هذا مما كان في معنى الحلال فأحل والحرام فحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويمتنع أن يسمى القياس الا ما كان يحتمل أن يشبه ما احتمل أن يكون فيه شها من معنيين مختلفين فصرفه الى أن يقبسه على أحدهما دون الآخر ويقول غيرهم من أهل العلم ما عدا النص من الكتاب والسنة وكان في معناه فهو قياس والله تعالى أعلم فان قال قائل فاذا كرم من وجوه القياس ما يدل على اختلافه في البيان والاسباب والحجة فيه سوى هذا الاول الذي يدرك العامة علمه قيل له ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل والوالدان برضعن أولادهن حولين كاملين الآية وقال تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتهم بالمعروف فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها وهم ولده بالمعروف بغير أمره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم على أن على الوالد رضاع ولده ونفقتهم صغارا فكان الولد من الوالد فجبر على اصلاحه في الحال التي لا يغني الولد فيها نفسه فقلنا اذا بلغ الاب أن لا يغني نفسه بكسب ولا مال فعلى ولده اصلاحه في نفقته وكسونه قياسا على الولد وذلك أن الولد من الوالد فلا يضيع شأه ومنه كما لم يكن للوالدان يضيع شأه من ولده اذ كان الولد منه وكان الوالدون وان بعدوا والولدون سفلا وفي هذا المعنى والله تعالى أعلم فقلت ينفق على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغني المحترف وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عبد داس للبتاع فيه يعيب فظهر عليه بعد ما استغله أن للبتاع رده بالعيب وله حبس الغلة بضمانة العبد فاستد لنا اذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكون لها حصصة من الثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال المشتري أنه انما جعلها له لانها حادثة في ملكه وضمانه فقلنا كذلك في غير النخل ولبن الماشية وصوفها وأولادها وولدها الجارية وكل ما حدث في ملك المشتري وضمانه وكذلك وطء الامة الثيب وخدمتها (قال) فنفرق علينا بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع غير الوطء من المملوك والمملوكه لما لكها الذي اشتراها وله ردها بالعيب (وقال) لا يكون له أن يرذ الامة بعد أن يطأها وان كانت ثيبا ولا يكون له غير النخل ولبن الماشية ولا صوفها ولا ولد الجارية لان كل هذا من الماشية والجارية والنخل والخراج ليس بشئ من العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لبعض من يقول هذا القول رأيت قولك الخراج ليس من العبد والتمر من الشجر والولد من الجارية أيا يجتمعان في أن كل واحد منهما كان حادثا في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال) بلى ولكن يفترقان في أن ما وصل الى السيد منهما يفترق وغير النخل منها وولد الجارية والماشية منها وكسب الغلام ليس منه انما هو شئ نحرق فيه فاكتسبه (قال) فقلت له رأيت ان عارضك معارض بمثل جئت فقال قضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الخراج بالنسيان والخراج لا يكون الا بما وصفت من التحرف وذلك بشغله عن خدمة

(١) قوله ظنا كذا في جميع النسخ وانظر ابن موقعه من الكلام وما اعرابه ولعله من زيادة النسخ فتأمل كتبه

محمده

مولاه فأخذله بالخراج العوض من الخدمة ومن نفقته على مملوكه وان وهبت له هبة والهبة لا تشغله عن شيء لم تكن لمالكه الاخر وردت الى الاول (قال) لا بل تكون للآخر الذي وهبت له وهو في ملكه قلت هذا ليس بخراج هذا من وجه غير الخراج (قال) وان كان فليس من العبد قلت ولكنه مفارق معنى الخراج لانه من غير وجه الخراج (قال) وان كان من غير وجه الخراج فهو حادث في ملك المشتري قلت وكذلك الثمرة والنساج حادث في ملك المشتري والثمره اذا باينت النخلة فليست من النخلة وقد تباع الثمرة ولا تتبعها النخلة والنخلة ولا تتبعها الثمرة وكذلك نتائج الماشية والخراج أولى أن يرد مع العبد لانه قد يتكلف فيه ما يتبعه من ثمر النخلة لوجاز أن يرد واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض أصحابنا بقولنا في الخراج ووطء الثيب وثمر النخل وخالفنا في ولد الجارية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ذلك كله لانه حادث في ملك المشتري لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون لمالك العبد المشتري شيء الا الخراج والخدمة ولا يكون له ما وهب للعبد ولا ما التقط ولا غير ذلك من شيء أفاده من كنز ولا غيره الا الخراج والخدمة ولا يكون له ثمر النخل ولابن الشاة ولا غير ذلك لان هذا ليس بخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الذهب بالذهب والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير الا متلا بمثل يدا بيد فلما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذه الاصناف المأكولة التي شبع الناس عليها حتى باعوها كيلا للعنيين أحدهما أن يباع منها شيء بمثله أحدهما نقد والاخر دين والثاني أن يرد ادق واحد منهما شيء على مثله يدا بيد كان ما كان بمعناها محرم ما قيسا عليها وذلك كل ما أكل مما يبيع موزونا لاني وجدت مجتمعته المعاني في أنها مأكولة ومشروبة والمشروب في معنى الماء كوله لانه كوله للناس إما قوت وإما غذاء وإماهما ووجدت الناس شحوا عليها حتى باعوها وزنا والوزن أقرب من الاحاطة من الكيل أو في معنى الكيل وذلك مثل العسل والزيت والسمن والسكر وغيره مما يؤكل ويشرب ويباع موزونا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل أفيمتلك ما يبيع موزونا أن يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى أن يقاس عليه من الوزن بالكيل قيل له ان شاء الله ان الذي منعنا ما وصفت من قياس الوزن بالوزن أن صحح القياس اذا قست الشيء بالشيء أن تحكم له بحكمه فلو قست العسل والسمن بالدنانير والدرهم فكنت انما حرمت الفضل في بعضها على بعض اذا كانت جنسا واحدا قياسا على الدنانير والدرهم لكان يجوز أن تشتري بالدنانير والدرهم نقدا عسلا وسمنًا الى أجل فان قال نجييزه بما أجاز به المسلمون قيل له ان شاء الله تعالى فاجازة المسلمين له دلتي على أنه غير قياس عليه لو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يحل أن يتبايع الا يدا بيد كما لا تحل الدنانير بالدرهم الا يدا بيد فان قال أفتجدل حين قسته على الكيل حكمت له حكمه قلت نعم لا أفرق بينه في شيء بحال فان قال فلا يجوز أن يشتري بمدخنة نقدا ثلاثة أرطال زيت الى أجل (قلت) لا يجوز أن يشتري ولا شيء من الماء كوله والمشروب بشيء من غير صنعه الى أجل حكم الماء كوله المكيل حكم الماء كوله الموزون فان قال فما تقول في الدنانير والدرهم (قلت) محرمات في أنفسها لا يقاس شيء من الماء كوله عليها لانه ليس في معناها والماء كوله المكيل محرم في نفسه ويقاس به ما في معناه من المكيل والموزون عليه لانه في معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فافرق بين الدنانير والدرهم (قلت) لم أعلم مخالفًا من أهل العلم في اجازة أن يشتري بالدنانير والدرهم الطعام المكيل والموزون الى أجل وذلك لا يجوز في الدنانير والدرهم واني لم أعلم منهم مخالفًا في أني لو علمت معدنا فأذيت الحق فيما خرج منه ثم أقامت فضته أو ذهبه عندي دهرى كان على في كل سنة أداء زكاتها ولو حصدت طعام أرض فأخرجت عشره ثم أقام عندي دهر الم يكن على فيه زكاة وفي أني لو استهلك لرجل شيئا قوم على دنانير أو دراهم لانها الاثمان في كل مال المسلم الا الديار فان قال هذا هكذا قلت فالاشياء تتفرق بأقل مما



وصفت لك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا عا مافي أهل العلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في جنابة الحر المسلم على الحر خطأ مماثلة من الابل على عاقلة الجاني وعاما فهم أنها في مضي ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وباسنان معلومة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل هذا على معان من القياس سأذكر منها ان شاء الله تعالى بعض ما يحضرنى منها أنا ووجدنا عا مافي أهل العلم أن ما جنى الحر المسلم من جنابة عمدا أو فساد مال لأحد على نفس أو غيره ففي ماله دون عاقلته وما كان من جنابة في نفس خطأ فعلى عاقلته ثم وجدناهم مجتمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية من جنابته في الجراح فصاعدا ثم افرقوا فيما دون الثلث فقال بعض أصحابنا لا تعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة الموضحة وهي نصف عشر الدية فصاعدا ولا تعقل ما دونها فقلت لبعض من قال تعقل نصف العشر ولا تعقل ما دونها هل يستقيم القياس على السنة الابدأ وحدهين قال وما هما قلت أن تقول لما وجدت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة قلت به اتباعا فما كان دون الدية ففي مال الجاني ولا أقيس على الدية غيرها لان الأصل أن الجاني أولى أن يغرم جنابته من غيره كما يغرمها في غير الخطأ في الجراح وقد أوجب الله عز وجل على القاتل خطأ دية ورقبة فرميت أن الرقبة في ماله لانها من جنابته وأخرجت الدية من هذا المعنى اتباعا وكذلك أتبع في الدية فأصرف عما دونها الى أن تكون في ماله لانه أولى بغرم ما جنى من غيره وكما أقول في المسح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا أقيس عليه غيره أو يكون القياس من وجه ثان فان قال وما هو قلت اذا أخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الجنابة خطأ على النفس مما جنى الجاني على غير النفس ومما جنى على نفس عمدا فجعل عاقلته يضمنونها وهي الاكثر جعلت عاقلته يضمنون الاقل من جنابته الخطا لان الاقل أولى أن يضمنوا عنه من الاكثر وفي مثل معناه (قال) هذا أولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح على الخفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت هذا كما قلت ان شاء الله تعالى وأهل العلم مجتمعون على أن يغرم العاقلة الثلث وأكثروا دليل على أنهم قد قاسوا بعض ما هو أقل من الدية بالدية قال أجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قد قال صاحبنا أحسن ما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعدا وحكي أنه الامر عندهم أفرأيت إن اخرجتهم محججيتين قال وما هما قلت أنا وأنت مجتمعان على أن تغرم العاقلة ثلث الدية فأكثر ومختلفان فيما هو أقل منه وانما قامت الحجة بالجماعى واجماع على الثلث ولا خبر عندك في أقل منه ما تقول له (قال) أقول ان اجماعى من غير الوجه الذى ذهبت اليه اجماعى انما هو قياس على أن العاقلة اذا غرمت الاكثر ضمنت ما هو أقل منه فن حد ذلك الثلث أفرأيت ان قال لك غيرك بل تغرم تسعة أعشار ولا تغرم ما دونه (قلت) فان قال لك الثلث يفدح من غرمه وانما قلت تغرم معه أو عنه لانه فادح ولا تغرم ما دونه لانه غير فادح (قال) أفرأيت من لا مال له الا درهمين أما يفدحه أن يغرم الثلث من الدرهمين فيبقى لا مال له أفرأيت من له دنيا عظيمة هل يفدحه الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أفرأيت لو قال لك هو لا نقول الامر عندنا الا والامر مجتمع عليه بالمدينة قال والامر المجتمع عليه بالمدينة أقوى من الاخبار المنفردة قال فكيف نكلف ان حكي لنا الاضعف من الاخبار المنفردة وامتنع من أن يحكي لنا الاقوى اللازم من الامر المجتمع عليه قلنا فان قال لك قائل لقلة الخبر وكثرة الاجماع عن أن يحكى وأنت قد تصنع مثل هذا فتقول هذا أمر مجتمع عليه (قال) لست أقول ولا واحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه الا لما لا تلقى عالما أبدا الا قاله لك وحكاه عن قبله كالظهر أربعا وكثيرا وما أشبه هذا وقد أجده يقول الامر المجمع عليه وأجد بالمدينة من أهل العلم كثيرا يقول بخلافه وأجد عامة أهل البلدان على خلاف ما يقول المجتمع عليه (قلت) له فقد يلزمك في قولك لا يفدح ما دون الموضحة مثل ما لزمه في الثلث فقال ان لي فيه علة بان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بنى

(قلت) له أفرأيت أن عارضك معارض فقال فلا أقضي فمادون الموضحة بشئ لأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقض فيه بشئ قال ليس ذلك له وهو اذالم يقض فمادونها بشئ فلم يهدر مادونها من الجراح (قلت) فكذلك يقول لك هو واذالم يقل لاتعقل العاقلة مادون الموضحة فلم يحترم أن تعقل العاقلة مادونها ولو قضى في الموضحة ولم يقض فمادونها على العاقلة ما منع ذلك العاقلة أن تغرم مادونها اذا غرمت الاكثر غرمت الاقل كما قلنا نحن وأنت واحتجبت على صاحبنا ولو جاز هذا لك جاز عليك ولو قضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنصف العشر على العاقلة أن يقول قاتل نغرم نصف العشر والدية ولا نغرم ما بينه ما ويكون ذلك في مال الخاني ولكن هذا غير جائز لاحد والقول فيه أن جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة وان كان درهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قد قال بعض أصحابنا اذا جنى الحر على العبد جناية فأتى على نفسه أو مادونها خطأ فهي في ماله دون عاقلته ولا تعقل العاقلة عبدا فقلنا هي جناية حر واذ اقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان عاقلة الحر تحمل جانيته في الحر اذا كانت غرما للاحق بجانيته خطأ فكذلك جانيته في العبد اذا كانت غرما من خطأ والله تعالى أعلم وقلت بقولنا فيه وقلت من قال لاتعقل العاقلة عبدا احتل قوله لاتعقل جناية عبدا لانها في عنقه دون مال غيره فقلت بقولنا ورأيت ما احتججنا به من هذا حجة صحيحة داخله في معنى السنة (قال) أجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال صاحبك وغيره من أصحابنا جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية ففي عينه نصف ثمنه وفي موضحة نصف عشر ثمنه وخالفنا فيه فقلت في جراح العبد ما نقص من ثمنه (قال) فانا أبدأ فأسألك عن حجة في قواك جراحة العبد في ثمنه كجراح الحر في دية أخبرنا قتلة أم قيسا (قلت) أما الخبر فيه فمن سعيد بن المسيب (قال) فاذكره (قلت) أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه فسمعت منه هكذا كثيرا وربما قال كجراح الحر في دية وأخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث ابن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية قال ابن شهاب وان ناسا يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال انما سألتك خبرا تقوم به حجتك فقلت له قد أخبرتك اني لا أعرف فيه خبرا عن أحد أعلی من سعيد بن المسيب (قال) فليس في قوله حجة (قلت) وما ادعيت ذلك فترده على (قال) فاذا كرر الحجة فيه (قلت) قلته قياسا على الجناية على الحر (قال) فديفارق الحر في أن دية الحر مؤقته وديته ثمنه فيكون بالسلع من الابل والدواب وغير ذلك أشبه لان في كل واحد منهما ثمن (قلت) وهذا حجة لمن قال لاتعقل العاقلة ثمن العبد عليك (قال) ومن أين (قلت) يقول لك لم قلت تعقل العاقلة ثمن العبد اذا جنى عليه الحر قيمته وهو عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بغير جناية ضمنها في ماله (قال) هو نفس محرمة (قلت) والبعير نفس محرمة على قاتله (قال) ليست كحرمة المؤمن (قلت) ويقول لك ولا العبد كحرمة الحر في كل أمره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت هو عندك بمجامع الحر في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال نعم (قلت) وحكم الله تعالى في المؤمن يقتل خطأ بدية وتحرير رقة قال نعم (قلت) وزعت أن في العبد تحرير رقة كهي في الحر وعتا وأن الثمن كالدية (قال) نعم قلت وزعت أنك تقتل الحر بالعبد قال نعم (قلت) وزعتا أنا تقتل العبد بالعبد قال وأنا أقوله (قلت) فقد جامع الحر في هذه المعاني عندنا وعندك في أن بينه وبين المملوك مثله قصاصا في كل جرح وجامع البعير في معنى أن دية ثمنه فكيف اخترت في جراحه أن تجعلها كجراح البعير فتجعل فيه ما نقصه ولم تجعل جراحه في ثمنه كجراح الحر في دية وهو بمجامع الحر في خمسة معان وبفارقته في معنى واحد أليس أن تقبسه على ما يجامعه في خمسة معان أولى بك من أن تقبسه على ما يجامعه في معنى واحد مع أنه يجامع الحر في أكثر من هذا ان ما حرم الله على الحر محترم عليه وان عليه الحدود والصلوات والصوم وغيرها من الفرائض وان ليس من البهائم يسبيل (قال) قد رأيت دية ثمنه (قلت) وقد رأيت دية المرأة نصف دية الرجل فامنع

ذلك جراحها أن تكون في دينها كما كانت جراح الرجل في دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقالت له  
إذا كانت الدية في ثلاث سنين ابلا أثلاثا أفليس قد زعمت أن الأبل تكون بصفة دينها فكيف أنكرت  
أن تستري الأبل بصفة إلى أجل ولم تقسه على الدية ولا على الكفاية ولا على المهر وأنت تحيز في هذا كله أن  
تكون الأبل بصفة دينها خالف في القياس وخالف الحديث نصاعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه  
استسلف بعير أتم أمر بقضائه بعد (قال) كرهه ابن مسعود فقالت له أوفى أحدم مع رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم حجة (قال) لأن ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قلت) هو ثابت باستسلافه  
بعير أو قضائه خير منه وثابت في الديات عندنا وعندك وهذا في معنى السنة (قال) فما الخبر الذي يقاس  
عليه (قلت) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم استسلف من رجل بعيرا فجاءته أبل فأمرني أن أقضيه إياه فقالت ما أجدي الأبل إلا جلا خيارا  
فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء (قال) فما الخبر الذي لا يقاس عليه (قلت) له ما كان  
لله عز وجل فيه حكم منصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة بتخفيف في بعض  
الفرض دون بعض عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون ما سواه ولم  
نفس ما سواه عليه وهكذا ما كان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة  
تفارق حكم العام (قال) ومثل ماذا (قلت) فرض الله عز وجل الوضوء على من قام إلى الصلاة من  
نومه فقال عز وجل إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم  
إلى الكعبين فقصد قصد الرجلين بالفرض كما قصد قصد ما سواه من أعضاء الوضوء فلما مسح رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين لم يكن لنا والله تعالى أعلم أن نسمح على عمامة ولا برقع ولا قفازين  
فيما علمنا وأثبتنا الفرض في أعضاء الوضوء كلها ورخصنا مسح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المسح  
على الخفين دون ما سواه (فقال) أفعد هذا خلافا للقرآن (قلت) لا تخالف سنة لرسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فما معنى هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرض  
امسح القدمين الماء من لا خفي عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت)  
نعم كما جاز أن يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استدلالا بأن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد وقال الله عز وجل والساوق والسارقة فاقطعوا أيديهما  
جزاء عما كسبنا نكالا من الله والله عزير حكيم فدللت السنة على أن الله عز وجل لم يرد بالقطع كل السارقين  
فكذلك دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسح أنه قصد بالفرض في غسل القدمين من لا خفي  
عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) فما مثل هذا في السنة (قلت) نعم رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم عن بيع التمر بالتمر الامثلة مثل وسئل عن الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا يبس فقبل نعم فهي عنه  
وهي عن المزابنة وهي كل ما عرف كيله بمما فيه الراب من الجنس الواحد يجزأ في لا يعرف كيله منه وهذا  
كله مجتمع المعاني ورخص أن تباع العربا بخرصها تمرأيا كلها أهلها رطبا فرخصنا في العربا بأرخاصه وهي  
بيع الرطب بالتمر وداخله في المزابنة بأرخاصه فأثبتنا التحريم محرما عامافي كل شئ من صنف واحد ما كول  
بعض جزأ وبعضه بكيل للمزابنة وأحلنا العربا بأرخاصه باحلاله من الجملة التي حرم ولم ينطل أحد الخبرين  
بالآخر ولم نجعله قياسا عليه (قال) فما وجه هذا (قلت) يحتمل وجهين أولا هما عند الله تعالى  
أعلم أن يكون منهي عنه جملة أراد به ما سوى العربا ويحتمل أن يكون أرخص فيها بعد دخولها في جملة  
النهي فأيهما كان فعلنا طاعته باحلال ما أحل وتحريم ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقضى  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالدية في الحر المسلم يقتل خطأ ما نمت الأبل وقضى به إلى العاقلة  
فكان العمد بخالف الخطأ في القود والمأثم وبوافقه في أنه قد يكون فيه دينه فلما كان قضاء رسول الله

قوله فأثبتنا التحريم  
محرما هكذا في جميع  
التسخ وانظر كتبه  
مصححه

صلى الله تعالى عليه وسلم على كل امرئ فيما رزقه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر يقتل خطأ قضينا على العاقلة في الحر يقتل خطأ بما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجعلنا الحر يقتل عمدا اذا كانت فيه دية في مال الجاني كما كان كل ما جنى في ماله غير الخطا ولم نفس مال رزقه من غرم بغير جراح خطأ على مال رزقه يقتل الخطا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل وما الذي يغرم الرجل من جنائته وما رزقه غير الخطا (قلت) قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال فان أحصرتم فما استيسر من الهدي وقال عز وجل والذين يظاهرون منكم من نسائهم الآية وقال جل وعلا ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم وقال فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن على أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فدل الكتاب والسنة ولم يختلف المسلمون فيه أن هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه الله عز وجل أو أوجبه الله عليه لادمين بوجوده لزمته فله لا يكلف أحد غرمه عنه ولا يجوز أن يجني رجل ويغرم غير الجاني الا في الموضع الذي سنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه خاصة من قتل الخطا وجنائه على الادمين خطأ والقياس فيما جنى على هجمة أو متاع أو غيره على ما وصفت أن ذلك في ماله لان الاكثر المعروف أن ما جنى في ماله فلا يقاس على الأقل ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر يقتل الخطا فتعقله العاقلة وما كان من جنائته خطأ على نفس أو جرح خيرا أو قياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنين بغرة عبد أو أمة وقوم أهل العلم الغرة خمس من الابل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما لم يحل أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سأل عن الجنين أذكر أم أنثى اذ قضى فيه فسوى بين الذكر والانثى اذا سقط ميتا ولو سقط حيا فبات جعلوا في الرجل مائة من الابل وفي المرأة خمسين (قال الشافعي) فلم يجز أن يقاس على الجنين شيء من قبل أن الجنائيات على من عرفت حياته موقوفات معروفات فيها بين الذكر والانثى وأن لا يختلف الناس في أن لو سقط الجنين حيا ثم مات كانت فيه دية كاملة ان كان ذكر افسائه من الابل وان كانت أنثى فخمسون من الابل وان المسلم ين فيما علمت لا يختلفون في أن الرجل لو قطع المولى لم يكن في واحد منهم دية ولا أرض والجنين لا يبعد وأن يكون حيا وميتا فلما حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بحكم فارق حكم الاحياء والاموات وكان مغيب الامر كان الحكم بما حكم به على الناس اتباعا لامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فهل تعرف له وجهها (قلت) وجهها واحد والله تعالى أعلم (قال) ماهو (قلت) يقال اذا لم يعرف له حياة وكان لا يصلى عليه ولا يرث فالحكم فيها أنها جنابة على أمه وقت فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا قومها المسلمون كما وقت في الموضحة (قال) فهذا وجهه (قلت) وجهه لا يبين الحديث أنه حكم به له فلا يصح أن يقال انه حكم به له ومن قال انه حكم به لهذا المعنى قال هو لارأه دون الرجل وهو لا م دون أبيه لانه عليها جنى ولا حكم للجنين يكون به مورا ولا يورث من لا يرث (قال) فهذا قول صحيح قلت الله تعالى أعلم (قال) فان لم يكن هذا وجهها فيقال لهذا الحكم (قلت) يقال له سنة تعبد العباد بان يحكموا بها (قال) وما يقال لغيره مما يدل الخبر على المعنى الذي له حكم به (قيل) حكم سنة تعبدوا بها الامر عرفوا المعنى الذي تعبدوا له في السنة فقا سوا عليه ما كان في مثل معناه (قال) فاذا كرمته وجهها غير هذا ان حضره تجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس (فقلت) له قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في المصرة امن الابل والغنم اذا حلبها ثم تربيها ان أحب أمسكها وان أحب ردها وصاعا من غمر وقضى أن الخراج بالضمان فكان معقولا في الخراج بالضمان أنى اذا ابتعت عبدا فأخذت له خراجا ثم ظهرت منه على عيب يكون له رده فما أخذت من الخراج والعبد في ملكي فقيهه خصلتان احدهما أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصه من الثمن والاخرى (١) أنها في ملكي في الوقت

(١) قوله أنها في ملكي كذا في جميع النسخ بتأنيث ضمير أنها ولعله من تحريف الناسخ والوجه التذكير كبر كنه

معه

الذي خرج فيه العبد من ضمان بآئعه الى ضمانى فكان العبد لومات مات من مالى وفى ملكي فلو شئت حبسته  
بعيه فكذلك الخراج فقلنا بالقياس على حديث الخراج بالضمن فقلنا كل ما خرج من غمر حائط اشترته  
أو ولد ماشية أو جارية اشتريتها فهو مثل الخراج لانه حدث فى ملك مشتريه لافى ملك بآئعه وقلنا فى المصراة  
اتباع الامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم نقس عليه وذلك أن الصفقة وقعت على شاة بعينها فيها  
لبن مجبوس مغيب المعنى والقيمة ونحن نحيط أن لبن الابل والغنم يختلف وألبان كل واحد منهما يختلف  
فلما قضى فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شئ موقت وهو صاع من تمر قلنا به اتباعا لامر رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فلو اشترى رجل شاة مصراة فظلمها ثم رضىها بعد العلم بعيب التصرية  
فأسكها شهر ايجلتها ثم ظهر منها على عيب دلالة البائع غير التصرية كان له ردّها وكان له اللبن بغير شئ  
بمثلة الخراج لانه لم يقع عليه صفقة البيع وانما هو حادث فى ملك المشتري وكان عليه أن يرد فيما أخذ من  
لبن التصرية صاعا من تمر كما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فنكون قد قلنا فى لبن التصرية خبرا  
وفى اللبن بعد التصرية قياسا على الخراج بالضمن ولبن التصرية مفارق للبن الحادث بعده لانه وقعت  
عليه صفقة البيع واللبن بعده حادث فى ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى فان قال قائل وقد يكون أمر واحد يؤخذ من وجهين قيل له نعم اذا جع أمرين مختلفين أو أمورا  
مختلفة فان قال قائل لى من ذلك شئ غير هذا قلت المرأة يبلغها وفاة زوجها فتعت ثم تزوج ويدخل بها  
الزوج فيظهر حيا فلها الصداق وعليها العدة والولد لاحق ولا حد على واحد منهما ويفرق بينهما ولا يتوارثان  
وتكون الفرقة فسحا بلا طلاق فحكم له اذا كان ظاهره حلالا حكم الحلال فى ثبوت الصداق والعدة والحقوق  
الولد ودرء الحد وحكم عليه اذا كان حراما فى الباطن حكم الحرام فى أن لا يقرأ عليه ولا يحل اصابته بذلك  
النكاح اذا علم به ولا يتوارثان ولا يكون الفسخ طلاقا لانها ليست زوجة ولهذا أشباه مثل المرأة تسكح  
فى عذتها

### (باب الاختلاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) لى قائل فانى أجد أهل العلم قديما وحديثا مختلفين فى بعض  
أمرهم فهل يسعهم ذلك (فقلت) له الاختلاف من وجهين أحدهما محترم ولا نقول ذلك فى الآخر  
(قال) فما الاختلاف المحرم (قلت) كل ما أقام الله تعالى به الحجّة فى كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه  
وسلم منصوصا ينال بحل الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك يحتمل التأويل أو يدرك قياسا فذهب  
المأول أو القاس الى معنى يحتمله الخبر والقياس وان خالفه فيه غيره لم أقل انه يضيق عليه ضيق الاختلاف  
فى المنصوص (قال) فهل فى هذا حجة تبين فرق بين الاختلافين (قلت) قال الله عز وجل فى ذم  
الاختلاف والتفرق وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم اليينة وقال تعالى ولا تكونوا  
كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات فذم الاختلاف فيما جاءتهم به اليينات فأما ما كلفوا  
فيه الاجتهاد فقد مثله لك بالقبلة والشهادة وغيرهما (قال) فلى بعض ما افرق فيه من روى قوله من  
السلف مما الله فيه نص حكم يحتمل التأويل وهل يوجد على الصواب فيه دلالة (قلت) قل ما اختلفوا  
فيه الا وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو قياسا عليها  
أو على واحد منهما (قال) فاذا كرمه شئ فقلت له قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة  
أشهر فقلت عائشة رضى الله تعالى عنها الاقراء الاطهار وقال بمنى معنى قوله يزيد بن ثابت وابن عمر  
وغيرهما وقال نفر من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الاقراء اخيض فلا تحل المطة حتى تغسل  
من الحيضة الثالثة (فقال) والى أى شئ تراهم ذهب هؤلاء وهؤلاء (قلت) يجمع الاقراء أنها أوقات

والاوقات في هذا علامات تمر على المطلقة تحتبس بها عن النكاح حتى تستكملها وذهب من قال الاقراء  
الحيض فيما نرى والله تعالى أعلم الى أن قال ان المواقيت أقل الاسماء لانها أوقات والاوقات أقل مما بينها  
كما أن حدود الشيء أقل مما بينها والحيض أقل من الطهر فهو في اللغة أولى أن يكون وقتا كما يكون الهلال  
وقتا فاصلا بين النهرين ولعله ذهب الى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر في سبي أو طاس أن يستبرأ  
قبل أن يوطأ بجمضة فذهب الى أن العدة استبراء وأن الاستبراء حيض وأنه فرق بين استبراء الامه والحرة  
وان الحرة تستبرأ بثلاث حيض كوامل تخرج منها الى الطهر كما تستبرأ الامه بجمضة كاملة تخرج منها الى  
الطهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هذا مذهب فكيف اخترت غيره والآية محتملة للمعنيين عندك  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ان الوقت برؤية الالهة انما هو علامة جعلها الله تعالى للشهور  
والهلال غير الليل والنهار وانما هو جاع لثلاثين أو تسع وعشرين كما يكون السلاطون والعشرة  
والعشرون جماعا يستأنف بعده العدد ليس له معنى غير هذا وان القرء وان كان وقتا فهو من عدد الليل  
والنهار والحيض والطهر في الليل والنهار من العدة وكذلك شبه الوقت بالحدود وقد تكون الحدود داخله  
فيما حدث به وخارجة منه غير بائن منها فهو وقت بمعنى (قال) وما المعنى (قلت) الحيض هو أن يرخي  
الرحم الدم حتى يظهر والطهر أن يقرى الرحم الدم فلا يظهر ويكون الطهر والقرء الحبس لا الارسال  
فالطهر اذا كان يكون وقتا أولى في اللسان بمعنى القرء لانه حبس الدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين طلق عبد الله بن عمر  
امرا أنه حائضا أن يأمره رجعتها وجبها حتى تظهر ثم يطلقها طاهرا من غير جماع وقال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
يعني قول الله والله تعالى أعلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن  
الله عز وجل أن العدة الطهر دون الحيض وقال الله عز وجل ثلاثة قروء فكان على المطلقة أن تأتي بثلاثة  
قروء وكان الثالث لو أبطأ عن وقته زمانا لم تحل حتى تكون حائضا أو يؤيس من الحيض أو يخاف ذلك عليها  
فتعذر بالشهور لم يكن للفصل معنى لان الفصل رابع غير الثلاثة ويلزم من قال الفصل عليها أن يقول لو  
أقامت سنة أو أكثر لا تغسل لم تحل فكان قول من قال الاقراء الاطهار أشبه بمعنى الكتاب واللسان واضح  
على هذه المعاني والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما أمر النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم أن يستبرأ السبي بجمضة فالظاهر لان الطهر اذا كان متقدما للجمضة ثم حاضت الامه حيضة كاملة  
صححة برئت من الحبل في الظاهر وقد ترى الدم فلا يكون صحيحا انما يصح حيضة بان تكمل الحيضة فأى  
شئ من الطهر كان قبل حيضة كاملة صححة فهو براءة من الحبل في الظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
والمعدة تعتد بمعنيين استبراء ومعنى غير استبراء مع استبراء فقد جاءت بحيضتين وطهرين وطهر ثالث فلو أريد  
بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ولكنه أريد بها مع الاستبراء التبعيد (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى (قال) أفترى جدي في غير هذا مما اختلفوا فيه مثل هذا (قلت) نعم وربما وجدناه أوضح وقد بينا  
بعض هذا فيما اختلف الرواة فيه من السنة وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في معناه ان شاء الله  
تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال  
عز وجل واللاتي ينسن من الحيض من نساءكم ان اربتنم فعدتهن ثلاثة أشهر الى أن يضعن حملهن وقال  
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أصحاب رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الله في المطلقات أن عدة الحوامل أن يضعن حملهن وذكر في المتوفى عنها أن  
تعتد أربعة أشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا وأن تضع حملها حتى تأتي  
بالعدتين معا لم يكن وضع الحمل انقضاء العدة نصا لا في الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كأنه

يذهب الى أن وضع الحمل براءة وأن الاربعة الاشهر وعشرا تعبد وأن المتوفى عنها تكون غير مدخول بها  
فأتى بأربعة أشهر وعشروانه وجب عليها شيء من وجهين ولا يسقط أحدهما كالأول وجب عليها حقان  
لرجل لم يسقط أحدهما حق الآخر كما إذا نكحت في عدتها فأصيبت اعتدت من الأول ثم اعتدت من  
الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غيره من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا  
وضعت ذابطها فدخلت ولو كان زوجها على السرير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت الآية  
محملة المعنيين معا وكان أشبههم بالمعقول الظاهر أن يكون الحمل انقضاء العدة (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن وضع الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل  
معناه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله  
ابن عتبة عن أبيه أن سبعة بنت الحرث الأسلمية وضعت بعد وفاة زوجها بلبال فترها أبو السنابل بن بعكك  
فقال قد تصنعت للزواج أنها أربعة أشهر (١) وعشرا فذكرت سبعة ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقال كذب أبو السنابل أو ليس كما قال أبو السنابل قد حملت فتر زوجي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال  
أما ما دلت عليه السنة فلا حاجة لأحد خالف قوله السنة ولكن إذا كرم من خلافهم ما ليس فيه نص سنة مما  
دل عليه القرآن ونصا واستنباطا وأدل عليه القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قال الله عز  
وجل للذين يؤولون من نسائهم ثم تربص أربعة أشهر إلى سميع عليم فقال لا كرم من روى عنه من أصحاب  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندنا إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى فاما أن ينيء وإما أن يطلق  
وروى عن غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عزيمة الطلاق انقضاء الاربعة الاشهر  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يحفظ في هذا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « بأبي هو وأمي »  
سأ (قال) فالي أي القولين ذهبت (قلت) ذهبت الى أن المولى لا يلزمه طلاق وإن امرأته إذا طلبت  
حقها منه لم أعرض له حتى تمضي أربعة أشهر فادامضت أربعة أشهر قلت له في أوطلق والقيضة الجماع  
(قال) فكيف اخترته على القول الذي يخالفه (قلت) رأيته أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل وبالمعقول  
(قال) وما دل عليه من كتاب الله (قلت) له لما قال الله عز وجل للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة  
أشهر كان الظاهر في الآية أن من أنظره الله عز وجل أربعة أشهر في شيء لم يكن عليه سبيل حتى تمضي أربعة  
أشهر (قال) فقد يحتمل أن يكون كذب الله عز وجل جعل له أربعة أشهر ينيء فيها كما تقول قد أجلتك  
في بناء هذه الدار أربعة أشهر تفرغ فيها منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له هذا لا يتوهمه من  
خو طوبه حتى يشترط في سياق الكلام ذلك ولو قال قد أجلتك فيها أربعة أشهر كان اغما أجله أربعة أشهر  
لا يجد عليه سبيل حتى تنقضي ولم يفرغ منها فلا ينسب اليه أن لم يفرغ من الدار وأنه أخلف في الفراغ منها  
ما بقي من الاربعة الاشهر شيء فإذا لم يبق منها شيء لزمه اسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على أن  
تقارب الاربعة وقد بقي منها ما يحيط العلم أنه لا يبنيه فيما بقي من الاربعة الاشهر وليس في القيضة دلالة  
على أن لا ينيء في الاربعة الا بعضها لان الجماع يكون في طرفه عين فلو كان على ما وصفت يرايل حاله حتى  
تمضي أربعة أشهر ثم يرايل حاله الأولى فإذا رايلها صار الى أن الله حقا عليه فاما أن ينيء واما أن يطلق فلو  
لم يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما ذهبت اليه كان قولها أو لاها ما بها ما وصفتنا لانه ظاهرها  
والقرآن على ظاهره حتى تأتي دلالة منه أو من سنة أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر (قال) فقال فما  
في سياق الآية ما يدل على ما وصفت (قلت) لما ذكر الله عز وجل أن للمولى أربعة أشهر ثم قال فان فاؤا  
فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فذكر الحكيم معا بل افصل أنهما انما يقعان  
بعد الاربعة الاشهر لانه انما جعل عليه القيضة أو الطلاق وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد لا يتقدم  
واحد منهما صاحبه وقد ذكر في وقت واحد كما يقال له في الرهن أفده أو يبيعه عليك بلا فصل وفي كل

(١) قوله وعشرا هكذا  
في جميع النسخ بالنصب  
وكأنه على اللغة  
الاسدية ان لم يكن  
تحريفا من النسخ  
الأول كتبه مصححه

ما خيره فاعل كذا أو كذا بلا فصل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكون كذا بلا فصل فيقال الفية فيما بين أن يولى إلى أربعة أشهر وعزبة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر فيكونان حكمين ذكرهما يفسح في أحدهما ويضيق في الآخر (قال) فأنت تقول إن فاء قبل الأربعة الأشهر فهي فية (قلت) نعم كنت تقول إذا قضيت حقا عليك إلى أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسن متطوع بتقدمه قبل أن يحل عليك الأجل (قال) وقلت له أرأيت من الأثم كان من معالي الفية في كل يوم إلا أنه لم يجمع حتى تنقضي أربعة أشهر (قال) فلا يكون إلا زماع على الفية شيئا حتى يفيء والفية الجماع إذا كان قادرًا عليه (قلت) ولو جامع لا ينوي فية خرج من طلاق الإيلاء لأنه المعنى في الجماع (قال) نعم (قلت) فكذلك لو كان عازما على أن لا يفيء يحلف في كل يوم أن لا يفيء ثم جامع قبل مضي الأربعة الأشهر بطرفة عين خرج من طلاق الإيلاء وإن كان جماعه لغير الفية خرج من طلاق الإيلاء (قال) نعم (قلت) (١) فلا يضيع عزمه على أن لا يفيء ولا يمنع جماعه بلدة لغير الفية إذا جاء بالجماع من أن يخرج به من طلاق الإيلاء عندنا وعندك قال هذا كما قلت وخروجه بالجماع على أي معنى كان الجماع (قلت) وكيف يكون عازما على أن يفيء في كل يوم فإذا مضت أربعة أشهر رزقه الطلاق وهو لم يعزم عليه ولم يتكلم به أرى هذا قول لا يصح في المعقول لأحد (قال) فما يفسده من قبل المعقول (قلت) أرأيت إذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك أبدا أهو كقوله أنت طالق إلى أربعة أشهر (قال) إن قلت نعم قلت فإن جامع قبل الأربعة الأشهر (قال) فلا ليس مثل قوله أنت طالق إلى أربعة أشهر (قلت) فتكلم المولى بالإيلاء ليس هو طلاق انما هي عين ثم جاءت عليها مدة جعلتها طلاقا أيجوز لأحد يعقل من حيث يقول أن يقول مثل هذا لا يجبر لأمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هو يدخل عليك مثل هذا (قلت) وأين هو قال أنت تقول إذا مضت أربعة أشهر وقف فأن فاء والواجب بر على أن يطلق قلت ليس من قبل أن الإيلاء طلاق ولكن ما عين جعل الله لها وقتا يمنع بها الزوج من الضرار وحكم عليه إذا كانت أن يجعل عليه إماما أن يفيء أو أيا من يطلق وهذا حكم حدث بمضي الأربعة الأشهر غير الإيلاء ولكنه مؤقت يجبر صاحبه على أن يأتي بأيها شاء فية أو طلاقا فإن امتنع منهما أخذ منه الذي يقدر على أخذه منه وذلك أن يطلق عليه لأنه لا يحل له أن يجمع عنه

(١) قوله فلا يضيع  
هكذا في بعض النسخ  
وفي بعض آخر فلا يضيع  
بغير ياء وانظر كتبه  
مصححه

### (باب في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلفوا في الموارث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب مذهبه يعطى كل وارث ما سمي له فإن فضل فضل ولا عصبية لميت ولا ولاء كان ما بقي للجماعة المسلمين وروى عن غيره منهم أنه كان يرث فضل الموارث على ذوى الأرحام فلما أن رجلا ترك أخته ورثته النصف ورث عليها النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس لم يرث فضل الموارث (قلت) استدلالا بكتاب الله تعالى (قال) وأين يدل كتاب الله تعالى على ما قلت (قلت) قال الله عز وجل إن امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد الآية وقال وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين الآية فذكر الأخت منفردة فأنتهى بها أجل وعز إلى النصف والأخ منفردة فأنتهى به إلى الكل وذكر الإخوة والأخوات فجعل للأخت نصف ما لا يخ و كان حكمه جل وعز في الأخت منفردة ومع الأخ سواء بانهم الاتساي الأخ وأنها تأخذ النصف مما يكون له من الميراث فلما قلت في رجل مات وترك أخته لها النصف بالميراث وأرد عليها النصف كنت قد أعطيتها الكل منفردة وانما جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فإني لست أعطيتها النصف الباقي ميراثا انما أعطيتها إياهم ردا (قلت) وما معنى ردا شيء استحسنه وكان البطل أن تذهب حيث شئت فان شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد النسب منه أو يكون ذلك لك قال ليس ذلك لهما كرم ولكني جعلته ردا عليها بالرحم فقلت ميراثا



(قال) فان قلته قلت اذا تكون ورثتها غير ما ورثتها الله عز وجل (قال) فأقول لك ذلك لقول الله تبارك وتعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله (قال) فقلت له وأولو الارحام نزلت بأن الناس توارثوا بالخلف ثم توارثوا بالاسلام والهجرة فكان المهاجرين المهاجرين ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا وهو أقرب اليه من ورثته فنزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض الله لهم (قال) فاذا كر الدليل على ذلك (فقلت) وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فيما فرض الله لهم ألا ترى أن من ذوى الارحام من يرث ومنهم من لا يرث وان الزوج يكون أكثر ميراثا من أكثر ذوى الارحام ميراثا وانك لو كنت انما تورث بالرحم كانت رحم الابنة من الاب كرحم الابن وكان ذوو الارحام يرثون معا ويكونون أحق به من الزوج الذي لا رحمه له ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتها فيما ذكرنا في أن تنزل أخته ومواليه وهي اليه أقرب فتعطي أخته النصف ومواليه النصف ولبسوا بذوى الارحام ولا مفروض لهم في كتاب الله فرض منصوص

### (باب الاختلاف في الجد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلفوا في الجد فقال زيد بن ثابت وروى عن عمرو عثمان وعلي وابن مسعود يورث معه الاخوة وقال أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة أنهم جعلوه أباً وأسقطوا الاخوة معه (قال) فكيف صرتم الى أن ثبت ميراث الاخوة مع الجد بأدلة من كتاب الله تعالى أو بسنة (قلت) أما نبي مبین في كتاب الله تعالى أو سنة فلا أعلمه (قال) فالأخبار متكافئة فيه والدلائل بالقياس مع من جعله أباً وجب به الاخوة (قلت) وأين الدلائل (قال) وجدت اسم الابوة يلزمه ووجدتكم مجتمعين على أن تحجبوا به بنى الام ووجدتكم لاتنقصونه من السدس وذلك كله حكم الاب (فقلت) له ليس لاسم الابوة فقط نورثه (قال) وكيف ذلك (قلت) قد أجدا اسم الابوة يلزمه وهو لا يرث (قال) فأين (قلت) قد يكون دونه أب واسم الابوة يلزمه ويلزم آدم وان كان دون الجد أب لم يرث ويكون مملوكا وكافرا وقتلا فلا يرث واسم الابوة في هذا كله لازم له فلو كان باسم الابوة فقط يرث ورث في هذه الحالات وأما حجبنا به بنى الام فاعلمنا حجبناهم به خبرا بالاسم الابوة وذلك أنا نحجب بنى الام بآبنة ابن ابن مستغلة وأما أن لم ننقصه من السدس شيئا فلسنا ننقص الجدة من السدس وانما فعلنا هذا كله اتباعا لأن حكم الجد اذا وافق حكم الاب في معنى كان مثله في كل معنى ولو كان حكم الجد اذا وافق حكم الاب في بعض المعاني كان مثله في كل المعاني كانت ابنة الابن المستغلة موافقة له فانا نحجب بها بنى الام وحكم الجدة موافقة له بآبنة لاننا ننقصها من السدس (قال) فما حجتكم في ترك قولنا يحجب بالجد الاخوة (قلت) بعد قولكم من القياس (قال) فما كنا نراه الا القياس نفسه (قلت) أرايت الجد والاخ أيدى كل واحد منهما بقرابة نفسه أم بقرابة غيره (قال) وما تعني (قلت) أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي الميت (قال) بلى (قلت) فكلاهما يدعى بقرابة الاب بقدر موقعه منها (قال) نعم (قلت) فاجعل الاب الميت وترك ابنة وأباه كيف ميراثهما منه (قال) لابنه منه خمسة أسداس المال ولا يسه السدس (قلت) فاذا كان الابن أولى بكثير الميراث من الاب وكان الاخ من الاب الذي يدعى الاخ بقرابته والجد أبوا الاب من الاب الذي يدعى بقرابته كما وصفت كيف حجب الاخ بالجد ولو كان أحدهما يكون محجوبا بالآخر انبغي أن يحجب الجد بالاخ لانه أولى بكثير ميراث من الذي يدلان معا بقرابته أو نجهل للاخ أبدأ خمسة أسداس وللجد سدس (قال) فإما نعلم من هذا القول (قلت) كل المختلفين مجمعون على أن الجد مع الاخ مثله أو أكثر حظا منه فلم يكن لي خلافهم ولا الذهاب الى القياس والقياس مخرج من جميع أقوالهم وذهبت الى أن اثبات الاخوة مع الجد أولى الامر من لما وصفنا من الدلائل التي أوجدناها القياس

مع أن ما ذهب إليه قول الأكثر من أهل الفقه بالبلدان قديما وحديثا ومع أن ميراث الاخوة ثابت في الكتاب ولا ميراث للجد في الكتاب وميراث الاخوة أثبت في السنة من ميراث الجد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (فقال) قد سمعت قولك في الاجماع والقياس بعد قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أرايت أفاويل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا تفرقوا فيها (فقلت) نصير منها الى ما وافق الكتاب أو السنة أو الاجماع أو كان أصح في القياس (قال) أرايت اذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف أفتجد لك حجة باتباعه في كتاب أو سنة أو أمر أجمع الناس عليه فيكون من الاسباب التي قلت بها خبرا (قلت) له ما وجدنا في هذا كتابا ولا سنة ثابتة ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه أخرى ويتفرقون في بعض ما أخذوا به منه (قال) فالى أى شئ صرت من هذا (قلت) الى اتباع قول واحد منهم اذا لم أجد كتابا ولا سنة ولا اجماعا ولا شأ في معنى هذا يحكم به بحكمه أو وجد معه قياس وقل ما يوجد من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من هذا (قال) فقال قد حكمت بالكتاب والسنة فكيف حكمت بالاجماع ثم حكمت بالقياس فأنتهم مقام كتاب أو سنة (فقلت) اني وان حكمت بهما كما أحكم بالكتاب والسنة فأصل ما أحكم به منهما مفرق (قال) أفيجوز أن تكون أصول مفارقة الاسباب تحكم بها حكم واحد (قلت) نعم تحكم بالكتاب والسنة المجتمع عليها التي لا اختلاف فيها فنقول لهذا حكمنا بالحق في الظاهر والباطن وتحكم بسنة رويت من طريق الانفراد لا يجتمع الناس عليها فنقول حكمنا بالحق في الظاهر لانه قد يمكن الغلط فيمن روى الحديث وتحكم بالاجماع ثم القياس وهو أضعف من هذا ولكنهم منزلة ضرورة لانه لا يحل القياس والخبر موجود كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الاعواز من الماء ولا يكون طهارة اذا وجد الماء انما يكون طهارة في الاعواز وكذلك يكون ما بعد السنة حجة اذا أعوز من السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره قبل هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفتجد شيئا يشبهه (قلت) نعم أفضى على الرجل بعلى أن ما ادعى عليه كما ادعى أو باقراره وان لم أعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يغلطان ويهيمان وعلمى واقراراه أقوى عليه من شاهدين وأفضى عليه بشاهد وعين وهو أضعف من شاهدين ثم أفضى عليه بنكوله عن البين وعين صاحبه وهو أضعف من شاهد وعين لانه قد ينكل خوف الشهرة واستصغار ما يخلف عليه وقد يكون الخالف لنفسه غير ثقة وحريصا وفاجرا والله أعلم

(تمت الرسالة الاصولية في أواخر رمضان المعظم سنة ١٣٢١ من هجرته صلى الله عليه وسلم)

